سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 737 – الأحد 5 نيسان/ أبريل 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

غياب الشفافية يضعف الثقة بالصندوق السيادي السوري

14

الرئيس السوري أحمد الشرع يزور على رأس وفد وزاري مقر شركة مقر شركة "سيمنز" للطاقة في ألمانيا – 30 آذار 2026 (رئاسة الجمهورية)

ملف خاص

الحكومة في عام.. إنجاز محدود واستراتيجية غائبة

أخبار سوريا 02

رغم الجهود.. حرب "الكبتاجون" مستمرة في سوريا

أخبار سوريا 03

رفع الرايات الفرعية.. هل يهدد الهوية الوطنية في سوريا؟

شؤون محلية 04

حلب.. شوارع متهالكة و"الترقيع" لا يحل المشكلة

شؤون محلية 07

دير الزور.. مطالب بوقف تقنين الكهرباء بمحطة "غرانيج"

ثقافة وفن 16

كوميديا سورية بلا ضحك في موسم رمضان

رياضة 18

ملامح المنافسة تتضح.. ماذا تقول أرقام الدوري السوري؟

"الدقّ".. يحكي ذاكرة نساء الجزيرة السورية

لا تزال ذاكرة المجتمعات المحلية في الجزيرة السورية تحتفظ بعادات قديمة ارتبطت بحياة النساء والرجال لعقود طويلة، من بينها عادة الوشم التقليدي المعروف محليًا باسم "الدقّ"، وهي ممارسة كانت شائعة في أرياف محافظة الحسكة ومناطق الجزيرة عمومًا، قبل أن تتراجع تدريجيًا مع تغير أنماط الحياة وتبدل القيم الاجتماعية.

لم يكن "الدقّ" مجرد زينة جسدية لدى النساء، بل كان يحمل دلالات اجتماعية وثقافية وأحيانًا علاجية، إذ ارتبط بالهوية المحلية والعادات المتوارثة، كما شكّل جزءًا من صورة المرأة الريفية في المنطقة .

15

رغم الجهود..

حرب "الكبتاجون" مستمرة في سوريا

عنب بلدي – ركان الخضر

أكثر من سنة على سقوط نظام الأسد لم تكن كافية للتخلص من ملف المخدرات، الذي يشكّل إحدى أبرز المشكلات الأمنية على الجغرافيا السورية في هذه المرحلة، فالإعلان عن ضبط شحنات المخدرات سواء في المستودعات أو المعدّة للتهريب لا تكاد تتوقف.

العمليات التي تعلن عنها وزارة الداخلية السورية لضبط تجارة هذه الآفة المجتمعية، تطرح تساؤلات حول أسباب استمرار الظاهرة في سوريا، رغم الجهود الحكومية المعلَنة في محاربة القائمين عليها، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي مع دول الجوار في وأد الظاهرة دون طائل إلى يومنا هذا.

أسباب استمرار الظاهرة

أعلنت وزارة الداخلية، في 28 من آذار الماضي، عن ضبط وتفكيك ماكينة لتغليف المواد المخدّرة في ريف درعا، ومصادرة كميات "ضخمة" منها داخل الموقع.

وأضافت الوزارة أنها تمكنت من مصادرة كمية "كبيرة" تُقدّر بنحو مليون حبة "كبتاجون"، كانت مخزنة ومعدّة للتهريب إلى خارج البلاد.

وأشارت إلى إحالة المتهمين إلى القضاء المختص، مع استمرار التحقيقات لكشف كامل أبعاد هذه "الشبكة الإجرامية".

وفي سياق الجهود المعلَنة، أكدت إدارة مكافحة المخدرات ضبط أكثر من مليوني حبة "كبتاجون" و84 كغ من الحشيش، في حصيلة جهودها لمكافحة المخدرات خلال شباط الماضي.

قال الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد، في حديث إلى عنب بلدي، إن أسباب عدم نجاح الدولة السورية في القضاء على عمليات تهريب المخدرات رغم الجهود المعلَنة من قبلها في هذا الشأن، يعود إلى أن الظاهرة ليست محلية فقط، بل إقليمية ومتشابكة.

وأضاف السيد أن شبكات التهريب تعمل عبر الحدود ولديها خبرة طويلة وموارد مالية كبيرة، ما يجعل تفكيكها معقدًا، مضيفًا أن طول الحدود السورية مع عدة دول وصعوبة ضبطها بالكامل يسهّل استمرار التهريب.

وأشار إلى أن بقايا بعض الشبكات القديمة التي نشأت خلال سنوات حكم نظام الأسد، لا تزال موجودة ولم تُفكك بالكامل، كما أن ضعف الإمكانيات التقنية واللوجستية يحدّ من قدرة الدولة على المراقبة والمتابعة.

الباحث في الشؤون الأمنية والعسكرية نوار شعبان قباقيبو، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن اختفاء التشكيلات الأساسية التي كانت قائمة على إنتاج "الكبتاجون"، مثل "الفرقة الرابعة" وغيرها من التشكيلات الأمنية أيام النظام السابق، لم يمنع استمرار الشبكات الإجرامية الصغيرة التي ما زال لديها مخزون منذ تلك الفترة.

وأضاف قباقيبو أن هذه الشبكات ما زالت تحاول مرارًا وتكرارًا أن تمرر هذا المخزون، معتبرًا أن المستودعات التي يعلَن عن ضبطها بين الحين والآخر تعود إلى مخزونات قديمة، فهذه الشبكات ستبحث عن فرصة واثنتين وأكثر لتمرير مخزونها من "الكبتاجون".

تعاون مثمر مع دول الجوار

لم تتوقف الجهود الحكومية السورية على إمكانياتها الذاتية في مكافحة تجارة المخدرات بالبلاد، فقد تعنّتها إلى إجراء عمليات مشتركة مع دول الجوار.

ومن هذه العمليات ما أعلنته وزارة الداخلية، في 18 من شباط الماضي، عن إحباط مخطط لتهريب شحنة كبيرة من المواد المخدرة إلى خارج البلاد، خلال عملية أمنية نُفذت في محافظة حمص، بالتعاون والتنسيق مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق.

وذكرت الوزارة أن وحدات إدارة مكافحة المخدرات تمكنت من إلقاء القبض على شخصين، قالت إنهما متورطان في إدارة شبكة تهريب دولية تنشط عبر الحدود.

وأضافت أن العملية أسفرت عن ضبط نحو 400 ألف حبة "كبتاجون"، تُقدَّر بوزن يقارب 65 كيلوغرامًا، كانت مُعدّة للتهريب خارج سوريا.

كما أجرت السلطات السورية عمليات مشابهة في التعاون مع الجانب الأردني في المجال ذاته.

بيّن الباحث نوار شعبان قباقيبو أن الشبكات العاملة في تجارة "الكبتاجون"، تمثل سلسلة مركبة من مراحل الإنتاج والبيع وصولًا إلى الشراء، فمورد المواد الأولية ما زال موجودًا ومجهول المصدر، وقد يكون من دول أمريكا الجنوبية أو أفغانستان أو غيرها، وكذلك الجهة المشترية.

وقال إن ضبط شحنة مخدرات متجهة إلى دولة أخرى، يؤكد أهمية عدم إغفال الجهة المشترية، مشيرًا إلى أن كثافة الطلب تشجع على استمرار التصنيع، خاصة في ظل مردود مالي كبير قد يتجاوز تكلفة الإنتاج ثلاثة أضعاف.

المعطيات السابقة، برأي قباقيبو، تؤكد أن القضاء على ظاهرة المخدرات تتطلب تعاونًا دوليًا، نظرًا للحاجة إلى معرفة سلسلة التوريد بدءًا من إنتاج المواد الأولية وصولًا إلى سلسلة الشراء.

وأضاف قباقيبو أن الأمر يتطلب جهدًا استخباراتيًا دوليًا مشتركًا، فالعثور على مستودعات أو مصادرة شحنات معدّة للتهريب لا يعد أمرًا كافيًا، لأن المنتج سيجد طرقًا بديلة للإنتاج طالما أن الطلب موجود.

الباحث معتز السيد يعتقد أن تعاون الحكومة السورية مع دول الجوار في مكافحة آفة المخدرات يمثل خطوة أساسية، لأن التهريب بطبيعته عابر للحدود.

ونوه إلى أن التنسيق مع العراق والأردن وحتى لبنان أيضًا، يساعد في تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات ومسارات التهريب، ما يزيد من فرص ضبط الشحنات قبل وصولها.

كما أن العمليات المشتركة أو المتزامنة تضيق الخناق على المهربين، الأمر الذي يسهم في توحيد الإجراءات الأمنية على الحدود، بدلًا من الفترة الحالية، فغياب هذا التنسيق يبقي الجهود داخل سوريا محدودة التأثير، لأن الشبكات ستجد دائمًا مسارات بديلة، برأي الباحث معتز السيد.

الإتلاف يحتاج إلى تقنيات حديثة

خلال فعالية نظمتها وزارة الداخلية السورية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، في 11 من آذار الماضي، أشار نائب وزير الداخلية السوري، اللواء عبد القادر طحان، إلى أن إتلاف حبوب المخدرات المصادرة يحتاج إلى آليات حديثة لا تسبب أضرارًا على البيئة والمجتمع، مطالبًا بالحصول على مساعدة دولية لإتلاف 653 مليون حبة "كبتاجون" تم ضبطها خلال 15 شهرًا.

الباحث نوار شعبان قباقيبو قال إن هناك طرقًا حديثة صديقة للبيئة لإتلاف حبوب المخدرات، باعتبارها مواد كيماوية قد تلوث الجو إذا ما تمت عملية التخلص منها بطرق عشوائية، وهو ما يفسر أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والدولة السورية للوصول إلى التقنيات المطلوبة في هذا المجال.

من جانبه، الباحث معتز السيد أشار إلى أن الطرق الحديثة للتخلص من المخدرات تركز على تقليل الأضرار البيئية، مثل الحرق في أفران متخصصة مع أنظمة تنقية، أو استخدام المعالجة الكيماوية لتفكيك المواد إلى مركبات غير فعالة.

وأضاف أن الدولة السورية ربما لا تمتلك حاليًا الإمكانيات التقنية الكافية لاعتماد هذه الوسائل المتقدمة بشكل واسع، مما يجعل الحرق الخيار المتاح رغم مخاطره البيئية، الأمر الذي دفع الحكومة السورية للبحث عن خيارات أكثر واقعية من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، للحصول على الدعم التقني واللوجستي.

تراجع التصنيع ليس نهاية المشكلة

أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) تقريرًا حول واقع إنتاج "الكبتاجون" في سوريا بعد عام على سقوط نظام الأسد، مشيرًا إلى تعطل التصنيع واسع النطاق لمادة "الكبتاجون".

وأضاف التقرير الصادر في 22 من كانون الأول 2025، أن الحكومة السورية قامت بتفكيك 15 مختبرًا صناعيًا و13 منشأة أصغر لتخزين "الكبتاجون" منذ كانون الأول 2024.

الباحث معتز السيد أبدى شكوكًا في توقف إنتاج "الكبتاجون" في سوريا بشكل كامل، موضحًا أن عمليات التصنيع تراجعت وأصبحت أكثر سرية لكنها لم تتوقف نهائيًا رغم الجهود المبذولة.

وأضاف السيد أن التقديرات التي كانت تشير إلى مسؤولية نظام الأسد عما يقارب 70 إلى 80% من إنتاج "الكبتاجون" في العالم، تعطي مؤشرات واضحة أن المخزونات التي خلّفها وراءه كبيرة جدًا وما زالت تُهرب إلى اليوم.

وبيّن أن تصنيع "الكبتاجون" استقطب عددًا هائلًا من الأشخاص الذين عملوا في هذا المجال خلال السنوات الماضية، سواء في التصنيع أو التهريب ممن يمتلكون خبرة وشبكات علاقات تساعدهم على الاستمرار أو إعادة تشغيل النشاط.

كما أن شبكات التصنيع والتهريب، بحسب السيد، أعادت تنظيم نفسها، وبعضها انتقل خارج الحدود، منوهًا إلى أن نشاطها لا يزال قائمًا وسيبقى موجودًا حتى اكتمال بناء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السورية، وفق رأيه.

من جهته، أوضح الباحث نوار شعبان قباقيبو، أن تقرير الأمم المتحدة يتحدث عن توقف الإنتاج خلال الفترة الحالية، لكن المستودعات العاملة منذ عهد الأسد ما زالت موجودة، والشبكات القائمة عليها تعمل على ترويج مخزونها.

وأوضح قباقيبو أن وجود تهديدات أمنية مركبة عديدة، مثل تنظيم "الدولة" وفلول النظام و"حزب الله" اللبناني، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة، يبقي بعض البؤر من الجغرافيا السورية في حالة مشاشة أمنية، خاصة في دولة خارجة للتو من نزاع عسكري وما زالت في مرحلة التعافي.

وبالتالي سيكون هناك بعض الإرهاصات الأمنية والجغرافية في المناطق التي تعتبر رخوة أمنيًا، والتي تستفيد منها شبكات المخدرات، برأي الباحث قباقيبو.

وزارة الداخلية السورية تصادر كميات من المواد المخدرة في ريف درعا – 28 آذار 2026 (وزارة الداخلية)

خبراء يفسرون الأسباب

رفع الرايات الفرعية..

هل يهدد الهوية الوطنية في سوريا؟

محتجون في دمشق يطالبون بمنع بيع المشروبات الكحولية ويرفعون راية التوحيد – 26 آذار 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

متظاهرون يرفعون علم الروم في الشيابية بريف حماة الغربي عقب توتر أمني شهدته المدينة – 28 آذار 2026 (عنب بلدي/إياد عبد الجواد)

عنب بلدي –أمير حقوق

تشهد الساحة السورية تزايدًا ملحوظًا في رفع أعلام ورايات غير العلم السوري الرسمي، خلال الاحتجاجات أو الوقفات الداعمة للحكومة في عدد من المناطق، في ظاهرة أثارت نقاشًا واسعًا حول دلالاتها السياسية والاجتماعية، وانعكاسها على واقع الهوية الوطنية في سوريا.

وبينما يرى بعض المراقبين في هذه الظاهرة تعبيرًا عن التنوع والانقسام القائم، يحذر آخرون من مخاطرها على وحدة الدولة، خاصة في ظل المرحلة الحساسة التي تمر بها سوريا.

أحدث هذه المظاهر شهدتها مدينة السقيلبية، حيث رفع المشاركون فيها علم الروم بدل العلم السوري، في خطوة اعتبرها مراقبون رمزية سياسية وفنية تعكس الانقسامات المجتمعية، بالمقابل لوحظ في وقفات مؤيدة لقرارات جهات حكومية، أن الرمزية الوطنية لم تكن حاضرة بشكل كامل، إذ طغت رايات بطابع ديني، ما أثار جدلًا واسعًا حول الرسائل التي تحملها هذه الرموز.

كما تحل رايات التوحيد بدل العلم السوري في ساحات ومداخل عدة مدن، خاصة في الساحل السوري، وذلك بتنفيذ المجالس المحلية.

"تعميق الانقسامات"

خبراء يشيرون إلى أن مثل هذه الأعلام ليست مجرد رموز بصرية، بل تعبّر عن انتماءات فئوية وسياسية محددة، وقد تُسهم لدى الجمهور على أنها تحد للوحدة الوطنية، واعتراف ضمني بتعدد سلطات الأمر الواقع.

> رفع أي علم غير العلم السوري هو أمر غير مبرر، وتعدد الرايات يعمّق الانقسامات القبلية والطائفية والقومية في سوريا.
>
> درويش خليفة
> صحفي وكاتب سياسي

يرى الصحفي والكاتب السياسي درويش خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، أن رفع أي علم غير العلم السوري هو "أمر غير مبرر"، محذرًا من خطورة ترسيخ هذه الظاهرة داخل المجتمع.

سوريا تمر بمرحلة شديدة الحساسية نتيجة الاستقطابات القبلية والطائفية والقومية، بحسب خليفة، مشيرًا إلى أن تعدد الرايات يعمّق هذه الانقسامات بدلًا من معالجتها.

كما لفت إلى أن بعض الاحتجاجات شهدت مفارقة لافتة، حيث عبّر مشاركون عن دعمهم للسلطة، وفي الوقت نفسه رفعوا رايات فئوية أو دون وطنية، وهو ما اعتبره سلوكًا متناقضًا يضعف فكرة الدولة.

فشل في بناء هوية وطنية

ما تشهده سوريا اليوم من انقسامات وصراعات داخلية، هو نتيجة مباشرة لفشل الدولة السورية الحديثة في بناء هوية وطنية جامعة، وفق ما يرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، مؤكدًا أن هذه الإشكالية لا ترتبط فقط بمرحلة حكم معيّنة، بل تمتد إلى نشأة الدولة منذ عشرينيات القرن الماضي.

الفشل، بحسب الباحث السياسي، لم يقتصر على سوريا وحدها، بل شمل أيضًا دولًا مجاورة مثل لبنان والعراق، عجزت بدورها عن صياغة هوية وطنية جامعة لمجتمعاتها المتنوعة.

وقال جلو، إن الأنظمة الاستبدادية في سوريا والعراق أخفت هذه الانقسامات عبر أدوات قمعية وخطابات قومية، إذ جرى تجريم التعبير عن الهويات الفرعية، ما أدى إلى بقائها كامنة في الوعي الجمعي دون أن تختفي فعليًا، ومع سقوط هذه الأنظمة أو تراجع قبضتها، ظهرت تلك التناقضات إلى العلن بشكل أكثر حدة.

وأشار إلى أن المرحلة الحالية في سوريا شهدت أخطاء من قبل السلطة الجديدة، سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة، ما عزز الانقسام بدلًا من معالجته.

كما لفت إلى أن تعدد سلطات الأمر الواقع في مناطق مختلفة من سوريا، وامتلاك كل منها رموزها الخاصة، أسهم في تكريس حالة التشظي المجتمعي، التي تعمقت خلال سنوات الصراع.

هذا الواقع دفع المكونات المجتمعية المختلفة إلى الاحتماء بهوياتها الفرعية، سواء كانت دينية أو عرقية أو طائفية، في ظل غياب هوية وطنية جامعة، ونتيجة لمخاوف متبادلة بين هذه المكونات، بحسب ما قاله جلو في حديثه إلى عنب بلدي.

> المرحلة الحالية في سوريا شهدت أخطاء من قبل السلطة الجديدة، سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة، ما عزز الانقسام بدلًا من معالجته.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن

بين ضبط الشارع والعقد الوطني

تتقاطع رؤية الخبيرين جلو وخليفة عند خطورة الظاهرة، لكنهما يختلفان في مقاربة الحل.

الصحفي والكاتب السياسي درويش خليفة، شدد على ضرورة أن تتخذ السلطة الانتقالية في سوريا إجراءات حازمة لمنع رفع أي رايات غير العلم الوطني، الذي يحظى بإجماع واسع بين السوريين، باعتباره رمزًا لمرحلة جديدة جاءت عقب الثورة التي أطاحت بالنظام السابق ومؤسساته.

وفي ختام حديثه، أكد أن الأولوية اليوم يجب أن تكون لضبط الشارع السوري وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، معتبرًا أن هذه المهمة تفوق في أهميتها الملفات الخارجية، التي يمكن لوزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية التعامل معها، بينما تبقى مسؤولية الحكومة المحلية هي إعادة توجيه المجتمع نحو الانتماء الوطني بعيدًا عن الانقسامات الفئوية.

أما الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، فانتقد غياب خطوات جدية من قبل السلطة السورية الجديدة لبناء عقد اجتماعي وطني، مشيرًا إلى أن العقد الاجتماعي السابق قد تفكك بشكل كبير، ولم تُبذل جهود كافية لإعادة بنائه على أسس شاملة.

كما اعتبر أن بعض المبادرات الحالية تذهب نحو منح امتيازات لفئات أو سلطات محلية، بدلًا من إقرار حقوق متساوية لجميع السوريين، ما قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات.

وحذر جلو من مخاطر استمرار هذا النهج، موضحًا أنه قد يقود إلى سيناريوهات خطيرة، مثل تكريس الانقسام دستوريًا أو حتى الاتجاه نحو نزعات انفصالية، بما يشبه تجارب إقليمية أخرى.

وشدد على أن بناء دولة مستقرة يتطلب تأسيس منظومة حقوق وواجبات موحدة، تقوم على المساواة بين جميع المواطنين، بعيدًا عن المحاصصة أو التمييز.

مؤشرات بناء هوية وطنية جامعة لا تزال غائبة حتى الآن، وفقًا لجلو، مشيرًا إلى أن هذا المسار يحتاج إلى وقت طويل، لكنه يتطلب في المقابل خطوات عملية تبدأ بخطاب حكومي جامع، وتشريعات عادلة، ومشاركة حقيقية لجميع مكونات المجتمع في صياغة الدستور، بما يعزز التعايش ويحد من النزعات الإقصائية والانقسامية.

> مؤشرات بناء هوية وطنية جامعة لا تزال غائبة حتى الآن، والمسار يتطلب خطوات عملية تبدأ بخطاب حكومي جامع، وتشريعات عادلة، ومشاركة حقيقية لجميع مكونات المجتمع في صياغة الدستور.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن

تعدد الأعلام انعكاس لأزمة قانونية

الظاهرة لم تقتصر على المنحى السياسي والمجتمعي، بل أيضًا أثارت تساؤلات حول موقف القانون السوري من رفع تلك الأعلام والرايات.

وهنا، يرى الخبير في القانون الدولي المعتصم الكيلاني، أن ظاهرة رفع أعلام ورايات غير العلم السوري خلال الاحتجاجات أو الوقفات المؤيدة للسلطة تعكس أزمة أعمق تتعلق بالمرحلة الانتقالية في سوريا.

فغياب هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء التعدد، أدى إلى بروز هويات فرعية ذات طابع طائفي أو ديني أو فصائلي، لتملأ الفراغ الرمزي والسياسي في المجتمع، بحسب رأيه.

وأكد الكيلاني، في حديث إلى عنب بلدي، أن رفع هذه الأعلام ليس مجرد تعبير عابر بل مؤشر على إعادة تشكيل الولاءات، حيث ينتقل مركز الانتماء من الدولة إلى الجماعة.

من الناحية القانونية، يشكّل العلم الوطني رمز سيادة الدولة ووحدتها، واستبداله أو تهميشه في الفضاء العام يفتح الباب لتعدد مراكز الشرعية، ما يهدد فكرة الدولة نفسها.

وشدد على أن رفع أعلام غير العلم السوري لا يُعد فعلًا مجرّمًا بشكل مطلق، إذ يمكن أن يندرج ضمن نطاق حرية التعبير في كثير من الأنظمة.

لكن الإشكالية تنشأ عندما تتحول هذه الأعلام إلى بديل عن العلم الرسمي، أو تُستخدم داخل مؤسسات الدولة أو في سياقات رسمية، حيث تصبح مرتبطة بالسيادة ووحدة الدولة، بحسب الكيلاني.

وأضاف أن غياب استقرار دستوري واضح في المرحلة الانتقالية يزيد من صعوبة تحديد الخط الفاصل بين حرية التعبير وتهديد الوحدة الوطنية، ما يجعل التعامل مع هذه الظاهرة معقدًا قانونيًا وسياسيًا في الوقت ذاته.

حلول إسعافية

يرى الكيلاني أن الحل لا يمكن أن يكون أمنيًا أو قمعيًا، بل يجب أن يكون سياسيًا واجتماعيًا، ويشمل ذلك:

. إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، عبر صياغة مشروع وطني جامع.

. تطوير دستور يعترف بالتعددية دون السماح لها بالتحول إلى انقسام.

. التزام الحكومة بالحياد تجاه الهويات الفرعية، وعدم استخدام رموز دينية أو طائفية.

. إعادة تعريف مفهوم المواطنة، بحيث يكون الانتماء للدولة مقدمًا على أي انتماء آخر.

. مسار تربوي وإعلامي طويل الأمد، لترسيخ فكرة أن التنوع لا يتناقض مع الوحدة الوطنية.

وأشار الكيلاني أيضًا إلى أن أي انتقادات للحكومة بشأن السماح برفع أعلام فصائل معيّنة أو رموز دينية تحمل وزنًا قانونيًا وسياسيًا مهمًا، إذ إن الدولة يفترض أن تكون الضامن للرمزية الوطنية، وأي انحراف عن هذا الدور يضعف شرعيتها ويعزز الانقسام.

مجلس المدينة: بدء الصيانة منتصف نيسان

حلب.. شوارع متهالكة و"الترقيع" لا يحل المشكلة

حلب – محمد ديب بظت

تتجدد معاناة سكان مدينة حلب مع واقع الطرق المتضررة، إذ تكشف الأمطار ضعف البنية التحتية في عدد من الأحياء، خاصة الشرقية منها، إذ تتحول الشوارع إلى حفر ومستنقعات تعوق حركة السير، وتزيد من الأعباء اليومية على السكان.

ومع الهطولات المطرية خلال فصل الشتاء الحالي، برزت مشكلة الطرق كواحدة من أبرز القضايا الخدمية التي تواجه المدينة، في ظل تآكل طبقات الأسفلت وغياب الصيانة الدورية في العديد من الشوارع، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على حركة المرور والتنقل اليومي للسكان.

مشكلة عامة

تأهيل الطرق لا يرتبط فقط بإعادة فرش الأسفلت، وفق ما قاله المهندس حسام المصري، لعنب بلدي، بل يتطلب معالجة البنية التحتية بشكل متكامل، بما يشمل شبكات الصرف الصحي والمطري وتسوية الطبقات الأرضية، لأن أي تزفيت دون معالجة هذه العناصر سيؤدي إلى عودة الحفر خلال فترة قصيرة.

ولا تقتصر المشكلة على الأحياء البعيدة عن وسط المدينة أو الشوارع الفرعية، إذ تشهد طرق رئيسة وواسعة انتشار الحفر والتشققات، ما يشير إلى تراجع أعمال الصيانة خلال السنوات الماضية، وارتفاع الحاجة إلى مشاريع تزفيت شاملة بدل الاكتفاء بالترقيع الجزئي الذي لا يصمد أمام الأمطار والضغط المروري.

توسع الحركة المرورية وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيًا في المدينة يزيد الضغط على الطرق، ما يجعل مشاريع التزفيت والصيانة الدورية من الأولويات الأساسية التي يفترض أن تتصدر خطط مجلس المدينة خلال العام الحالي، بحسب المصري.

في هذا السياق، تصاعدت شكاوى الأهالي من سوء واقع الطرق وغياب أعمال التزفيت المنتظمة، وسط مطالبات بوضع خطة واضحة لإعادة تأهيل الشوارع المتضررة، خاصة في الأحياء الشرقية التي تعاني من تدهور كبير في البنية التحتية.

في حي الفردوس، ذكر عبد المنعم المصطفى، لعنب بلدي، أن الطريق الرئيس في الحي وشارع "الخضرة" لم يشهدا أي أعمال تزفيت حقيقية منذ سنوات، ومع هطول الأمطار تتحول الحفر إلى برك مياه، ما يعوق حركة السيارات والمشاة.

وفي حي صلاح الدين، قال أحمد هنانية، سائق دراجة نارية يعمل في خدمات التوصيل، إن سوء الطرق ينعكس بشكل مباشر على عمله، إذ تتكرر الأعطال بسبب الحفر والتشققات، إلى جانب صعوبة التنقل في الأيام الماطرة.

وأضاف أحمد، لعنب بلدي، أن "الترقيع" لم يعد حلًا، والطريق يحتاج إلى إعادة تزفيت كاملة.

أما في حي الزبدية، فقال مصطفى دابة، إن الطريق المؤدي إلى منزله في منطقة جب الشلبي يمتلئ بالمياه والطين خلال الشتاء، ما يجعل خروج الأطفال إلى المدارس أمرًا "صعبًا"، ولفت إلى أن المشكلة مستمرة منذ سنوات دون تنفيذ أعمال صيانة شاملة.

وبحسب الشكاوى التي رصدتها عنب بلدي في مختلف الأحياء، فإن تدهور الطرق لا يقتصر على الحفر فقط، بل يشمل غياب الصيانة الدورية، وتآكل طبقات الأسفلت نتيجة الضغط المروري، وتهالك شبكات الصرف الصحي، ما يجعل أي إصلاحات جزئية غير كافية لمعالجة المشكلة على المدى الطويل.

حفر وتشققات وتجمع للمياه في شارع فرعي بحي طريق الباب في مدينة حلب – 2 نيسان 2026 (عنب بلدي)

عجز عن دفع التكاليف ونقص في الأدوية

أزمة مرضى السرطان تتفاقم في السويداء

عنب بلدي – السويداء

بعد أشهر من القلق والمعاناة، عادت حافلات نقل مرضى السرطان من السويداء إلى دمشق، لاستئناف رحلات العلاج في مستشفى "البيروني"، عقب فترة طويلة من تعثر المتابعة العلاجية التي أثقلت كاهل المرضى، وأودت بحياة بعضهم.

وتعود بداية الأزمة إلى آذار 2025، مع النقص الشديد في أدوية الأورام بمستشفى "البيروني" بدمشق، الذي يعد المركز المرجعي الأبرز لعلاج السرطان في سوريا، وفق ما قاله رئيس مجلس إدارة جمعية "أصدقاء مرضى السرطان في السويداء"، الدكتور عدنان مقلد، في تصريح لعنب بلدي.

في تلك الفترة، كان مرضى السويداء يتوجهون إلى دمشق لإجراء المعاينات الدورية، بينما تتولى الجمعية تأمين الأدوية، ليتم إعطاؤها في مستشفى "السويداء الوطني" أو في مستشفى "البيروني"، بحسب حاجة الحالة.

غير أن أحداث تموز 2025، وما رافقها من توترات أمنية وانقطاع متكرر لطريق دمشق- السويداء، زادت الأزمة تعقيدًا، وجعلت الوصول إلى العلاج رحلة محفوفة بالمخاطر، مما دفع مستشفى "السويداء الوطني" إلى محاولة سد الفجوة، في ظل غياب بدائل حقيقية.

جرت محاولات لجعل قسم أمراض الدم والأورام بمستشفى "السويداء الوطني" بديلًا مؤقتًا عن مستشفى "البيروني"، بالتنسيق مع مديرية صحة السويداء وإدارة المستشفى والأطباء المختصين في المحافظة، وأطلقوا عليه اسم "البيروني الصغير".

وبالرغم من هذه الجهود، يبقى مستشفى "البيروني" المرجعية الأساسية، لما يضمه من أطباء اختصاصيين وتجهيزات متقدمة، وفق مقلد.

وفي هذا الإطار، أكد مقلد، في حديثه إلى عنب بلدي، أن جمعية "أصدقاء مرضى السرطان" حاولت العمل بقدر المستطاع، في ظل محدودية الموارد، مشيرًا إلى أن بعض الخدمات غير متوفرة في مستشفى "السويداء الوطني"، مثل المعالجة الشعاعية، وومضانات العظام، واليود المشع الخاص بعلاج الغدة الدرقية.

غياب 20 صنفًا دوائيًا

استطاعت الجمعية في بداية الأزمة تغطية كامل تكاليف الأدوية بنسبة 100%، نظرًا إلى توفر التبرعات، إلا أن استمرار الضغوط الاقتصادية أدى إلى انخفاض نسبة التغطية إلى 70%، قبل أن تتراجع التبرعات مع مطلع العام الحالي، لتقتصر التغطية على نحو 25% فقط من سعر الدواء.

بالمقابل، يعجز مرضى عن دفع أي تكاليف من ثمن العلاج، حتى لو تكفّلت الجمعية بدفع القسم الأكبر من ثمن الجرعة لهم، لا سيما المهجرين من الريفين الغربي والشمالي الذين فقدوا مصادر دخلهم بالكامل.

وبحسب تقديرات الجمعية، تحتاج شهريًا إلى نحو 175,000 دولار لتأمين الجرعات الدوائية، والصور الشعاعية، والتحاليل المخبرية، ومتابعة الحالات الصحية للمرضى البالغ عددهم 1500 مريض.

وخلال الأزمة، فقدت محافظة السويداء 35 مريضًا بالسرطان، بعضهم حُرم من استكمال علاجه نتيجة تعثر الطرق ونقص الأدوية، وتفاقم الوضع النفسي للمرضى.

ولذلك، استأنفت الجمعية، في أواخر كانون الثاني الماضي، رحلاتها المجانية لنقل المرضى إلى مستشفى "البيروني"، بعد توفر نحو 20 صنفًا دوائيًا فيه، مع وعود بتأمين أصناف إضافية خلال الفترة المقبلة.

لكن يبقى التساؤل المطروح: هل تكفي عودة الحافلات لإنهاء المعاناة؟ الأضعف في هذه السلسلة الطويلة من الأزمات.

أثر انقطاع العلاج عن المرضى

"توقفت أمي شهرين كاملين عن العلاج"، بهذا استهلت أماني الشوفي حديثها، وهي ابنة إحدى مريضات السرطان التي بدأت رحلة العلاج في آذار 2025، وكانت حينها أول جرعة لها في مستشفى "البيروني".

وأضافت، "تحملنا تكاليف الجرعة الأولى فقط، ثم تكفلت جمعية (أصدقاء مرضى السرطان) بتأمين الأدوية، وحتى صور الطبقي المحوري التي كانت أمي تحتاج إليها بشكل دوري".

لكن والدة أماني اضطرت إلى تأجيل الجرعة المقررة في تموز 2025، بسبب الظروف الأمنية وصعوبة الوصول إلى دمشق، مما أدى إلى توقف العلاج لمدة شهرين كاملين، قبل أن تتمكن من استئناف الجرعات في مستشفى "السويداء الوطني".

وأضافت أماني أن الجمعية في البداية كانت تغطي كامل التكاليف، لكنها أشارت إلى أن هذا الدعم بدأ يتراجع تدريجيًا، واليوم لا تعرف إن كانت الجمعية ستتمكن من مساعدتها.

وأكدت أن انقطاع العلاج انعكس مباشرة على الحالة الصحية لوالدتها قائلة، "عندما توقف العلاج ساءت حالتها، ولو استطاعت أن تكمل جرعاتها بوقتها، كان يمكن أن تكون اليوم بوضع أفضل".

وأشارت أيضًا إلى الأثر النفسي القاسي الذي رافقها تلك الفترة، لافتة إلى أن العائلة فقدت عددًا من الأقارب، في وقت لم يكن فيه حتى الغذاء الصحي متوفرًا كما يجب، ما ضاعف من صعوبة المرحلة.

ويبقى مريض السرطان في حالة دائمة من الخوف من مستقبله المجهول، خشية ألا يتمكن من الحصول على جرعته في موعدها، أو يعجز عن تأمين تكلفتها، فبين ألم المرض ووعورة الطريق، تبقى الحياة معلقة بأمل هش قد ينقطع بأي لحظة.

بانتظار انتهاء مشروع الطاقة الشمسية

حماة.. 2500 نسمة دون مياه للشرب في لطمين

حماة – عدي الحاج حسين

أعلنت المؤسسة العامة لمياه الشرب في حماة بالتعاون مع منظمة "أورانج"، تنفيذ مشروع لإعادة تأهيل محطة مياه قرية لطمين بريف حماة الشمالي، عبر تركيب منظومة طاقة شمسية وتجهيزات ضخ حديثة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى دعم عودة الأهالي إلى قراهم بعد سنوات من التهجير.

لكن الأهالي الذين أنهكتهم سنوات النزوح، ما زالوا ينتظرون تشغيل المحطة واستكمال شبكة التوزيع الداخلية، فيما يعيشون معاناة يومية في تأمين المياه، بين اضطرار بعضهم إلى قطع مسافات تصل إلى خمسة كيلومترات ودفع ثمنها، واعتماد آخرين على آبار خاصة بسعر عشرة دولارات للساعة.

عمال من مؤسسة مياه حماة بالتعاون مع موظفين من منظمة "أورانج" يقومون بأعمال تأهيل محطة مياه في قرية لطمين بريف حماة – 25 آذار 2026 (محافظة حماة)

مأساة مستمرة رغم قرب التشغيل

يضطر الأهالي في قرية لطمين إلى قطع مسافات تتراوح بين كيلومترين وخمسة كيلومترات للحصول على المياه، وفق ما قاله رضوان الديب، أحد سكان القرية، لعنب بلدي.

وأضاف رضوان أن البئر لم تُجهز حتى الآن، لكن عند تشغيلها ستكون الأمور أسهل نوعًا ما، فـ"القريب من الخزان يمكنه مد خراطيم إلى منزله، وربما يحصل الناس على المياه دون دفع ثمنها، الحالة النفسية أصبحت أفضل، وأصبح لدينا أمل".

لكن المشكلة الأساسية، بحسب رضوان، تكمن في شبكة المياه القديمة التي تعود إلى عام 2010، والمصنوعة من الأنابيب المعدنية المتآكلة بالصدأ، مشيرًا إلى أن "شبكة لطمين ربما تكون الوحيدة في المنطقة المصنوعة من المعدن، وكان هناك مشروع لاستبدالها لكنه لم يُنفذ بسبب الثورة وخروج القرية عن سيطرة النظام السابق".

مدرسة بلا مياه.. معلمات يغادرن

لا تقتصر المعاناة على المنازل، بل تمتد إلى مدرسة القرية، التي تشهد انعدام النظافة بسبب شح المياه، إذ خرجت الحمامات عن الخدمة، ما يشكل معاناة يومية لنحو 300 طالب وطالبة.

قال رضوان الديب لعنب بلدي، إن الأطفال الصغار يتأثرون كثيرًا في المدارس، فـ"الحمامات مليئة بالأوساخ لعدم وجود المياه، وبعض كتل الحمامات بحاجة إلى صيانة وخزانات ومصدر مياه".

وأضاف أن أغلب الكادر التعليمي من خارج القرية وغياب المياه دفع بعض المعلمات إلى ترك المدرسة لأسباب تتعلق بالخصوصية، "بعد الاضطرار لطلب استخدام الحمام في بيوت الجوار، لعدم توفر المياه بالمدرسة".

واقترح رضوان حلولًا مؤقتة، مثل مد خط مياه خاص بالمدرسة من الخزان، أو شراء خزانات مياه كافية وتعبئتها كل فترة، إلى جانب صيانة بعض كتل الحمامات.

انتظار التشغيل وغلاء البدائل

قتيبة الغسان، أحد سكان لطمين، قال لعنب بلدي، إن عدد سكان القرية يتجاوز 2500 نسمة، لكن المحطة لم تُشغل حتى الآن، ويعتمد الأهالي على شراء المياه أو على آبار ارتوازية تعمل بالطاقة الشمسية افتتحها الأهالي، بسعر عشرة دولارات للساعة.

وأضاف قتيبة أن مؤسسة المياه بالاتفاق مع منظمة "أورانج" بدأت العمل على البئر الوحيدة في القرية.

"البئر لم تكن كافية سابقًا، ومع عودة الأهالي نتوقع ضعفًا في الضخ، كما أننا نعاني من نقص في تمديدات الشبكة القديمة جدًا، والمنظمة لم تتكفل بإعادة تأهيلها"، بحسب قتيبة.

وقال إن الأحياء الشرقية والقبلية تعاني بشكل خاص، فبعضها لا توجد فيه شبكة مياه نهائيًا، إضافة إلى ضعف الضخ.

الطاقة المنتظرة وخطة استبدال الشبكة

مدير التخطيط والتعاون الدولي في مؤسسة مياه حماة، عبد الملك الحمصي، قال لعنب بلدي، إن المشروع تموله منظمة "أورانج" بالكامل، وإن مساهمة المؤسسة تقتصر على دراسة المشروع والإشراف على تنفيذه، بتكلفة إجمالية بلغت نحو 800 مليون ليرة سورية، ويتضمن تركيب منظومة طاقة شمسية مؤلفة من 109 ألواح، ومضخة "غاطسة" بتصريف نحو 40 م³/ساعة، إضافة إلى تأهيل الخزان العالي سعة 60 م³، مع تجهيزات كهربائية وميكانيكية وأجهزة تعقيم.

وأضاف الحمصي أن نسبة الإنجاز بلغت 65%، ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال قريبًا، لافتًا إلى أن التشغيل بالطاقة الشمسية سيحقق استقرارًا في واقع المياه بالقرية، ولن تكون هناك حاجة لاستخدام الطاقات التقليدية مثل الديزل.

وبشأن شبكة التوزيع، أكد الحمصي أن الأعمال الحالية لا تتضمن تأهيل أو استبدال شبكة مياه الشرب في البلدة، لكن المؤسسة تسعى لاستبدالها ضمن خطتها الاستثمارية أو بالتعاون مع المنظمات المانحة خلال عام 2026، نظرًا إلى قدم الشبكة المعدنية وتعرضها للتخريب.

ويستفيد من المشروع نحو 400 أسرة، بعدد إجمالي يتجاوز 2000 نسمة، وتعمل المؤسسة على تنفيذ عدد من المشاريع المماثلة في قرى وبلدات أخرى، بهدف إعادة تأهيل جميع المشاريع المتضررة في مختلف أنحاء المحافظة بريف حماة الشمالي والشمالي الغربي والشرقي، مع عودة الأهالي إلى مناطقهم، بحسب الحمصي.

ورغم أن المشروع يمثل خطوة مهمة نحو تحسين واقع المياه في لطمين، فإن الأهالي ينتظرون تشغيل البئر واستكمال مشروع الشبكة لتنتهي معاناتهم المستمرة منذ سنوات.

بسطات "الشيخ ضاهر" باللاذقية.. صراع بين حق المشاة وحاجة الباعة

اللاذقية – يزن قر

مع ساعات الصباح الأولى من كل يوم، يتكرر المشهد ذاته في ساحة "الشيخ ضاهر"، وسط مدينة اللاذقية، حيث تمتد "البسطات" على الأرصفة وفي محيط الساحة، بينما يحاول المارة شق طريقهم بين البضائع المعروضة.

وفي مشهد بات مألوفًا، تتداخل حركة الباعة مع حركة المشاة، فتضيق الأرصفة وتتحول في كثير من الأحيان إلى ممرات شبه مغلقة، ما يدفع بعض المارّة إلى السير في الشارع بين السيارات.

هذا الواقع، الذي يشبه ما تشهده مدن سورية أخرى مع حملات متقطعة لإزالة الإشغالات، يعكس حالة من التوازن الهش بين محاولات ضبط الفضاء العام، وظروف معيشية تدفع كثيرين إلى التمسك بـ"البسطات" كمصدر دخل يومي.

معاناة يومية للمشاة

يجد سكان المدينة وزوارها أنفسهم أمام صعوبات متزايدة في التنقل ضمن ساحة "الشيخ ضاهر"، نتيجة الانتشار الكثيف لـ"البسطات" وإشغال الأرصفة بشكل شبه كامل.

قال أحمد سكوتي، الذي يعمل في مكتب للصرافة ويمر يوميًا عبر الساحة في طريقه إلى عمله، إن المرور بات "مرهقًا وخطرًا في الوقت ذاته"، مضيفًا أن الأرصفة لم تعد صالحة للمشي، "ما يضطرنا للنزول إلى الشارع بين السيارات، خاصة في أوقات الذروة".

من جهتها، قالت سحر فشيش، وهي من سكان شارع القوتلي القريب من الساحة، إن المشكلة تتفاقم بالنسبة للعائلات، مضيفة أن التنقل مع الأطفال أو كبار السن أصبح صعبًا للغاية، بسبب ضيق المساحات وازدحام الممرات، لافتة إلى أن بعض المواقع "تكاد تكون مغلقة بالكامل أمام المشاة".

وتعكس هذه الشهادات جانبًا من المعاناة اليومية التي يواجهها الأهالي، في ظل غياب مسارات آمنة وواضحة للمشاة ضمن واحدة من أكثر مناطق المدينة ازدحامًا.

واقع اقتصادي يفرض نفسه

يرى أصحاب "البسطات" أن انتشارها في ساحة "الشيخ ضاهر" يأتي نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع تكاليف استئجار المحال التجارية، ما دفع كثيرين إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة .

قال محمد عسير، بائع "إكسسوارات" في الساحة، إن "البسطة أصبحت مصدر دخل أساسي، في ظل غياب فرص العمل"، مضيفًا أن "العمل فيها، رغم صعوبته، يبقى الخيار الوحيد لتأمين لقمة العيش".

من جهته، قال موفق طبّالة، وهو أحد الباعة الذين نقلت المحافظة "بسطاتهم" إلى السوق الجديد، إن الموقع البديل لا يحقق لهم نفس مستوى الإقبال، إذ إن "السوق الجديد لا يتمتع بحركة كافية، ولا يقارن بساحة الشيخ ضاهر التي يمر منها آلاف الأشخاص يوميًا".

موفق ذكر أن "الكثير من الباعة تركوا السوق الجديد وعادوا إلى (الشيخ ضاهر) رغم احتمال مخالفة القوانين، لأن العمل هناك أكبر، والمبيعات أكثر حتى لو كان ذلك يعني المخاطرة بالمخالفة".

ويُظهر ذلك حجم التحدي القائم بين محاولات تنظيم المدينة، والحاجة الملحّة لشرائح واسعة من السكان إلى مصادر دخل يومية، في ظل واقع اقتصادي متدهور.

مجلس المدينة: إجراءات بالتدريج

قال المكتب الإعلامي لمجلس مدينة اللاذقية لعنب بلدي، إن المجلس يعمل على تنظيم المخالفات في ساحة "الشيخ ضاهر"، لكن الإجراءات تتم بشكل تدريجي نظرًا إلى اتساع الساحة وتعقيد الوضع فيها.

وأشار المكتب إلى أن المجلس أزال خلال العام الماضي عددًا كبيرًا من "البسطات" من ساحة "الشيخ ضاهر"، ونقلها إلى السوق الجديد في شارع المغرب العربي، إلا أن الالتزام لم يكن كاملًا، إذ التزم بعض الباعة بالمواقع الجديدة، في حين عاد آخرون إلى الساحة واستأنفوا المخالفة.

وأضاف أن الإجراءات تختلف عن تلك التي تم اتخاذها في شارع الريجي، حيث كانت المساحة أصغر وأسهل للتنظيم، ما أتاح نقل "البسطات" المخالفة إلى السوق الجديد، ووضع دوريات دائمة لمراقبة المخالفين في الريجي.

وبخصوص العقوبات، أشار المكتب إلى أن المخالفين تُصادر منهم كمية معيّنة من البضائع المعروضة على "البسطة"، ويُطلب منهم دفع رسوم لاسترداد هذه البضائع، على أن تُحول أموال المخالفة إلى دور الأيتام في اللاذقية في حال تكرار المخالفة للمرة الثالثة.

ويأتي ذلك ضمن جهود المجلس لضبط الفضاء العام مع مراعاة ظروف الباعة الاقتصادية.

ويبقى واقع "البسطات" في ساحة "الشيخ ضاهر" مثالًا على غياب التنظيم، حيث تؤدي العشوائية إلى صعوبات يومية للمشاة، فيما يطالب الأهالي بوضع حلول واضحة تحقق التوازن بين حق الباعة في العمل وحق السكان في استخدام الفضاء العام.

لإنقاذ المحاصيل

دير الزور.. مطالب بوقف تقنين الكهرباء بمحطة "غرانيج"

دير الزور – مروان المضحي

يواجه مزارعو ريف دير الزور الشرقي، الممتد من بلدة درنج حتى الباغوز، أزمة متفاقمة في تأمين الكهرباء اللازمة لمشاريع الري الزراعي، بعد تطبيق نظام تقنين جديد على محطة "غرانيج" الكهربائية، الأمر الذي أثار استياء واسعًا بين الأهالي والمزارعين الذين يعتمدون بشكل شبه كامل على الجمعيات الزراعية لري المحاصيل.

وقال مزارعون، إن القرار جاء في وقت حساس من الموسم الشتوي، إذ لم يتبقَّ على نهايته سوى نحو شهرين، بينما تعتمد مئات الهكتارات المزروعة على استمرار تشغيل مضخات المياه لساعات طويلة يوميًا لضمان وصول المياه إلى كامل الأراضي الزراعية.

اعتماد الري على الكهرباء

تقع مناطق درنج والباغوز ضمن ما يُعرف بخط الجزيرة في ريف دير الزور الشرقي، وهي مناطق لا تعتمد على شبكات ري حكومية أو مشاريع ري ثابتة، بل تعتمد بشكل أساسي على الجمعيات الزراعية التي تسحب المياه من نهر "الفرات" عبر مضخات كهربائية.

وبحسب مزارعين في المنطقة التقتهم عنب بلدي، فإن محطة "غرانيج" كانت مخصصة، قبل عام 2019، لتغذية هذه المشاريع بنحو خمسة مجياوط من الكهرباء، تخدم عشرات الجمعيات الزراعية ومحطات تحلية المياه للأهالي.

وبعد عودة المنطقة إلى سيطرة الحكومة السورية، تم منح المحطة 2 مجياوط بداية لتشغيل محطات المياه، ثم أضيفت ثلاثة مجياوط لاحقًا لتصل القدرة المخصصة إلى خمسة مجياوط، وهو ما اعتبره المزارعون حينها مؤشرًا إيجابيًا لتحسين الخدمات.

ومع بداية الموسم الزراعي، اعتمد المزارعون على استمرار الكهرباء لتشغيل مضخات الري، وزرعوا مساحات واسعة من الأراضي، إلا أنهم فوجئوا لاحقًا بتطبيق تقنين جديد يتيح تشغيل الكهرباء لمدة 12 ساعة فقط كل عشرة أيام، بحسب ما ذكره عدد من المزارعين.

قنوات طينية ومسافات طويلة للري

قال لاحج طه، وهو أحد المزارعين في المنطقة، إن طبيعة شبكات الري في خط الجزيرة تجعل ساعات التشغيل المحددة غير مجدية.

وأضاف أن قنوات الري في الجمعيات الزراعية طينية وليست أسمنتية، ما يؤدي إلى فقدان جزء من المياه في أثناء انتقالها لمسافات طويلة، مضيفًا أن طول القنوات يتراوح بين خمسة و13 كيلومترًا في بعض الجمعيات.

وأشار إلى أن تشغيل المضخات لمدة 12 ساعة فقط لا يسمح بوصول المياه إلى جميع الأراضي، لأن المياه تحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى نهايات القنوات، ما يعني أن كثيرًا من الأراضي لن تحصل على حصتها من الري.

وبرأي لاحج، فإن الحل بالنسبة للمزارعين ليس زيادة كمية الكهرباء (المجاوط)، بل استمرار التيار الكهربائي على مدار 24 ساعة، حتى تتمكن الجمعيات الزراعية من تغطية احتياجات الأراضي المزروعة خلال الموسم.

تخدم 40 جمعية و26 محطة تحلية

بحسب محمود العبود، فإن محطة "غرانيج" تخدم حاليًا نحو 40 جمعية زراعية و26 محطة مياه لتحلية مياه الشرب، إضافة إلى مرافق حكومية ومراكز صحية في المنطقة.

ويطالب الأهالي بتخصيص نحو سبعة مجياوط ثابتة لمحطة "غرانيج"، مخصصة للخط الخدمي الممتد من درنج حتى الباغوز، مع إلغاء تقنين ساعات التشغيل، لضمان استمرار مشاريع الري حتى نهاية الموسم الزراعي.

ويؤكد المزارعون أنهم لا يطالبون بالكهرباء المنزلية في الوقت الحالي، بل يركزون فقط على الكهرباء المخصصة للمشاريع الخدمية والزراعية التي يعتمد عليها إنتاج المنطقة الزراعي.

بدائل غير مجدية

طرحت الجهات المعنية خيار دعم المزارعين بالديزل لتشغيل المضخات في حال انقطاع الكهرباء، إلا أن المزارعين يرون أن هذا الحل غير عملي لعدة أسباب.

وقال المزارع ماجد البكيع، إن معظم الجمعيات الزراعية لا تمتلك محركات ديزل جاهزة للعمل، كما أن كثيرًا من المحركات الموجودة معطلة وتحتاج إلى صيانة مكلفة.

كما أن تشغيل المضخات على المازوت سيؤدي إلى ارتفاع كبير في تكلفة الري على المزارعين، خاصة بعد ارتفاع سعر ليتر المازوت من نحو 5000 ليرة سورية سابقًا إلى نحو 8000 ليرة حاليًا (بين 0.42 دولار و0.68 دولار).

وأضاف أن تشغيل المضخات بالديزل سيضاعف النفقات، سواء من حيث استهلاك الوقود أو صيانة المحركات، ما سيؤدي إلى رفع تكلفة السقاية على الفلاحين الذين يعانون أصلًا من ضغوط مالية كبيرة.

صيانة على نفقة الأهالي

يقول المزارعون إنهم بذلوا جهودًا كبيرة خلال السنوات الماضية للحفاظ على الشبكة الكهربائية التي تغذي المنطقة.

فبعد أن كانت محطة "غرانيج" تتلقى التغذية الكهربائية من محطة "الشحيل"، واجه الأهالي مشكلات متكررة في انقطاع الخطوط الكهربائية.

وبحسب المزارعين، قام الأهالي بشكل جماعي بإصلاح الخط الخدمي بجهد 66 كيلوفولت القادم من حقل "الورد"، إضافة إلى صيانة الشبكات الداخلية التابعة للمحطة، وذلك على نفقتهم الخاصة.

وبعد هذه الأعمال، جرى نقل تغذية المحطة إلى محطة "الجلاء"، إلا أن المزارعين يقولون إن الوضع الحالي أصبح أسوأ من السابق بسبب التقنين الجديد.

رد مديرية الكهرباء

من جهتها، أوضحت مديرية شركة الكهرباء في دير الزور لعنب بلدي، أن سبب تقنين الكهرباء في محطة "غرانيج" يعود إلى توزيع التغذية الكهربائية بين قطاعي الري في منطقتي الجزيرة والشامية.

وبحسب المديرية، يتم حاليًا تغذية قطاع الري السابع في منطقة الشامية بالكهرباء من الساعة الثامنة مساء حتى الثامنة صباحًا، بهدف تحقيق نوع من العدالة في توزيع الطاقة بين الطرفين.

وأشارت إلى أن تغذية المنطقتين في الوقت نفسه غير ممكنة لأسباب فنية تتعلق بقدرة الشبكة الكهربائية.

كما أوضحت أن القدرة المخصصة لمحطة "غرانيج" كانت سابقًا بين 4.5 وخمسة مجياوط، وتمت زيادتها إلى ثمانية مجياوط في أثناء ساعات تغذية المحطة، على أن يتم تخفيضها إلى 2 مجياوط بعد منتصف الليل.

وأضافت المديرية أن محطة "الشحيل" تم رفع قدرتها من 12 إلى 15 مجياوط، نتيجة توسع المناطق التي تحتاج إلى التغذية الكهربائية، بعد عودة مناطق واسعة إلى سيطرة الحكومة، بما في ذلك مشاريع الري ومحطات المياه وصولًا إلى مناطق الصور وقرى الخابور.

في المقابل، يحذر بعض الأهالي من أن استمرار الوضع الحالي قد يدفع بعض المزارعين إلى تنفيذ احتجاجات أو إضرابات، في حال عدم إيجاد حل سريع يضمن استمرار الكهرباء خلال الفترة المتبقية من الموسم الزراعي.

ويقول مزارعون، إن مطلبهم يقتصر على تأمين الكهرباء للمشاريع الزراعية والخدمية حتى نهاية الموسم الشتوي، مؤكدين أن ذلك سيسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الفلاحين وتمكينهم من الحفاظ على إنتاجهم الزراعي في المنطقة.

مزارع يسقي أرضه في بلدة البوليل بريف دير الزور الشرقي – 11 آذار 2026 (مروان المضحي/عنب بلدي)

بغياب الدعم و"ضبابية" عمل الجهات المعنية

الرقة.. تراجع حاد وعزوف عن زراعة القطن

عنب بلدي – أحمد الحمدي

قرر المزارع حسين تخفيض مساحة الأرض التي كان يخصصها سنويًا لزراعة محصول القطن إلى هكتار واحد، بعد أن كان يزرع في كل موسم ما يقارب أربعة هكتارات، نتيجة عدم وجود دعم لهذا المحصول وضعف تسويقه في المنطقة.

وقال حسين الكردي (50 عامًا) لعنب بلدي، إن زراعة القطن في محافظة الرقة بدأت بالتراجع منذ عام 2012، حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في الأعوام الأخيرة الماضية.

وتشتهر محافظة الرقة بزراعة القمح والشعير والقطن، وتعد من المواسم الاستراتيجية التي يعتمد عليها مزارعو الرقة في زراعتهم.

مزارع من الرقة يتفقد محصول القطن في أرضه – 25 تموز 2025 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

مزارعون يتخلون عن القطن

محمد الكراف، مزارع من الرقة، قال إنه لا نية لديه لزراعة القطن في أرضه البالغة مساحتها 30 دونمًا، وأنه سيتوجه لزراعة الذرة الصفراء وفول الصويا كمحصول صيفي عوضًا عن القطن.

وعزا محمد سبب عزوفه عن زراعة القطن إلى التكاليف الباهظة التي تترتب عليه حتى إتمام الموسم، مبينًا أن تكلفة الدونم الواحد من القطن وصلت إلى 150 دولارًا، تتوزع بين اليد العاملة والحراثة والأسمدة ورش المبيدات.

مزارعون التقتهم عنب بلدي، قالوا إن زراعة القطن تراجعت في محافظة الرقة بنسبة وصلت إلى 80%، وهذه النسبة "خطيرة" على الدورة الزراعية، بحسب وصفهم.

تاريخ القطن السوري

المهندس الزراعي هاني السلطان، قال لعنب بلدي، إن تاريخ زراعة القطن في المنطقة يعود إلى ستينيات القرن الماضي، بينما شهدت محافظة الرقة مرحلة ازدهار حقيقية ابتداء من التسعينيات مع تنظيم عمليات الري، وتوسع استصلاح الأراضي، وإنشاء شبكات الري الحديثة وبناء السدود، ما أسهم في زيادة المساحات المزروعة بالقطن.

وأوضح أن ذروة ازدهار زراعة القطن كانت في بدايات الألفية الجديدة، حيث كانت هناك خطة زراعية واضحة من وزارة الزراعة، تعتمد على زراعة 60% من المساحات بالقمح (محصول شتوي) و40% بمحاصيل صيفية من ضمنها القطن.

التراجع وأسبابه

يرى المزارع حسين الكردي، أن تراجع زراعة القطن في محافظة الرقة له عدة أسباب، أولها عدم وجود مؤسسة خاصة لدعم وتسويق هذا المحصول، وعدم توفير بذور قطن محسّنة تتناسب مع التربة والمناخ في المحافظة.

كما أن السعر الذي كانت تحدده "الإدارة الذاتية"، وهي الذراع الإدارية لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، لم يكن مناسبًا مقارنة بتكاليف الإنتاج التي أصبحت تفوق الواقع، وخاصة تكاليف جني المحصول وعدم توفر مياه الري بالشكل المطلوب.

وكانت "الإدارة الذاتية" حددت العام الماضي سعر طن القطن بـ600 دولار أمريكي، واعتبر حسين السعر مجحفًا بحق المزارعين، موضحًا أنه سوّق محصوله آنذاك إلى المؤسسة التابعة لـ"الإدارة الذاتية"، وقال إن فاتورته صُرفت بـ530 دولارًا، بحجة أن رطوبة القطن المورّد مرتفعة.

ويبلغ معدل إنتاج الدونم الواحد من القطن ما بين 250 و400 كيلوغرام، بحسب الظروف المناخية التي يمر بها الموسم.

من جهته، أشار المهندس الزراعي هاني السلطان، إلى أن التراجع الفعلي بدأ مع اندلاع الثورة السورية ما بين عامي 2011 و2012، ثم خروج الرقة عن سيطرة النظام السابق عام 2013، وتوالي الفصائل على حكم المنطقة دون خبرة بإدارة الشؤون الزراعية.

وأدى ذلك إلى أضرار كبيرة في القطاع الزراعي، ومنها محصول القطن.

وبيّن السلطان أنه خلال سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" ثم "قسد"، لم يكن هناك اهتمام كاف بما يسمى بـ"الذهب الأبيض"، ورغم أن المنطقة غنية بالمياه وتضم مشاريع ري مهمة، فإن الإدارة لم تُعطِ المحصول أهميته.

كما دخلت أصناف تركية مجهولة المصدر لم تتأقلم مع المنطقة، وكانت عرضة لآفات مثل الدودة الأمريكية وديدان اللوز وغيرها.

وأكد المهندس أنه في العامين 2024 و2025، توقف معظم مزارعي الرقة بشكل شبه كامل عن زراعة القطن، لأسباب أبرزها: عدم توفر أصناف مقاومة للآفات، وعدم وجود بذار معتمدة تتحمل الحرارة والعطش، ونقص المخزون المائي، وتضرر قنوات الري.

وذكر السلطان أن أحد الأسباب الإضافية لتجنب زراعة القطن، هو أن جني القطن يشكّل نسبة 20% من تكلفة الإنتاج.

"القطن البر".. إنتاج عالٍ دون اعتماد

ظهر في العامين الماضيين صنف يُعرف محليًا باسم "القطن البر"، جاء إلى الرقة عبر تجار من الحسكة، ويتميز بمقاومته للآفات وإنتاجيته المقبولة، لكنه مجهول المصدر وغير معتمد، ولا يتحمل الحرارة العالية، بحسب ما أوضحه المهندس هاني السلطان، مشيرًا إلى أنه يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وتنظيم للري.

وقال السلطان، إن "القطن البر" مجهول المصدر والهوية، ويستخدمه المزارعون نتيجة حاجتهم لصنف يتحمل مقاومة الإصابات الحشرية، لافتًا إلى أنه صنف مقاوم للإصابات الحشرية، لكنه غير متحمل لارتفاع درجات الحرارة، ومن الأصناف التي تحتاج إلى تنظيم دقيق في عملية الري.

ويصل إنتاج هذا النوع من القطن، بحسب بعض التقديرات، إلى 800 كيلوغرام للدونم الواحد، مقارنة بالقطن العادي الذي نادرًا ما يتجاوز 300 كيلوغرام.

ضبابية دعم القطن

المهندس الزراعي هاني السلطان، وصف عمل مديرية الزراعة بـ"الضبابي"، موضحًا أن المديرية لم تبدأ حتى هذه اللحظة بعملية الترخيص أو وضع خطة زراعية، رغم أن زراعة القطن ستبدأ بعد أيام قليلة.

وعدّ السلطان هذه الضبابية إهمالًا واضحًا من قبل مديرية الزراعة في هذا الموضوع، فلا توجد تصاريح ولا توجيهات ولا دعم لهذا المحصول الاستراتيجي الذي يمكن أن يحقق مردودًا ماليًا عاليًا جدًا للفلاح.

وتمنى السلطان أن يتم توجيه الوحدات الإرشادية، وإجراء التراخيص اللازمة للفلاح في الفترة الحالية، والتسريع في تزويده بالبذار والسماد المدعوم، مشيرًا إلى أن أهم عنصر هو ضبط أجور قطف القطن من قبل اليد العاملة، سواء عبر اتحاد الفلاحين أو هيئات إدارية معيّنة، وتزويد المزارعين في فترة الصيف بالاحتياجات المائية اللازمة لزراعة القطن.

50 ألف هكتار لزراعة القطن

تخطط وزارة الزراعة السورية لزراعة 50,000 هكتار من محصول القطن هذا الموسم، ودعم القطاع للوصول إلى المستويات التي سجلتها سوريا قبل نحو 15 عامًا.

جاء ذلك خلال إعلان الوزارة عن خطتها في مؤتمر "القطن" بنسخته الـ41، الذي أقيم في مدينة حلب، شمالي سوريا، في 26 من آذار الماضي، والذي حضرته عنب بلدي.

وقال وزير الزراعة السوري، أمجد بدر، في كلمة له خلال المؤتمر، إن إعادة محصول القطن في سوريا إلى مكانته يحتاج إلى تحقيق كفاءة إنتاجية كبيرة من خلال زيادة المساحة المخصصة له، وزيادة مردودية وحدة المساحة وتحقيق تنمية للموارد الزراعية المتاحة حاليًا وتطويرها مستقبلًا.

التطوير يأتي عبر التحول للري الحديث، واستنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية ومواصفات تكنولوجية نوعية، جيدة ومتلائمة مع التغيرات المناخية ومتحملة للإجهادات البيئية المختلفة.

مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة، محمد معري، أوضح لعنب بلدي حينها، أنه كان من المخطط أن يزرع نحو 40,000 هكتار من محصول القطن، لكن الذي نفذ منه 25,000 هكتار على مستوى سوريا عام 2025، في حين أن المخطط للزراعة في هذا العام يبلغ 50,000 هكتار.

ومع بداية موسم زراعة القطن، في مطلع نيسان الحالي، تظهر التوقعات بالنسبة للإنتاج، وفق معري.

وأكد معري أن الوزارة ستشتري كامل محصول القطن من كل المزارعين في سوريا، مشترطًا الالتزام بخطط وتعليمات وزارة الزراعة ومقررات مؤتمر "القطن".

ولم يصدر سعر شراء القطن لموسم عام 2025، متوقعًا أن يكون بحدود 8500 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد، أي نحو 0.70 دولار وبالنسبة للعام الحالي، ستدرس الوزارة التكاليف لتحديد السعر عقب نهاية الموسم.

دورة إنتاج كاملة في سوريا

تشكّل مساحات القطن في سوريا ما بين 20 و22% من الأراضي المروية المزروعة، ويعمل بإنتاجه من زراعة وتجارة وصناعة ونقل نحو 20% من السكان، بحسب ما أوضحته الوزارة خلال مؤتمر "القطن" بنسخته الـ41.

وتعتبر دورة إنتاج القطن كاملة في سوريا، بدءًا من المادة الخام وصولًا إلى المنتج النهائي، حيث يعتبر القطاع النسيجي من أهم القطاعات الصناعية في سوريا.

ووفق بيانات وزارة الزراعة التي أعلنت عنها خلال المؤتمر، الذي حضرته عنب بلدي، احتلت سوريا، لسنوات المرتبة الثانية عالميًا، من حيث المردود ووحدة المساحة، حيث تطور المردود من 1625 كيلوغرامًا للهكتار الواحد عام 1970، إلى 4000 كيلوغرام للهكتار عام 2010.

وبلغ إنتاج القطن عام 2005 نحو مليون طن، بينما تراجع إلى ما يقارب 97,000 طن من القطن المحبوب عام 2020.

كما تراجعت المساحة المزروعة بالقطن من 237,000 هكتار عام 2005 إلى 32,000 هكتار في عام 2020، بحسب الوزارة.

"التافرينا" تضرب اللوزيات في صافيتا.. ومزارعون يترقبون الخسائر

طرطوس – شعبان شاميه

رصد مزارعون من قرى صافيتا بريف محافظة طرطوس إصابات بـ"التافرينا" (تجعد الأوراق)، الذي يعد من أخطر الأمراض الفطرية التي تصيب أشجار اللوزيات خلال فترة الربيع الرطبة والمعتدلة، إذ يتسبب بتشوه واضح في الأوراق الحديثة.

ما "التافرينا"؟

مدير الزراعة في طرطوس، محمد أحمد، قال لعنب بلدي، إن "التافرينا" هو مرض فطري يصيب اللوزيات عمومًا، مبينًا أن الإصابات المتكررة تؤدي إلى ضعف ووهن عام للأشجار المصابة.

وأضاف أحمد أن هذا المرض يسبب انكماشًا وتلونًا (أحمر أو أبيض) للأوراق، إضافة إلى تشويهها وتساقطها، كما يمكن أن يصيب الثمار ويؤدي إلى تساقطها أو عدم نضجها وعدم صلاحيتها للتسويق، ويسبب ضعفًا وتقزمًا لفروع الأشجار الفتية.

ولفت إلى أن الظروف المثالية لانتشار هذا المرض تتطلب شتاء دافئًا ورطبًا وربيعًا رطبًا مع درجات حرارة معتدلة تتراوح ما بين 13 و18 درجة مئوية، مضيفًا أن هذه الشروط محققة في طرطوس.

آلية المكافحة

قال مدير زراعة طرطوس، إنه نتيجة لتحقق هذه الشروط، يُلحظ وجود هذا المرض في جميع مناطق زراعة اللوزيات بالمحافظة، مشيرًا إلى أن ذلك بنسب متفاوتة ودون عتبة الضرر الاقتصادي عمومًا.

وبحسب أحمد، فإن هذا المرض في طور السكون (الأبواغ الكوندية) يكون على البراعم وعلى قلف الفروع القديمة، وبالتالي تنفيذ عملية التقليم والتخلص من الأجزاء المصابة بإزالة الأوراق والطرود هي من أولى خطوات مكافحة المرض والحد من انتشاره.

كما يجب القيام بعمليات الخدمة اللازمة، وأهمها التقليم الذي يؤمّن التهوية الجيدة، والتعشيب، والتسميد المتوازن الذي يقوّي الشجرة ويحسّن نموها ويزيد من مقاومتها للأمراض، والرش الشتوي وفي الربيع أيضًا وقبل تفتح البراعم باستخدام المبيدات النحاسية المعتمدة في برنامج المكافحة.

كما أوصى الفريق الزراعي في الوحدة الإرشادية بـ"الجروية" التابعة لدائرة زراعة صافيتا بريف طرطوس، خلال جولة ميدانية، المزارعين بجمع الأوراق المتساقطة نتيجة هذا المرض وحرقها، والتخلص من بقايا التقليم بالطريقة ذاتها، وتنفيذ الرش الوقائي بالمبيدات الفطرية السطحية في بداية الربيع قبل تفتح الأزهار، مع التأكيد على أهمية تكرار الرش بعد اكتمال تفتح البراعم الورقية.

إجراءات حكومية

عن الإجراءات التي اتخذتها مديرية الزراعة، قال مدير الزراعة في طرطوس، محمد أحمد، إنها تقوم عبر شعب الشؤون الزراعية والوقاية والوحدات الإرشادية بمتابعة الحالة الصحية لجميع المحاصيل، ورصد التكشّفات المرضية حال ظهورها.

وتشمل الإجراءات، بحسب أحمد، تقديم كل التوجيهات والتعليمات الفنية، بحسب برامج الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية، والإشراف على تطبيق هذه البرامج حقليًا، وعقد الندوات الإرشادية والأيام الحقلية لإيصال كل ما يلزم للمزارعين لحماية محاصيلهم وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة كمًا ونوعًا.

"جاذوب الصنوبر".. مشكلة أخرى

كما تواجه أشجار الصنوبر في محافظة طرطوس تهديدًا متزايدًا خلال شهري آذار ونيسان، يتمثل في حشرة "جاذوب الصنوبر" (ديدان)، باعتبارها من أخطر الآفات التي تصيب الصنوبريات.

وتعد أشجار الصنوبر من أهم الثروات الحرجية، لما تؤديه من دور بيئي واقتصادي، بدءًا من تثبيت التربة وصولًا إلى تأمين موائل للكائنات الحية، وسط إجراءات تتخذها مديرية الزراعة لتعقب هذه الحشرة ومكافحتها.

ويقترح مختصون زراعيون التوسع في زراعة أشجار الغار بمواقع الحرائق بدلًا من الصنوبر، لما تتمتع به من جدوى اقتصادية ومقاومة للأمراض، بحسب قولهم، إضافة إلى انخفاض قابليتها للاشتعال مقارنة بالصنوبريات الغنية بالمواد الزيتية.

يعد "التافرينا" من أخطر الأمراض الفطرية التي تهاجم أشجار اللوزيات خاصة في فترات الربيع الرطبة والمعتدلة – 25 آذار 2026 (الإرشادية الجروية/فيسبوك)

القضايا السورية في استقصاءات من خارج الحدود.. لماذا؟

علي عيد

يتساءل صحفيون في سوريا: لماذا تظهر تحقيقات استقصائية حول قضايا انتهاكات وفساد داخل البلاد، في وسائل إعلام أجنبية بدل الإعلام المحلي المستقل أو الحكومي؟
يبرر عاملون في الوسط الإعلامي المسألة بعدم ثقة الجمهور أو الجدوى، أو بالتكاليف والقدرات، أو الجرأة مقابل بيئة الحماية والظروف الأمنية للصحفيين أنفسهم.
كل ما سبق يطرح تساؤلات مشروعة حول غياب الصحافة العميقة، مقابل انتشار صحافة هجومية وسطحية، دون سياقات، في الإعلام المحلي.
السؤال الإستباقي هنا، هل تعتبر صحافة المساءلة أو الصحافة العميقة عدوًا أم حاجة، وكيف يُنظر إليها في سوريا.

كقاعدة عامة، تعتبر الصحافة الاستقصائية مصدر إزعاج ليس للسلطة فحسب، بل لكل دوائر القوة داخل أي مجتمع، مثل الشركات الكبرى ورجال الأعمال والسياسيين وقوى الأمر الواقع، لأنها تنافس هيئات ومؤسسات الكشف عن الفساد والانتهاكات، وتقدم مادة غنية يمكن أن تتسبب بفتح تحقيقات واسعة، قد تطيح بحكومات أو تجرّ شركات أو أشخاصًا إلى المحاكمات.
مع ما سبق، تدرك الحكومات الذكية أن الصحافة الاستقصائية يمكن أن تكون أداة ضبط مبكرة بدل أن تتحول الأزمات إلى انفجارات.
صحافة المساءلة تواجه أربعة نماذج بحسب الدول والمجتمعات ومراكز القوة:
التوظيف الذكي: تستفيد بعض الدول من الصحافة الاستقصائية كجزء من منظومة مكافحة الفساد، وكشف الخلل قبل تحوله إلى أزمة سياسية. وكشف شبكات نفوذ متضاربة لا تستطيع الدولة دائمًا تفكيكها من الداخل.
ويسهم هذا النموذج في خفض تكاليف هيئات المراقبة، كما يعزز الثقة داخليًا، ويعطي إشارات إيجابية للمانحين والمستثمرين خارجيًا. وبدل أن تُروى القصة من الخارج، تُنتج داخليًا بقدر أكبر من التوازن.
وهذا النموذج موجود في دول تتمتع بمستوى متقدم من الحريات، والقوانين والتشريعات، والشفافية، وغالبًا ما ينتشر في الدول التي يجري فيها دعم الصحافة من أموال دافعي الضرائب بشكل مستقل.
الاحتواء: تنتهج بعض الحكومات سياسة السماح المحدود، وإدارة السقف بدل إغلاقه، إذ تستخدم التحقيقات "غير الحساسة" كـ"صمام تنفيس". هذا النموذج يعتبر ضارًا ومضللًا للرأي العام، لأنه لا يقدم الحقائق، وقد يتسبب بالتلاعب بالجمهور، وتوظيف "نصف حقائق"، وإخفاء ما هو أعمق وأخطر.
نتيجة هذا النهج، تفقد الصحافة الإستقصائية معناها الحقيقي، كما تضعف الثقة بالصحفيين والمؤسسات وحتى بالمحتوى على المدى الطويل.
المنع الكامل: تعتبر السلطات التحقيق الصحفي تهديدًا مباشرًا، كما تخشى فقدان السيطرة على السرد، وغالبًا ما ينتشر هذا النمط في الدول التي تنعدم فيها الشفافية وينخفض مستوى الحريات.
تتلخص أسباب المنع أو التقييد في تجنب فتح ملفات غير مرغوبة سياسيًا، وكشف خلل مؤسسي عميق، يتجاوز فساد أفراد إلى فساد بنى كاملة.
تقدم بعض الأنظمة الحكومية مبررات للمنع، منها الاستغلال السياسي أو الخارجي، عبر تضخيم تحقيقات لخدمة أجندات مختلفة، أو تأثير المحتوى على الاستقرار وخلق توترات. وفي الغالب، تحاول تلك الحكومات أو النماذج إخفاء قضايا تعجز هي عن معالجتها، أو أنها لا تريد ذلك لأسباب متعددة، منها وجود فساد حقيقي وانتهاكات واسعة.
نتيجة هذا النهج، تنتقل التحقيقات إلى الخارج، ويبدأ فقدان السيطرة على السرد.
الكبح الذاتي: في بعض الدول والمجتمعات، التي لا تتمول فيها من دافعي الضرائب، تعيش الصحافة الاستقصائية حالة كبح ذاتي لأسباب تتعلق بملكية وسائل الإعلام، وضغط قوى ومراكز النفوذ السياسي والاقتصادي.
ويؤدي استحواذ شركات ورجال أعمال على وسائل الإعلام إلى محاربة الاستقصاء، والتضييق عليه ماليًا، وبالتالي دفعه نحو تقليص عمله، وهنا يأتي دور الجمهور وأصحاب المصلحة في معرفة الحقائق.
نتيجة هذا النهج، تتحول المؤسسات الصحفية العاملة في البحث الاستقصائي إلى نموذج أشبه بجمعيات عاجزة، تؤمّن تمويلها بصعوبة، ويستهلك الإقناع بالتمويل جهد تلك المؤسسات على حساب عملها الأساسي.
السؤال هنا: أين تقع سوريا من هذه النماذج؟
للإجابة عن سؤال تم طرحه مطلع المقال، وهو: لماذا تغيب تحقيقات استقصائية في وسائل إعلام محلية سورية، وتظهر في وسائل أجنبية كبيرة ومعروفة؟
ما زالت سوريا تعاني مشكلات في بيئة العمل الصحفي، منها ما هو مبرر، ومنها متعلق بأسباب قانونية وثقافية واجتماعية وسياسية، مثل:
التكاليف والموارد: غياب سوق الإعلان والصحافة الممولة ذاتيًا، ما يعني عدم وجود صحافة مستقلة دون مانح خارجي.
الحماية: عدم وجود بيئة تشريعية واضحة، تضمن حق الصحفي في الوصول، وتحميه من خطر الإيذاء عند النبش في ملفات حساسة، ما يحوّل عمل الاستقصاء إلى مخاطرة شخصية عالية التكلفة.
الثقة: ضعف ثقة الجمهور بالصحافة المحلية، وبالمصادر التي تقدمها، ما يؤثر في التفاعل مع النتائج، ويفسح المجال أمام سطوة الإعلام الخارجي.
المهارات: تعاني بيئة الإعلام من ضعف المهارات والتعامل مع تقنيات رصد الظواهر وإعداد البيانات وتحويلها إلى مادة صحفية كاشفة.
الشفافية: تعتبر سوريا اليوم دولة بلا أرقام ولا إحصائيات، كما يعاني الصحفيون من العجز في الحصول على المعلومات الحساسة من دوائر الشرطة والمحاكم والجهات الرقابية ودوائر صنع القرار، وهذا يعني أن معظم عمل الاستقصاء سيعتمد على التوقعات أو بناء بيانات مكلفة في الوقت والجهد والمال.

الحكومات ليست مطالبة بتبني الصحافة الاستقصائية، لكن محاربتها ومنعها ينقل هذا الدور للإعلام الخارجي، ويترك المجال أمام الفساد ليتراكم بصمت.
وبدل الاستفادة من صحافة المساءلة كصمام أمان وأداة رقابة غير رسمية، وقناة لتصحيح الأخطاء، يأخذ الإعلام الخارجي الدور كمصدر وأداة تحكم.
في النهاية، الجمهور هو صاحب المصلحة الأساسي في الصحافة الاستقصائية، وهو من يجب أن يتبناها، لأنها أداته للمساهمة بقضايا الشأن العام والتغيير والمحاسبة.. وللحديث بقية.

للخيمة عمود واحد!

غزوان قرنفل

الخيمة هنا بطبيعة الحال ليست سوى رمز لنمط كامل من التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وعمود المركز منها هو نقطة ارتكازها وثباتها، فإن سقط العمود انهارت الخيمة كلها.
هذا ما نشأ عليه الإنسان العربي في بيئته الأولى، وهذا ما تسلل بهدوء إلى وعيه الجمعي، فصار نموذجًا لحياته بأكملها سواء في الأسرة أو المجتمع، وانتقل ذلك بالعدوى للدولة وشكلها ونمط الحكم فيها أيضًا.
إن أهم سمة للمجتمعات العربية عمومًا هي نزعتها الأحادية التي لا تتقبل الاختلاف ولا تهضم فكرة التعدد، فالرأي الذي تتفق عليه الجماعة يتحول بسرعة إلى يقين مسلّم به لا يجوز الاقتراب منه أو المجادلة في صوابيته، وأي خروج عليه يُنظر إليه بوصفه تمردًا أو خيانة، ولا يهم كثيرًا في هذا المقام إن كان هذا الرأي صائبًا أو خاطئًا، نافعًا أو مدمرًا، المهم أنه رأي الجماعة، ومن يخالفه يصبح خارجها، أو على الأقل مشبوهًا ومشكوكًا في ولائه وانتمائه.
هكذا تتشكل في بلادنا العلاقة مع الاختلاف، فبدلًا من اعتباره مصدرًا للغنى الفكري والثراء المعرفي أو حتى وسيلة لتصحيح الأخطاء، يُنظر إليه بوصفه خطرًا ينبغي القضاء عليه حتى دون أن تتم عملية التمحيص في هذا الرأي المخالف فضلًا عن مناقشته، بل يُقصى صاحبه ويُنبذ، وكأن المجتمع لا يستطيع أن يتماسك إلا إذا كان نسخة واحدة من التفكير والسلوك والولاء.
هذه الذهنية لا تتوقف عند حدود المجتمع، بل تمتد إلى الدولة التي أنشأها العرب أو عاشوا في ظلها، فهي لا تختلف كثيرًا عن الخيمة، هناك عمود واحد ترتكز عليه، مركز واحد للسلطة، وإرادة واحدة ينبغي أن تخضع لها بقية الإرادات، فإذا ضعف هذا العمود أو سقط انهارت الخيمة كلها، لهذا تبدو فكرة التعددية السياسية في كثير من الأحيان غريبة أو مقلقة، فالتعدد في الأحزاب أو في مراكز صناعة القرار يُنظر إليه كأنه تهديد لوحدة الدولة، وكأن الدولة لا تستطيع أن تبقى متماسكة إلا إذا كان لها رأس واحد يقرر في كل شيء، وعلى بقية القطيع السمع والطاعة والالتزام. ضمن هذا التصور يتحول الحاكم إلى راعٍ والمواطنون إلى رعية، وهو وحده من يملك الحق في تحديد الاتجاه.
المفارقة أن التاريخ العربي الحديث مليء بالأمثلة التي تثبت خطورة هذا النموذج، فالدول التي تقوم على هذا الأساس تبدو قوية في الظاهر، لكنها في واقع الأمر غاية في الهشاشة لأنها بلا مؤسسات وبلا توازن بين السلطات، وبلا آليات سلمية لتداول السلطة، فكل شيء فيها متعلق بوجود ذلك العمود.
مع ذلك، لا يبدو أن الزمن وحده قادر على تغيير هذا النمط، فقد مرت قرون طويلة وتعاقبت دول وأجيال وأنظمة، لكن الصورة العامة بقيت إلى حد كبير على حالها، خيمة أو دولة لا فرق، عمود واحد أو حاكم أوحد لا فرق أيضًا، وعندما تنهار الخيمة أو تسقط الدولة، لا نتعلم شيئًا من التجربة، ونسارع بعدها لنعيد البناء مجددًا بالطريقة نفسها، و هكذا ندور في حلقة مفرغة كثيران السقاية! كل انهيار يعيدنا إلى نقطة الصفر، وربما إلى ما دونه، ومع ذلك نواصل الإصرار على الأسلوب ذاته، ونرفض مراجعة الفرضيات التي قادت إليها.
ربما تكون المشكلة أعمق من مجرد نظام سياسي أو دستور مكتوب، إنها مسألة ثقافة اجتماعية ترسخت عبر قرون طويلة، ثقافة أحادية تخشى التعدد، تبحث عن القائد المنقذ أكثر مما تبحث عن المؤسسات، وتفضل الطاعة المريحة على عبء المسؤولية المشتركة.
لكن التاريخ، ولا معلم كالتاريخ للقارئ الحصيف، ينبئنا أن مثل تلك المجتمعات ليست قدرًا ثابتًا، والأفكار التي بدت يومًا بديهية يمكن أن تتغير عندما يكتشف الناس أن تكلفتها أكبر من احتمالهم، وربما يأتي يوم يدرك فيه العرب أن الخيمة التي تقوم على أعمدة متعددة تكون أكثر ثباتًا وأطول عمرًا من خيمة ترتكز على عمود واحد، عندها فقط قد نبدأ ببناء دول لا تنهار بسقوط شخص، ومجتمعات لا تخاف من الاختلاف، بل تعتبره شرطًا من شروط الحياة.
إن الرغبة في إعادة إنتاج الماضي والعيش ضمن قوقعته تناقض العقل والمنطق، وعلى الضد من مسار التاريخ وسيرورة الحياة، بل وعلى الضد أيضًا من إرادة الله ومشيئته وسننه، ولذلك سنبقى ندور في دائرة الفشل وإعادة إنتاجه مرة تلو أخرى، وما لم نقم بكسر الحلقة لكي نخرج من إسار تلك الدائرة الجهنمية التي نحبس أنفسنا داخلها ثم بكل بلاهة نعاود طرح السؤال: لماذا لا ننجح ولا نتطور فيما الأمم الأخرى تجاوزتنا بأشواط؟ دون أن نملك شرف الجرأة على تقديم الإجابة وهي أننا طالما أبقينا أنفسنا أسرى أوهام التاريخ المزوّر، وأوهام الدين المشوّه، وأسرى ثقافة الفتوى، وأعداء لثقافة التنوع والاختلاف، فلن نتمكن من الإطلالة على المستقبل أبدًا، وستبقى الخيمة بعمودها الأوحد ملاذنا رغم أنها لم تكن قطّ ملاذًا آمنًا!

الحكومة في عام..

إنجاز محدود واستراتيجية غائبة

عام على تشكيل أول حكومة بعد سقوط النظام السوري السابق، ضمّت شخصيات يفترض أنها جامعة لكل السوريين واعتمدت على الكفاءة لا الولاءات السياسية أو المذهبية.
الحكومة التي شكّلها الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في 29 من آذار 2025، وتألفت من 23 وزيرًا، بينهم امرأة واحدة، إلى جانب بعض الشخصيات التي انتقلت من الدائرة الضيقة لـ"هيئة تحرير الشام" (نواة الإدارة السياسية والعسكرية في سوريا)، ولا سيما في الحقائب السيادية، إضافة إلى وزراء آخرين من خلفيات وأيديولوجيات مختلفة.
وكان السوريون يأملون من هذه الحكومة الارتقاء السريع في الواقع المعيشي، الذي شهد تدهورًا حادًا خلال سنوات الثورة السورية، أبرز نتائجه وصول نسبة الفقر إلى 90%، بحسب بيانات الأمم المتحدة.
بالمقابل، فإن الواقع الخدمي شهد تحسنًا طفيفًا، لم يرقَ إلى ما أمله السوريون، في حين أن قطاعات أخرى ما زالت مهمّلة، كما أن السياسات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة خلال سنتها الأولى، واجهت نقدًا من خبراء بضعفها وتأثيرها السلبي على الأرض.
على الصعيد الإداري والشفافية، ما زالت الحكومة تعاني من ضعف حوكمي، ما أدى إلى تعذر إمكانية تقييمها بشكل صحيح، بسبب عدم وجود بيانات أو خطط حكومية واضحة، يمكن الاستناد إليها في التقييم.
تناقش عنب بلدي في هذا الملف، مع خبراء وباحثين ومعنيين في الشأن الداخلي، أداء الحكومة السورية في سنتها الأولى، على المستويات الخدمية والاقتصادية والإدارية.

سوريون يتظاهرون في جبل الحشاحيش في ريف السويداء الشرقي، 29 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ أحمد سعدالله)

عنب بلدي
ملف العدد 737
الأحد 5 نيسان/ أبريل 2026

إعداد:
موفق الخوجة
أمير حقوق
محمد ديب بظت

القطاع الخدمي في سوريا..
بين الإنجازات والغياب

يشكّل القطاع الخدمي الواجهة الأكثر مباشرة لعمل أي حكومة، إذ تنعكس قراراته اليومية على تفاصيل حياة الناس، من الكهرباء والمياه والطبابة إلى النقل والاتصالات والخدمات البلدية.

في سوريا، يكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة، باعتباره مرتبطًا بشكل مباشر بقدرة المواطنين على التكيف مع الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة، ويعد المؤشر الأكثر وضوحًا على فعالية السياسات الحكومية ومدى اقترابها من احتياجات الشارع.

خلال العام الأول من عمل الحكومة، برزت وزارات القطاع الخدمي بوصفها في قلب التقييم الشعبي والمهني، إذ لم يعد الحديث عن الخطط أو التصريحات كافيًا، بل باتت النتائج الملموسة في مجالات الطاقة والصحة والنقل والاتصالات والإدارة المحلية هي المعيار الأساسي للحكم على الأداء.

وبين محاولات تحسين الواقع الخدمي والقيود المرتبطة بالإمكانات والموارد والبنية التحتية، يبرز هذا المحور لقراءة ما تحقق فعليًا، وما بقي عالقًا بين القرارات والتنفيذ.

وزارة الطاقة.. تحسن في الخدمات وجدل حول الأسعار

قطاع الطاقة شكّل خلال عام 2025 أحد أبرز ملفات التقييم الخدمي، خاصة بعد إحداث وزارة الطاقة بموجب المرسوم الرئاسي رقم "150" لعام 2025، الذي دمج وزارات النفط والثروة المعدنية والكهرباء والموارد المائية، لإعادة هيكلة القطاع وتحقيق التكامل في إدارة الخدمات الأساسية.

شهد العام تحسنًا نسبيًا في الكهرباء واستقرارًا في توفر المحروقات، بالتوازي مع زيادة ساعات التغذية ببعض المناطق، وهو ما ربطته الحكومة بتدفق الغاز الطبيعي الأذربيجاني عبر تركيا خلال آب 2025، ودعم قطاع التوليد وتحسين كميات الوقود المخصصة للمحطات، إلى جانب عودة الثروة المعدنية تدريجيًا إلى مسارها الإنتاجي.

رغم التحسن النسبي، أثار قرار رفع أسعار الكهرباء، في تشرين الأول 2025، حالة من الاستياء، بعد اعتماد تسعيرة جديدة وفق أربع شرائح، قالت الوزارة إنها تهدف إلى إصلاح القطاع الذي يعاني خسائر سنوية كبيرة وتحسين جودة الخدمة.

وامتد الجدل إلى القطاع الصناعي، حيث اعتبر صناعيون أن رفع التعرفة يشكل عبئًا إضافيًا، بينما شهد الشارع احتجاجات ودعوات لعدم تسديد الفواتير، ليبقى ملف الكهرباء من أكثر القضايا حضورًا في النقاش العام.

وفي شباط الماضي، سجلت عدة مناطق نقصًا في أسطوانات الغاز المنزلي، ما أدى إلى ازدحام أمام مراكز التوزيع، قبل أن تؤكد الوزارة في آذار عدم وجود نقص في المشتقات النفطية، مشيرة إلى أن المشكلة مرتبطة بآليات التوزيع وليس بتوفر المادة.

الاتصالات.. تحسن محدود في الخدمة

تضرر قطاع الاتصالات بشكل كبير خلال سنوات الحرب، نتيجة تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية وتراجع الصيانة والاستثمار، ما انعكس على جودة التغطية وسرعة الإنترنت.

خلال عام 2025، حاولت وزارة الاتصالات إعادة ترتيب أولويات القطاع عبر خطط لإعادة التأهيل وشراكات خارجية، إلا أن التحسن الملموس في الخدمة بقي محدودًا.

كما واجهت الوزارة تحديات كبيرة بسبب حجم الدمار، وارتفاع تكلفة إعادة التأهيل، ونقص الخبرات المتخصصة نتيجة الهجرة خلال الحرب، وركزت على عقد الربط الرئيسة لضمان استقرار الشبكة الأساسية، ثم التوسع تدريجيًا نحو المناطق الأكثر تضررًا، بالتوازي مع شراكات مع دول وشركات صديقة لتأمين التمويل والدعم الفني، وتطوير برامج تدريب للكوادر الوطنية.

ورغم الخطط المعلنة، لم يلحظ السكان تحسنًا فعليًا في جودة التغطية أو سرعة الإنترنت، إذ استمرت الشكاوى من ضعف الشبكة وارتفاع الأسعار، خاصة مع استمرار ضعف تغطية شركتي الاتصالات ورفع أسعار الباقات بنسب وصلت إلى نحو 70% وحتى 100%.

الإدارة المحلية.. الواقع والخطوات الإصلاحية

في مدينة بحجم حلب، على سبيل المثال، لا تزال مشكلات النظافة وترحيل القمامة، وتزفيت الشوارع، والصرف الصحي قائمة، ما يعكس حجم التحديات المتراكمة خلال سنوات الحرب.

سعت الوزارة إلى تحسين البنى التحتية عبر مشاريع ترميم للطرق وشبكات الصرف الصحي، وإزالة الأنقاض، وضبط المخالفات والتعديات، واستئناف منح رخص البناء وفق المخططات التنظيمية، كما طورت الأداء الإداري بتفعيل "النافذة الواحدة"، وإعادة تفعيل مراكز خدمة المواطن، وإنشاء أسواق بديلة للإشغالات المؤقتة، وتأسيس قاعدة بيانات للموارد البشرية والآليات والأصول، إلى جانب دراسة عقود الاستثمار المتوقفة لدعم الخطط المستقبلية.

رغم هذه الجهود، يبقى الواقع الخدمي في بعض المدن والبلدات دون المستوى المطلوب، خصوصًا في المدن الكبرى، مثل دمشق، حيث تواجه الخدمات الأساسية تحديات يومية أمام المواطنين.

في شباط الماضي، أصدر وزير الإدارة المحلية والبيئة القرار رقم "13"، الذي منح المحافظين صلاحيات واسعة تشمل الشؤون المالية والقانونية، وعقود الاستثمار، وإدارة العاملين، إضافة إلى مهام حماية البيئة.

كما فتحت الوزارة باب تقديم طلبات العودة للعمل للموظفين المفصولين خلال السنوات السابقة، لاستعادة الكفاءات المفقودة وتعزيز الأداء الإداري في المحافظات.

الصحة.. خطط استراتيجية وتحديات مستمرة

يعاني القطاع الصحي في سوريا من ترهل إداري ونقص في الموارد ودمار واسع في المنشآت الطبية، وهي مشكلات أكثر وضوحًا في أرياف المدن، حيث لا تزال مراكز صحية عديدة خارج الخدمة أو تعمل بقدرات محدودة، ورغم محاولات وزارة الصحة إعادة تنظيم القطاع خلال عام 2025، لا تزال المعوقات مرتبطة بالبنية التحتية ونقص التجهيزات والكادر الطبي.

أطلقت الوزارة، في كانون الثاني الماضي، الخطة الوطنية الاستراتيجية للأعوام 2028–2026، لتعزيز كفاءة النظام الصحي وتحسين الخدمات، إلى جانب توقيع 16 اتفاقية دولية وتجهيز 26 اتفاقية جديدة مع جهات داعمة.

وذكرت الوزارة أنها قدمت أكثر من 177 ألف خدمة في تنظيم الأسرة، وأكثر من 131 ألف خدمة لرعاية الحوامل، وإعادة تفعيل 36 جهازًا "ماموغرافيًا"، مع تقديم أكثر من 6.7 مليون جرعة لقاح.

رغم هذه الإجراءات، لا تزال شكاوى المواطنين مستمرة، سواء بسبب عدم تفعيل المراكز الصحية المتضررة أو نقص التجهيزات في المستشفيات الكبرى، مثل أجهزة "الإيكو" والرنين المغناطيسي، ما يعكس الفجوة بين الخطط المعلنة والواقع.

التربية والتعليم.. احتجاجات المعلمين وبنية مدرسية هشة

كانت وزارة التربية تحت ضغط كبير خلال العام الماضي، مع احتجاجات متصاعدة لمعلمي الشمال السوري حول التثبيت ورفع الأجور، بالتزامن مع تحركات لمعلمي العقود في الساحل السوري.

وتوزع ملف التعليم بين مطالب بتحسين الرواتب والعقود، ومصير وظيفي غير مستقر، بالإضافة إلى نقص الكتب والمقاعد ووسائل التدفئة، فضلًا عن مشكلات توزيع مادة المازوت.

رغم جهود الوزارة في ترميم وتجهيز بعض المدارس، بقيت البنية المدرسية هشة، خصوصًا في الأرياف والمناطق المتضررة، ما يحد من قدرة القطاع على تحقيق استقرار تعليمي حقيقي.

الشؤون الاجتماعية والعمل.. مخيمات وتسول وخطط استراتيجية

تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل انتقادات بشأن المخيمات، وعدم وجود حلول نهائية لمعاناة آلاف العائلات في الشمال السوري، رغم إطلاق برامج لإعادة اللاجئين وتعزيز الحماية الاجتماعية.

وكانت الوزيرة، هند قبوات، أكدت أن الهدف هو إنهاء مشهد اللجوء والخيمات، عبر خطة وطنية تحت شعار "وطن بلا خيمة"، تشمل إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية وتشجيع العودة الطوعية.

ملف التسول شكّل تحديًا آخر إذ لم تنجح الحملات المشتركة مع المحافظات في الحد منه، مع العمل على إعداد مراكز إيواء للأطفال والنساء، وتقديم برامج تأهيل وتعليم مهني لإعادة دمجهم في المجتمع.

كما أطلقت الوزارة خطتها الاستراتيجية 2028–2026، لضمان الوصول العادل للحماية الاجتماعية، وتعزيز العمل اللائق وتمكين المرأة والتحول الرقمي، مع التركيز على الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، رغم التحديات المالية والإدارية الكبيرة.

النقل.. إعادة هيكلة مقابل واقع خدمي متعثر

سعت وزارة النقل إلى إعادة تنظيم عملها وتوحيد المرجعيات الإدارية، مع إطلاق مسار للتحول الرقمي لتقليص البيروقراطية وتسهيل المعاملات، وتحسين النقل بين المحافظات وربط سوريا بشبكات النقل الإقليمية.

رغم الاتفاقيات مع وفود أردنية وتركية وإعادة الربط السككي والطرقي، واجه القطاع انتقادات من المواطنين، بسبب بطء المعاملات واستمرار مشكلات توفر وسائل النقل وارتفاع تكلفتها.

نفذت الوزارة خطة لتأهيل الطرق المركزية، شملت محاور حيوية مثل: حلب- طرطوس- اللاذقية، ومطار "دمشق الدولي"، ودمشق- بيروت، ودمشق- السويداء، إلى جانب أعمال تصريف مطري وصيانة الجسور.

ومع ذلك، لا تزال شبكة الطرق والجسور متأثرة بالتهالك في أجزاء واسعة، ما يحد من كفاءة النقل ويزيد أخطار الحوادث، ويؤثر على حركة التجارة والتنقل بين المحافظات.

تحسن الطاقة مقابل غياب الإنجازات

اعتبر عضو مجلس الشعب عبد العزيز مغربي، أن المشهد الخدمي في سوريا خلال عام 2025 لم يشهد إنجازات واضحة في معظم الوزارات، باستثناء قطاع الطاقة الذي سجل تحسنًا ملحوظًا في ساعات تزويد الكهرباء وانخفاضًا في أسعار المحروقات، رغم استمرار الجدل حول تعرفة الكهرباء، وعدم معالجة الوزارة هذا الملف.

وقال مغربي، في حديث إلى عنب بلدي، إن وزارات خدمية أخرى لم تحقق نتائج ملموسة على الأرض، مشيرًا إلى أن وزارة الاتصالات رفعت أسعار الخدمات بشكل كبير دون تحسن في الجودة، في حين تأخرت وزارة الإدارة المحلية في إصدار هيكليات وقوانين واضحة تنظم عمل الوحدات الإدارية، ما أدى إلى ترهل أداء المجالس المحلية وتراجع مستوى الخدمات.

كما أشار إلى غياب منجزات واضحة في وزارات، مثل التربية والشؤون الاجتماعية والعمل، إضافة إلى وزارة النقل التي لم تنجح، بحسب رأي مغربي، في تنظيم آليات مرنة لتسجيل المركبات أو معالجة فوضى النقل الداخلي في المدن.

> على الصعيد الخدمي، لا نكاد نجد إنجازات واضحة إلا في ملف الطاقة، بينما بقية الوزارات ما زالت تدور في إطار الوعود، ما يتطلب خططًا دقيقة وتقارير إنجاز واضحة وإشراكًا أوسع للمجتمع المدني ودراسة الأثر المجتمعي لكل قرار قبل إصداره.
>
> عبد العزيز مغربي
> عضو مجلس الشعب

ويرى مغربي أن تطوير أداء المؤسسات الحكومية مرتبط بدقة الخطط ومدى الالتزام بتنفيذها، إلى جانب إصدار تقارير دورية توضح نسب الإنجاز، مؤكدًا أهمية إشراك المجتمع المدني بشكل أوسع في رسم السياسات الخدمية، ودراسة الأثر المجتمعي للقرارات قبل تطبيقها لضمان فعاليتها.

إنجازات خدمية لا ترقى للتطلعات

من جانبه، قال عضو مجلس الشعب عقيل حسين، إن الأداء الحكومي على مستوى القطاع الخدمي حقق الحد الأدنى المطلوب، لكنه لا يرتقي لتطلعات المواطنين.

وذكر خلال حديثه لعنب بلدي أن بعض الوزارات، مثل الطوارئ والكوارث، سجلت حضورًا واضحًا، في حين بقيت وزارات أخرى بعيدة عن تلبية الاحتياجات اليومية.

> الأداء الحكومي في القطاع الخدمي حقق الحد الأدنى من المطلوب، لكنه لا يرتقي لمستوى التطلعات، وما زالت الوزارات بحاجة إلى قرارات مدروسة ومشاورات أوسع مع الفعاليات المجتمعية والمختصين لتلبية احتياجات السوريين.
>
> عقيل حسين
> عضو مجلس الشعب

وفيما يتعلق بوزارة الإدارة المحلية، اعتبر حسين أنها الجهة الأكثر ارتباطًا باحتياجات الناس اليومية، نظرًا إلى دورها في إدارة المجالس البلدية وأعمال المحافظات، ما يتطلب منها دورًا أكثر فعالية في دعم البلديات وتوفير الموازنات اللازمة لها، وتقديم حلول قانونية وإدارية تساعدها على تنفيذ مهامها.

وأكد أهمية أن تصدر القرارات بعد دراسة معمقة ومشاورات مع المختصين والكوادر، لضمان توافقها مع الواقع السوري.

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي مع وزراء ومحافظين لبحث واقع المخيمات والبنى التحتية في المدن المتضررة – 19 شباط 2026 (رئاسة الجمهورية)

اقتصاد تحت الضغط..
نجاحات جزئية وفشل هيكلي

مع دخول الحكومة السورية عامها الأول، برزت ملامح تحرك اقتصادي واسع النطاق، اتسم بإصدار قرارات متسارعة والإعلان عن خطوات إصلاحية شملت السياسات المالية والنقدية وبيئة السوق والاستثمار.

فقد سعت الحكومة إلى إدارة أزمات حادة في السيولة والتضخم وسعر الصرف، بالتوازي مع إطلاق مسار لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وفتح المجال أمام الانفتاح المالي والتجاري.

ورغم هذا الحراك المكثف والزخم الإعلاني المرافق للإصلاحات والقرارات، فإن الأثر الفعلي لهذه الإجراءات على أرض الواقع لا يزال محدودًا وضعيفًا، حيث لم تنعكس هذه التحولات بشكل ملموس على النشاط الاقتصادي أو على معيشة المواطنين، وبقيت كثير من الخطوات في إطار التأسيس أكثر من كونها نتائج مكتملة.

منذ البداية، دخلت سوريا واحدة من أوسع عمليات التحول الاقتصادي، تمحورت حول تحرير السوق وإعادة فتح التجارة، وألغت الحكومة العقوبات السجنية بحق التجار، وسمحت بحيازة الدولار، وخففت القيود على الاستيراد، ومنحت إعفاءات جزئية لمستلزمات الإنتاج، وأعادت تفعيل غرف التجارة والصناعة، وفتحت المعابر أمام حركة البضائع، ووقعت اتفاقيات مع شركات إقليمية وأجنبية في قطاعات متعددة.

راهنت على الاتفاقيات الاستثمارية الدولية كمدخل لإنعاش الاقتصاد، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات أولية بمليارات الدولارات، بهدف استقطاب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

إلا أن الأثر الفعلي لهذه الاتفاقيات بقي محدودًا، إذ لا يزال جزء كبير منها في إطار التفاهمات الأولية بانتظار استكمال البيئة القانونية وضمانات التنفيذ.

كما تمحور عمل وزارة المالية ومصرف سوريا المركزي حول ملفات أساسية، في مقدمتها إدارة أزمة السيولة إلى جانب تثبيت سعر صرف الليرة السورية، وإعادة هيكلة المصرف والمؤسسات المالية التابعة له.

وبالتوازي، جرى العمل على تخفيض الضرائب مع رفع مستوى التحصيلات والحد من التهرب الضريبي، في محاولة لتحقيق توازن دقيق بين دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز إيرادات الدولة.

في هذا السياق، انطلقت مرحلة اتسمت بإعادة هيكلة شاملة للسياسات المالية والنقدية، وإطلاق إصلاحات تشريعية وتنظيمية، ترافق معها تكثيف الجهود لمكافحة الفساد واسترداد الأصول المنهوبة.

كما برز توجه واضح نحو تعزيز معايير الامتثال الدولية والحوكمة في المصارف، وتشديد الرقابة على القطاع المصرفي العام، إلى جانب إدخال إصلاحات حديثة إلى البنك المركزي ووزارة المالية بهدف استعادة الثقة بهما، وفتح الباب أمام الاستثمارات الدولية في قطاعي المالية والمصارف، ودمج النظام المالي الإسلامي مع التقليدي.

على مستوى السياسات النقدية، تجلى دور مصرف سوريا المركزي بشكل محوري في عدد من الإجراءات، كان أبرزها إنهاء العمل بمنصة تمويل المستوردات وتحرير آليات التمويل، وتوحيد نشرات أسعار الصرف، إلى جانب إصدار قرارات متعلقة بشركات الصرافة والحوالات.

وتم منح تراخيص نهائية ومبدئية لنحو 40 شركة صرافة، في خطوة مرتبطة بإدارة السيولة وإعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

بالتوازي مع ذلك، اتخذت وزارة المالية سلسلة إجراءات، كان من أبرزها إصدار التعليمات التنفيذية لزيادة الرواتب والأجور بنسبة 200% للعاملين في الدولة والمتقاعدين.

وفي 20 من آذار الماضي، أعلن الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، عن وضع حد أدنى للأجور تراعى فيه معدلات الفقر، وإقرار زيادة في الأجور والرواتب بنسبة 50%، مشيرًا إلى زيادات نوعية للأطباء والمهندسين وبعض المؤسسات التخصصية.

ومن أبرز التطورات النقدية، الإعلان عن العملة السورية الجديدة بست فئات، مع التأكيد على أن حذف صفرين من العملة لا يعني تحسن الاقتصاد بقدر ما يهدف إلى تسهيل التعاملات.

وقرر البنك المركزي تمديد فترة التعايش بين العملة القديمة والجديدة لضمان عملية سلسة.

كما أُصدرت قرارات تتعلق باستيفاء سلفة على ضريبة الدخل عند الاستيراد بنسبة 2%، وتنظيم إبراز براءة الذمة المالية، بالتوازي مع مراسيم تقضي بإعفاءات ضريبية للمنشآت المتضررة، وتسوية الديون المتعثرة في المصارف العامة، مع إعفاءات من الفوائد والغرامات وإعادة جدولة الديون.

في المقابل، بقي القطاع الزراعي خارج أولويات الدعم الفعلي، كما لعبت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير دورًا في تنظيم التجارة عبر تعاميم تحدد المسموح والممنوع من الاستيراد.

على مستوى المؤشرات العامة، شهدت المالية العامة تحسنًا ملحوظًا، حيث قُدرت موازنة عام 2026 بنحو 10.5 مليار دولار، بزيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة.

كما سجلت الموازنة فائضًا خلال عام 2025 تجاوز نصف مليار دولار، في ظل تشديد الرقابة على الإنفاق ومكافحة الفساد، رغم وجود آراء تشكك في استدامة هذا الفائض دون نمو إنتاجي حقيقي.

نجاح نسبي يقابله فشل بمسار التعافي

في قراءة تقييمية للمشهد الاقتصادي خلال العام الأول للحكومة الانتقالية، تباينت آراء خبراء الاقتصاد في السياسات الاقتصادية التي اتخذتها.

يرى الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي الدكتور عبد الرحمن محمد، أن تقييم أداء الحكومة السورية الانتقالية اقتصاديًا خلال عامها الأول يجب أن يُقرأ ضمن سياق استثنائي معقد، فرضته تركة الحرب، وانهيار البنى التحتية، وتشابك العقوبات، وغياب الرؤية الموحدة للاقتصاد.

وخلص إلى أن الأداء العام اتسم بنجاح نسبي في منع الانهيار المالي، مقابل فشل واضح في إطلاق مسار تعافٍ اقتصادي حقيقي.

فالحكومة، بحسب رأي الخبير الاقتصادي، تمكنت من الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار النقدي، واستمرت في صرف الرواتب، وسكّت جزئيًا فجوة تمويل المستوردات الأساسية، كما أسهم إصدار عملة موحدة في تقليص تعدد أسعار الصرف داخل مناطق السيطرة.

إلا أن هذه الإجراءات بقيت، وفق توصيفه، ضمن إطار إدارة الأزمة، في ظل غياب استراتيجية وطنية شاملة، ما أبقى الاقتصاد في حالة انكماش، دون تسجيل نمو حقيقي، مع استمرار معدلات الفقر والبطالة عند مستويات مرتفعة، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي.

وأشار إلى أن أبرز السياسات، وعلى رأسها إصدار العملة، حملت طابعًا سياديًا مهمًا، لكنها نُفذت دون غطاء إنتاجي أو احتياطيات كافية.

> القطاع المالي بقي مشلولًا ومعزولًا عن الاقتصاد الحقيقي، حيث لم تنجح الحكومة في إعادة دمجه فعليًا بالنظام المالي العالمي.
>
> د. عبد الرحمن محمد
> خبير اقتصادي وأستاذ جامعي

كما أن سياسات الدعم الجزئي منعت انهيارًا معيشيًا، لكنها استنزفت الموازنة وخلقت تشوهات في الأسعار، في حين لم تفلح إجراءات الترشيق الإداري في تجاوز البيروقراطية أو تحسين فعالية الاقتصاد.

رفع العقوبات.. إنجاز لم يقابله تحسن بالسياسات الاقتصادية

في حين يرى الخبير الاقتصادي مجدي الجاموس، أن أبرز ما تحقق خلال العام الأول هو رفع العقوبات والعودة إلى منظومة التحويلات المالية، معتبرًا ذلك إنجازًا مهمًا أزال عوائق قانونية أمام التعافي، رغم أن أثره لم يُفعّل بعد بشكل كامل.

لكن في المقابل، اعتبر الخبير أن الواقع الاقتصادي ما زال يعاني من فوضى واسعة في مختلف القطاعات، نتيجة غياب خطة استراتيجية موحدة، وتشتت القرارات بين الوزارات، ما انعكس سلبًا على البيئة الاستثمارية.

وأشار إلى أن عدم استقرار سعر الصرف، والتوسع في التعامل بالدولار، وارتفاع الأسعار، عوامل أضعفت القدرة الشرائية وأثقلت كاهل الاقتصاد.

كما انتقد ضعف القطاع المصرفي واستمرار سياسات تقييد السيولة، معتبرًا أنه لم يؤدِ دوره في تمويل الإنتاج والاستثمار، وكذلك ضعف العلاقة مع البنوك المراسلة، نتيجة غياب المعايير القانونية والإفصاح، ما يحد من انخراطه في النظام المالي العالمي.

يأتي ذلك في حين أسهمت سياسات مثل رفع أسعار الكهرباء وضعف ضبط المعابر في زيادة تكاليف الإنتاج وإضعاف المنتج المحلي أمام المستوردات.

وقال الخبير الاقتصادي، إن التوجه نحو استقطاب الاستثمارات الكبرى لم يُترجم إلى نتائج فعلية، في ظل عدم تنفيذ الاتفاقيات، وغياب بنية تحتية مناسبة، معتبرًا أن العديد من السياسات انعكست سلبًا أو لم تحقق النتائج المرجوة.

> معدلات النمو لا تزال متدنية، والفوضى لا تزال سمة حاضرة في مختلف القطاعات، وهو ما انعكس سلبًا على البيئة الاستثمارية.
>
> د. مجدي الجاموس
> خبير اقتصادي وأستاذ جامعي

وانتقد توقيت إصدار العملة، معتبرًا أنه جاء في مرحلة غير مناسبة، وانعكس فقط على تحقيق استقرار مالي هش، دون معالجة حقيقية للاختلالات الاقتصادية.

من إدارة الأزمة إلى بناء التعافي

مع انتهاء العام الأول، لا يقتصر تقييم الأداء على ما تحقق، بل يمتد إلى ما هو مطلوب للمرحلة المقبلة، خاصة في ظل استمرار التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصاد.

وهنا، أكد الدكتور مجدي الجاموس ضرورة الانتقال إلى عمل حكومي منظم قائم على قيادة مركزية واضحة، من خلال رئاسة مجلس وزراء فاعلة توحّد القرارات الاقتصادية، بدل استمرار كل وزارة بالعمل بشكل منفصل.

وشدد على أهمية وضع خطة استراتيجية واضحة تنهي حالة الفوضى في القطاعات.

كما أكد ضرورة:

- إعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي والتخلي عن سياسات حبس السيولة.
- إعادة هيكلة المصارف ودمجها ضمن كيان مصرفي حكومي أكثر فاعلية.
- تسهيل إجراءات الترخيص للمشاريع.
- خلق بيئة استثمارية جاذبة تستفيد من الانفتاح الإقليمي والدولي.
- تفعيل المناطق الصناعية وفق خصوصية كل منطقة.
- دعم الإنتاج عبر تمكين التمويل والقروض.
- الاستفادة من الطلب المتزايد في القطاع العقاري، من خلال جذب مستثمرين محليين وخارجيين، والتوسع في مشاريع سكنية منظمة.
- دعم القطاع الزراعي واستغلال المواسم الجيدة لزيادة الإنتاج والتصدير.
- ضرورة وضع خطة اقتصادية واضحة، ولو قصيرة الأمد (سنتان على الأقل)، تحدد المسار المستقبلي بشكل مفهوم للمستثمرين والمنتجين.

تغيير فلسفة الإدارة الاقتصادية

أما الدكتور عبد الرحمن محمد، فطرح مقاربة تقوم على تغيير جذري في فلسفة الإدارة الاقتصادية، معتبرًا أن المطلوب ليس تعديلات جزئية بل إعادة بناء شاملة للمنظومة الاقتصادية.

وحدد أولويات المرحلة المقبلة في:

- إطلاق استراتيجية وطنية واضحة للتعافي الاقتصادي بأهداف قابلة للقياس وجدول زمني محدد.
- تنفيذ إصلاح مؤسسي جذري، يبدأ بقانون جديد للمصرف المركزي يضمن استقلاليته، وإعادة هيكلة الوزارات على أساس الكفاءة.
- الانتقال الفعلي إلى مكافحة الفساد عبر إجراءات قانونية نافذة.
- معالجة أزمة الطاقة بشكل فوري، باعتبارها شرطًا أساسيًا لانطلاق أي نشاط اقتصادي.
- تحفيز القطاع الخاص عبر تبسيط الإجراءات، وإقرار قانون استثمار يضمن حقوق المستثمرين.
- إنشاء مناطق صناعية مزودة بالبنية التحتية.
- إعادة هيكلة سياسات الدعم، عبر التحول إلى دعم نقدي موجه بدل الدعم السلعي.
- اعتماد دبلوماسية اقتصادية نشطة للتعامل مع ملف العقوبات وبناء علاقات مالية خارجية.

قرر البنك المركزي السوري تمديد فترة التعايش بين العملة السورية، القديمة والجديدة، لمدة شهرين إضافيين، معللًا ذلك بضمان عملية سلسة ومنتظمة.

وقال حاكم بنك سوريا المصرفي، عبد القادر الحصرية، في 27 من شباط الماضي، إن البنك استبدل أربعة مليارات قطعة نقدية من العملة القديمة من أصل 14 مليارًا. ويأتي التمديد اعتبارًا من نهاية آذار وحتى نهاية أيار 2026.

أبرز ملامح قطاع الطاقة خلال عام:

- إحداث وزارة الطاقة ودمج النفط والكهرباء والمياه والثروة المعدنية.
- تحسن نسبي في ساعات الكهرباء.
- تدفق الغاز الأذربيجاني عبر تركيا.
- استقرار المحروقات رغم ارتفاع الأسعار.
- رفع تسعيرة الكهرباء وإثارة جدل واسع.
- أزمة غاز خلال 2026.

ضعف في الإدارة والحوكمة.. التقييم متعذر

الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية تستضيف اجتماعًا بين الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومجموعة من الوزراء – 14 شباط 2026 (الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية)

ما زالت الحكومة تواجه ضعفًا إداريًا وحوكميًا، أدى إلى تعذر إمكانية تقييم الحكومة بشكل صحيح من قبل الخبراء، بسبب غياب البيانات المعلنة والخطة الواضحة.

واعتمدت الحكومة على مبدأ الموازنة "الاثني عشرية" للسنة المالية 2025، وهي موازنة مؤقتة تلجأ الحكومة إلى فرضها لتجاوز أمر طارئ حصل في الدولة، تسبب في استحالة انعقاد جلسة مجلس الشعب لإقرار تلك الموازنة، وفق ما أوضحه الخبير الاقتصادي يونس الكريم، في تقرير سابق لعنب بلدي.

وفق ما أعلنه وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، في تصريحات لإحدى القنوات التلفزيونية في أيلول 2025، سجلت الموازنة العامة في سوريا خلال عام 2025 فائضًا ماليًا خلال الأشهر العشرة الأولى تجاوز نصف مليار دولار، معتبرًا أن هذه النتيجة تعكس تحسنًا في إدارة المال العام نتيجة تشديد الرقابة على الإنفاق ومكافحة الفساد.

وردًا على تساؤلات لعنب بلدي، حول تصريحاته السابقة بشأن الفائض، قال وزير المالية السوري، إن هذه البيانات الواردة فيها "تغيرت بشكل كبير حاليًا، وهي تحتاج إلى تحديث وتعديل".

وفي تحليل للخبير الاقتصادي والمالي الدكتور محمد تسير الفقيه، فإن هناك إجماعًا على أن أي فائض مالي حقيقي يجب أن ينتج عن تنمية اقتصادية حقيقية وزيادة إنتاجية، وليس فقط عن ترشيد الإنفاق أو تأجيل المشاريع.

وإلى جانب الموازنة، فقد سجلت الحكومة خللًا في بنيتها الإدارية، لا سيما مع تغييب ملحوظ للكفاءات، تمثل بفصل أعداد كبيرة من الموظفين القدماء، الذين كانوا على رأس عملهم قبل سقوط النظام السابق.

بالمقابل، فإنها لم تُعد المفصولين بسبب الثورة السورية إلى عملهم إلا بشروط معقدة، ومنحتهم عقودًا مؤقتة (ثلاثة أشهر) ما أدى إلى عزوف العديد من هؤلاء الكوادر عن العودة إلى عملهم.

كما أن الحكومة واجهت اتهامات بتعيين الأقارب في مناصب، بعضها حساس، بسبب الانتماءات والولاءات، لا على مبدأ الكفاءة.

هذه العوامل، إضافة إلى عدم وجود شفافية ممثلة بإصدار البيانات الحكومية، أدت إلى تعذر تقييم الحكومة بشكل صحيح، والارتقاء بمستواها.

التقييم متعذر

خبير الإدارة والحوكمة، ومدير "المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، الدكتور باسم حتاحت، يرى أن من الأهمية بمكان، عند التقييم، أن نمتلك خطة الحكومة "العشرية" أو "الخمسية" المعتمدة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقييم المؤشرات الحقيقية.

وأوضح أنه في حال تقييم حوكمة الأداء الحكومي، فإن من الضرورة أخذ جميع الجوانب لإنتاج صورة شاملة، تجمع بين الاقتصاد والخدمات والعدالة والأمن وقضايا الاستقرار والرؤية الوطنية والاجتماعية للحكومة ومعايير الرفاهية والنزاهة، التي وضعتها نصب عينيها في المرحلة الراهنة المعقدة وبالأخص الاطلاع على الميزانيات ودراسة المؤشرات، وهذا ما اعتبر أنه يجعل عملية التقييم والحوكمة غير مهنية.

وتتلخص الإشكالات في عملية التقييم بعدم وجود مجلس شعب ذي صلاحيات رقابية، أو أليات رقابة نافذة، وبقاء الأمر بيد السلطة التنفيذية.

كما أشار إلى عدم وجود مؤسسات رقابية مهنية وفق نظام الجودة المعتمد لدى الحكومات.

وعن الإشكاليات التي تواجه الخبراء في عملية التقييم، أوضح حتاحت أن لها عدة عوامل هي:

. عدم وجود خطة واضحة للحكومة.

. عدم وجود خطة لكل وزارة مبنية على خطة الحكومة.

. عدم وجود مرجعية لجهاز تخطيط الدولة.

. عدم وجود ميزانية للحكومة وميزانية لكل وزارة ودفتر التحملات المصارفية.

ستة محاور لنجاح التقييم

عند تقييم أداء أي حكومة، يرى حتاحت أن من المهم النظر إلى مجموعة من المحاور الأساسية التي تعكس مدى نجاحها في إدارة الدولة وتحقيق رفاهية المواطنين، من أبرزها:

1. الاقتصاد وإدارة الموارد:

إذ إنه لا يوجد معيار لتقييم أداء الحكومة، ولا مؤشرات حقيقية لمعدل النمو الاقتصادي.

ولفت إلى أن نسبة البطالة في سوريا تعتبر من أعلى النسب، خلال السنوات الخمس الأخيرة، إضافة إلى عدم وجود فرص وظيفية ضمن الوظائف الحكومية من خلال التوظيف الحكومي والمعايير الوظيفية، وهو ما أدى إلى ترهل قطاع الموظفين، ووجود وظائف وهمية.

كما تحدث إلى عنب بلدي عن التضخم واستقرار الأسعار، وقال إن البنك المركزي لا يملك أي معايير محددة للتضخم، وكذلك ليست هناك أليات رقابة، ما يجعل عملية التقييم صعبة أو غير صحيحة.

وعن إدارة الدَّين العام، فإن القطاع غائب تمامًا عن الشفافية، وفق حتاحت، لافتًا إلى وجود موارد كثيرة غير تابعة لمداخل الدولة وعدم إمكانية التحكم بها.

وقال حتاحت، إن قطاع الاستثمارات يحكمه الإعلام الاجتماعي، أكثر من نظم وقوانين وسياسات اقتصادية حاكمة لمنظور الاستثمار.

2. الخدمات العامة، وتشمل:

. ترميم وإصلاح المدارس.

. تأهيل المناهج وإدارة فنيات التعليم.

. تأهيل المدرسين وإدارات المدارس.

. تأهيل النظام الصحي وجعله قادرًا على إدارة المرحلة الانتقالية.

. البنية التحتية للطرق، وبالأخص التلوث وإدارة النقل.

. إشكاليات توفر الكهرباء والماء والإنترنت، وعدم وجود خطة منهجية ومرحلية واضحة.

3. حوكمة الأداء القانوني والحقوقي ومؤشرات العدالة الانتقالية، وتشمل:

. إصلاح منظومة القضاء، من النواحي الإدارية والقانونية والحقوقية.

. تأهيل القضاة والنواب العامين.

. استقلال القضاء وفرض القانون على الجميع.

. مستوى أداء محاربة الفساد.

. مستوى الشفافية وسهولة الوصول للمعلومات.

. تطبيق أدوات العدالة الانتقالية وفق معايير دقيقة ونظم وقوانين تتمثل بالمفقودين، والمعتقلين، والمهجرين، وأبناء الخيمات، والاستملاكات، والاستيلاء على الممتلكات.

4. الأمن والاستقرار، ويشملان:

. مستوى الأمن الداخلي.

. مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المجتمعية.

. إدارة الأزمات، وما يتعلق بدور المحافظة والبلديات، وتوفر المواد الإغاثية والطوارئ.

5. السياسات الاجتماعية وتتمثل بـ:

. آليات التضخم الاقتصادي ورفع المعاشات وفق معايير الجودة الشاملة للتنمية.

. برامج واضحة قابلة للحوكمة لدعم الفئات الهشة.

. العدالة الاجتماعية والمحسوبيات.

. فرص العمل للطلاب المتخرجين والشباب.

. تقليل نسبة الفقر.

. دعم الفئات الهشة.

. فرص العمل للشباب.

6. حوكمة العمل الإداري وتتعلق بـ:

. معايير كفاءة المؤسسات الحكومية وهي: معايير الجودة، والتوصيف الوظيفي، ودرجات العمل الوظيفي، ونظم الكفاءات.

. آليات اتخاذ القرارات ومعايير الدور قراطية.

. آليات الرقابة في المساءلة والشفافية والنزاهة.

السياسة الخارجية غير مستقرة

بعكس الجوانب الخدمية، اهتمت الحكومة بالسياسة الخارجية، التي تمثلت خلال الأشهر القليلة الأولى من عمر الإدارة السورية الجديدة، بكسر العزلة التي كان مفروضة على سوريا خلال النظام السوري السابق.

بالمقابل، يرى حتاحت أن السياسة الخارجية ما زالت غير مستقرة، وغير معلّنة، وتعتمد على احتياجات الواقع المعاش، دون رؤية استشرافية بعيدة المدى، ودون ميثاق وطني دولي جديد يحدد القواعد العامة لعلاقات الدولة.

ورغم حداثة الواقع الجديد، يرى حتاحت أن العلاقات الخارجية والدبلوماسية تعتبر من أهم أدوات السياسة السورية الحالية والمستقبلية.

ولذلك، فإن عدم وجود شفافية تحدد الأهداف الحقيقية للمرحلة، وتضع ميثاقًا لاستشراف المستقبل، سيبقي العلاقات الدولية، وفق حتاحت، خارج إمكانية التقييم والحوكمة، خاصة في المحاور التالية:

. العلاقات الدولية.

. قوة التأثير الدبلوماسي.

. حماية المصالح المعتمدة لدى الدولة في الخارج.

أحداث السقيلبية.. النبوءة التي تحقق ذاتها

أحمد عسيلي

شهد المجتمع السوري خلال الفترة الماضية توترًا اجتماعيًا على خلفية حادثة وقعت في مدينة السقيلبية بريف حماة الغربي، ووفق الروايات المتداولة، اندلع خلاف بين مجموعة من الشبان، سرعان ما تطور إلى استدعاء أقارب ومعارف فيما أصبح يُعرف حاليًا بـ"الفزعات"، ما أدى إلى هجوم على المدينة ذات الأغلبية المسيحية، تخلله تكسير سيارات ومحال تجارية، دون تسجيل ضحايا، مع ورود معلومات عن إصابة شابين بجروح متفاوتة.

تعددت الروايات حول الأسباب المباشرة للحادثة، إلا أن معظم الشهادات أشارت إلى أنها لم تكن ذات طابع ديني في بدايتها، قبل أن يتغير مسارها لاحقًا مع دخول ناشطين ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي على خط الحدث، حيث انتشرت عشرات القراءات التي أعادت تفسيره، كل وفق زاويته الخاصة.

بغض النظر عن أسباب هذه الحادثة، فقد أعادت إلى السطح ظاهرتين أعتقد أنهما تستحقان التوقف عندهما، لخطورتهما الشديدة على مستقبل البلاد، الأولى تتعلق بانتشار منطق "الفزعات" في المجتمع السوري، وما يحمله ذلك من تهديد مباشر للنسيج الاجتماعي ولمفهوم الدولة نفسها، فهذا المنطق، القائم على التضامن الفوري خارج إطار القانون، لم يعد محصورًا في بيئات عشائرية أو مناطق هامشية، بل بدأ يتسلل إلى مراكز المدن، حيث يُفترض أن يكون الاحتكام لمؤسسات الدولة، هذا التحول لا يعكس مجرد امتداد جغرافي لظاهرة اجتماعية، بل يشير إلى تراجع في مرجعية الدولة لمصلحة أشكال أولية من التنظيم الاجتماعي، تعيد إنتاج روابط ما قبل الدولة داخل فضاء يُفترض أنه تجاوزها، وقد عانى السوريون من نتائج هذا المنطق سابقًا، كما في حالة السويداء، التي لا تزال تداعياتها مفتوحة حتى اليوم، ما يجعل من الضروري أن تتعامل الدولة والمجتمع مع هذه الظاهرة بوصفها أزمة بنيوية، لا مجرد حوادث متفرقة.

أما النقطة الثانية، وهي الأهم، فتتعلق بطريقة قراءة ما حدث، فمعظم التفسيرات التي قُدمت للحادثة تذكّرنا بما صاغه روبرت ميرتون في مفهوم "النبوءة التي تحقق ذاتها"، والتي أصبحت لاحقًا جزءًا من المفاهيم المتداولة في علم النفس الاجتماعي. يشير ميرتون إلى أن التوقعات المسبقة، حتى وإن كانت غير دقيقة في بدايتها، يمكن أن تتحول إلى قوة فاعلة تدفع الأفراد والجماعات إلى التصرف بطريقة تجعل هذه التوقعات تتحقق فعليًا، المثال الكلاسيكي الذي استخدمه كان اقتصاديًا، حين تؤدي إشاعة حول إفلاس بنك إلى اندفاع المودعين لسحب أموالهم، ما يؤدي فعليًا إلى انهياره، لكن ما يهم في الحالة السورية ليس فقط إنتاج الحدث، بل أيضًا تثبيت معناه قبل وقوعه.

فالسياق العام في سوريا اليوم يبدو وكأنه مهيأ لتوقع صدام ما بين السلطة والمكوّن المسيحي. منذ فترة، يتكرر الحديث عن "حلف الأقليات"، ورغم أنه ليس له وجود فعلي على أرض الواقع، ولا حتى في التحالفات السياسية، مع ذلك، لقي هذا المصطلح جاذبية خاصة لدى المتطرفين من الطرفين، لأنه يؤكد طريقة قراءتهم للأحداث، فتبنّوه كإطار جاهز لفهم ما يجري، غير أن هذا التصور بقي ناقصًا، إذ لم يكن هناك توتر مباشر بين السلطة والمجتمع المسيحي، وكأننا أمام شكل غير مكتمل يسعى الذهن، بشكل شبه آلي، إلى إتمامه، وفي هذا السياق، جاءت بعض القرارات الأخيرة، كحصر بيع واستهلاك الكحول في مناطق محددة، لتمنح هذا التصور دفعة إضافية، عبر إعادة ترسيم المجتمع ضمن خطوط طائفية واضحة، وتعزيز شعور بالغبن لدى بعض الأطراف، مقابل شعور بالشرعية لدى أطراف أخرى.

في ظل هذا المناخ، لم تعد الحوادث تُقرأ بوصفها وقائع مستقلة، بل كأدلة تؤكد ما كان متوقعًا مسبقًا، وهذا ما حدث في السقيلبية، فبمجرد وقوع الحادثة، اندفعت القراءات نحو تفسيرها ضمن هذا الإطار الجاهز، بغض النظر عن طبيعتها الأصلية أو أسبابها المباشرة، لم يكن الأمر يتعلق فقط بما حدث، بل بكيفية استقباله وإدراجه فورًا ضمن سردية أكبر، وهنا تتحول "النبوءة" من مجرد توقع إلى عدسة قراءة، تعيد تشكيل الواقع وتضخّمه.

ورغم أن فتيل الفتنة أُخمد سريعًا، بفضل تدخل فاعلين اجتماعيين من الطرفين، تمتعوا بقدر كاف من النضج و"الكاريزما"، فإن ما تلا ذلك لم يكن كافيًا لطمأنه الجميع، بل على العكس، بدا أن نتائج الحادثة لم ترض شريحة واسعة، خاصة في ظل حديث عن تفاوت في تعامل السلطة بين الأطراف، دون إمكانية التحقق الدقيق من مدى صحة هذه الادعاءات، وهذا بحد ذاته يعكس عمق الأزمة، حيث لا تعود المشكلة في الحدث، بل في المناخ الذي يستقبله، ويعيد إنتاجه على نحو مستمر.

ربما تكون قد انتهت هذه الأزمة، على الأقل ظاهريًا، دون انزلاق واسع، إلا أن ما ينبغي الانتباه إليه لا يقتصر على ما جرى، بل على ما قد يتكرر، فالمجتمع اليوم يبدو مهيأ نفسيًا لهذا النوع من الخلافات، بل وكأنه في حالة انتظار لها، وهنا تتضاعف المسؤولية، ليس على الدولة فقط في ضبط هذه الأحداث ومنع توسعها، بل على المجتمع أيضًا، في وعيه لهذا الانتظار ذاته، والعمل على تفكيكه وفهمه، فالمشكلة لم تعد في الحادثة حين تقع، بل في وهم ترقّبها قبل أن تحدث.

هل حروبنا مجرد "مقامرة" في نوادي النخبة السرية

خالد المطلق

في الوقت الذي تنشغل فيه شعوب المنطقة بمتابعة خرائط القتال وتعداد الضحايا، تبرز حقيقة صادمة تتجاوز حدود الدول القومية والسيادات المزعومة، فالقوة الحقيقية في عالم اليوم لا تقيم في القصور الرئاسية التي تظهر في نشرات الأخبار، بل في "ثقوب سوداء" جيوسياسية كالأندية السرية والنخبوية التي تدير صراعات كوكب الأرض كمنظومة أخطبوطية عابرة للحدود، تبدأ من جزيرة "إبستين" التي سقطت كطُعم استخباراتي إلى غابات "ريدوود" في كاليفورنيا حيث يختبئ نادي "بوهيميان جروف" نجد أنفسنا أمام "حكومة ظل" عالمية لا تعترف بصناديق الاقتراع بل بصناديق المال والتحالفات الاستخباراتية التي تُطبخ خلف الأبواب الموصدة، والسؤال هل ما نشهده من صراع مثلث "أمريكي- إيراني- إسرائيلي" هو مجرد انفجار أيديولوجي محلي أم أنه فصل مُحكم في "وثائقي طويل" رسمت ملامحه نخبة لا ترى في منطقتنا سوى مختبر تجارب؟

وللتوضيح أكثر، لا بد أن نعرف أن داخل غابة "بوهيميان جروف" وبمساحتها الشاسعة التي تبلغ 2700 فدان يجتمع نحو 2600 عضو من صفوة المجتمع الدولي أمام تمثال "البومة" الخرساني الضخم، وهناك وفي طقوس "حرق الرعاية" يرتدي أقوى رجال العالم أردية حمراء ككهنة العصور الوسطى ليحرقوا رمزيًا "هموم العالم الخارجي" خلف أسوار الغابة، فهذا المكان ليس مجرد نادٍ ترفيهي، بل هو "مصنع الرؤساء" حيث انطلقت منه شرارة رئاسة ريتشارد نيكسون، وفيه وُلد "مشروع مانهاتن" للقنبلة الذرية عام 1942، فهؤلاء "الصيادون" الذين لا يمكن مسهم يضعون الخطط العسكرية والميزانيات الضخمة في جلسات "حديث البحيرة" بعيدًا عن رقابة البرلمانات ليحددوا من سيعيش في رفاهية ومن سيعاني من التقشف والحروب.

وبالانتقال إلى أوروبا نجد نادي "بيلدربيرغ" الذي تأسس عام 1954 بهدف تعزيز الحوار الأطلسي، لكنه تحول إلى "العقل المدبر للعولمة"، وهنا وبدعم خفي من المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، يتم اختيار القادة المستقبليين مثل كلينتون وبلير وماكرون قبل وصولهم للسلطة بسنوات، وفي هذه الاجتماعات يُناقش "ملف الغاز" ومسارات الأنابيب كأدوات هيمنة، فالحروب في غزة وسوريا ولبنان ترتبط عضويًا برغبة النخبة في التحكم بـ"شريان الحياة" الأوروبي وقطع الطريق على المنافسين، أما في قلب باريس فيطل علينا نادي "لوسيكل" (نادي القرن)، حيث يسيطر أعضاؤه على 90% من الناتج المحلي الفرنسي، وهناك "تُطبخ إفريقيا على نار هادئة"، وتُوزع صفقات السلاح مقابل امتيازات التنقيب بعيدًا عن أي معايير أخلاقية أو ديمقراطية، وفي نيويورك يبرز نادي "ذيكور" كوجه حديث للقوة الأمريكية، حيث يمتزج مال "وول ستريت" بـ"شياطين هوليود" وقادة التكنولوجيا، وانضمام أباطرة "وادي السيليكون" لهذه المحافل يعكس تحول القوة نحو "البيانات الضخمة" والرقابة المطلقة، ويتم اختيار أحدث نظم الذكاء الاصطناعي وخوارزميات السيطرة على الشعوب في مناطق النزاع لتكون "البرمجية الاستخباراتية" هي السلاح الصامت الذي يضمن بقاء الثروة في يد القلة المختارة، ويحول المنطقة العربية إلى ميدان اختبار حي لتقنيات التجسس السيادي.

إن ما يحدث في صراعنا الراهن هو "مزيج احترافي"، حيث تُستخدم الأيديولوجيا المحلية كـ"وقود محترق" لإدامة الصراع، بينما تعمل الأجهزة الاستخباراتية العالمية كـ"مهندس" يضبط إيقاع الموت، وفي نادي "وايتس" بلندن، أقدم نادٍ في العالم، تُوضع المراهنات على مصاير الملوك والأنظمة فوق الطاولات المخملية، وفي مخيم "مندلاي" بالبوهيمي يهمس رؤساء الدول السابقون لمديري شركات النفط بكلمات تغير مسار التاريخ، فالحروب اليوم ليست أخطاء بل هي "استثمارات" تضمن بقاء "النظام العالمي الجديد" مسيطرًا على الخزائن وأزرار الصواريخ.

خلاصة القول، إن جزيرة "إبستين" لم تكن سوى مختبر صغير مقارنة بـ"قلاع النخبة" الأخطبوطية، والتحرر من هذا "المختبر التجريبي" يبدأ بوعي الشعوب بأن "العدو" ليس دائمًا من يواجهها في خندق القتال، بل قد يكون ذاك الذي يحرق "رعايته" بمصيرنا في غابة بعيدة ممسكًا بملفات الغاز في يد وبخوارزميات الرقابة في اليد الأخرى، لقد آن الأوان لنفهم أن ما يُطبخ في الغرف المغلقة سيأكله العالم أجمع طالما بقيت "السرية" هي الروح التي تحرك القوة، وكشف هذه الشبكات هو الخطوة الأولى لاستعادة حق الشعوب في تقرير مصيرها بعيدًا عن مراهنات النوادي السرية التي حوّلت دماءنا إلى أرقام في ميزانيات النخبة العالمية.

باحثان اقتصاديان:

غياب الشفافية يضعف الثقة بالصندوق السيادي السوري

عنب بلدي – غنى جبر

في إطار سعي الحكومة السورية لإعادة تنشيط عجلة الاقتصاد، وتحقيق تنمية مستدامة، تم إنشاء "الصندوق السيادي"، الذي يهدف إلى إدارة الأصول العامة واستثمارها.

هذا الصندوق، الذي يتمتع باستقلال مالي وإداري، يعتبر خطوة مهمة نحو تفعيل الأصول الحكومية غير المستغلة، وتعزيز الاستثمار في مشاريع إنتاجية وتنموية.

ومع إعلان لجنة مكافحة الكسب غير المشروع عن استرداد أموال "ضخمة" من رجال أعمال مرتبطين بالنظام السابق، أصبح الصندوق السيادي نقطة محورية في إعادة توزيع هذه الأموال وتوجيهها نحو تحسين الوضع الاقتصادي، إلا أن غموضًا يحيط بكثير من تفاصيل عمل الصندوق وآليات حوكمته.

المرسوم "113" لعام 2025

أصدر الرئيس السوري، أحمد الشرع، في 9 من تموز 2025، المرسوم رقم "113"، الذي ينص على إحداث مؤسسة ذات طابع اقتصادي تسمى "الصندوق السيادي"، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مقرها دمشق وترتبط برئاسة الجمهورية.

يتولى إدارة الصندوق المدير العام ومجلس إدارة يضم رئيس المجلس، والمدير العام نائبًا للرئيس وعضوًا، ومعاون المدير العام، وأحد مديري الصندوق، وثلاثة خبراء.

ويهدف إحداث الصندوق إلى:

- تنفيذ مشاريع تنموية وإنتاجية مباشرة.
- الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والخبرات الفنية من جميع الاختصاصات.
- تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال استثمارات مدروسة ومتنوعة.
- تحويل الأصول الحكومية غير المفعلة إلى أدوات إنتاج وتنمية.

تكون إيرادات الصندوق السيادي من الاعتمادات والأموال التي تخصصها الدولة له، ومن الموارد التي تتحقق من نشاطات الصندوق، وأي موارد أخرى يوافق عليها المجلس، وعوائد الأموال والودائع والتعهدات التي تقوم بها وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ويعتمد الصندوق آلية حوكمة صارمة تقوم على الشفافية، من خلال تقديم تقارير ربع سنوية وسنوية إلى رئاسة الجمهورية، وخضوعه لتدقيق مالي من جهات مستقلة عن الصندوق، إلى جانب تطبيق أنظمة رقابة أنية.

الأموال المسترجعة

بينما يُعد الصندوق إحدى أهم أدوات الدولة في إنعاش الاقتصاد، فإنه يثير العديد من التساؤلات حول آليات عمله وحوكمة نشاطاته، في وقت تتواصل فيه تسويات مالية كبرى مع رجال أعمال مرتبطين بالنظام السابق.

وتشير التقديرات الأولية لحجم الأموال الكلية المستردة من قبل لجنة مكافحة الكسب غير المشروع منذ تشكيلها في أيار من العام 2025 إلى مليارات الدولارات.

وكشفت مصادر مقربة من اللجنة لعنب بلدي، أنها استعادت من رجل الأعمال السوري محمد حمشو، من أصول وسيولة نقدية، ما قيمته حوالي 800 مليون دولار.

فيما صرح رئيس لجنة مكافحة الكسب غير المشروع، باسل السويدان، أن معالجة الكسب غير المشروع لبعض الأفراد، مثل سامر فوز، تضمنت نقل ملكية 32 شركة وأصول متنوعة، شملت قطاعات صناعية وتجارية وخدمية ومصرفية، حيث جرى تحويل هذه الأصول والمبالغ المحصّلة إلى صندوق التنمية عبر الصندوق السيادي، لإدارتها واستثمارها بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحافظ على قيمتها الإنتاجية.

الباحث الاقتصادي محمد علبي، ذكر لوسائل إعلام محلية، أن القيمة الإجمالية لحجم الأموال والأصول التي دخلت الصندوق السيادي نتيجة التسويات التي تجريها لجنة مكافحة الكسب غير المشروع تتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار، إذا أُخذت بعين الاعتبار كل التسويات التي جرت خلال العام الماضي، لكن الرقم النهائي لا يزال غير معلن رسميًا.

لجنة مكافحة الكسب غير المشروع هي لجنة وطنية مستقلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، أُحدثت بموجب القرار الرئاسي رقم "13" لعام 2025، لحماية المال العام ومكافحة الكسب غير المشروع بجميع أشكاله، واسترداد الأموال غير المشروعة، وتعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة وقطاعات الأعمال.

تحديات هيكلية وإدارية

الصندوق السيادي يواجه عدة تحديات، وفق الباحث الدسوقي، من بينها غموض بنيته وآليات عمله حتى الآن، غير أنه لا توجد حتى الآن تقارير توضح آلية أو حجم الأصول والمبالغ المحولة، بالإضافة إلى نقص الكوادر التكنوقراطية القادرة على إدارة الصندوق وتفرعاته، إضافة إلى التشابك المؤسسي مع عدد من الصناديق واللجان ومؤسسات الدولة، التي لا تزال في طور إعادة الهيكلة وتفتقر إلى إطار تشريعي منضبط، ما قد يخلق فجوات تنظيمية أو مساحات احتكاك سلبية.

ولفت إلى أن هذه التحديات تتفاقم في ظل الإرث الاقتصادي القائم على الريعية والمُدار من قبل شبكات المحسوبيات غير الرسمية، فضلًا عن الدمار الكبير الذي لحق بالأصول الإنتاجية والبنى التحتية، وغياب الفائض المالي اللازم لدفع عجلة عمل الصندوق.

الهدف الأساسي للصناديق السيادية يتمثل في إدارة الأصول العامة بما يعزز النمو الاقتصادي ويؤمّن تحوطًا للمستقبل، وفقًا للباحث الدسوقي، مشيرًا إلى أن الصندوق السيادي النرويجي يعد النموذج الأبرز عالميًا من حيث قيمة أصوله التي تتجاوز تريليون دولار، فضلًا عن نظام الحوكمة القائم على الشفافية والإدارة المهنية والانضباط المالي والرقابة المؤسسية متعددة الطبقات.

وختم الدسوقي بالقول، إن حداثة تجربة كوادر الصندوق وضعف موارده يجعلان من الضروري استثمار أي مبادرات أو مشاريع قد تسهم في تعزيز قدراته المالية وحوكمته، مؤكدًا أهمية التعامل مع القطاع الخاص السوري في الداخل والخارج كشريك استراتيجي في عمل الصندوق السيادي.

الاستقلال الشكلي

صيغة الصندوق السيادي قانونيًا تمنحه استقلالًا شكليًا، لكنها في الوقت نفسه تركز سلطة الإنشاء والتعيين والإشراف داخل الدائرة التنفيذية نفسها، وهو ما يضعف التوازن المؤسسي والرقابة على إدارة المال العام، بحسب ما ذكرته المحامية في "البرنامج السوري للتطوير القانوني" آلاء يونس لعنب بلدي.

وتعد مبادئ "سانتياغو" المعايير الدولية الأكثر شيوعًا لحوكمة الصناديق السيادية، بحسب يونس، وهي 24 مبدأ وممارسة عامة تركز على الشفافية، والحوكمة الرشيدة، والمساءلة، والإفصاح المناسب، ووجود هيكل حوكمة واضح يوفر الضبط التشغيلي وإدارة المخاطر. وبالمقارنة معها، فإن الصندوق السوري لا يبدو متوافقًا بصورة كافية، لأن المرسوم يجعل التقارير الربع سنوية والسنوية تُرفع إلى رئاسة الجمهورية، وينص على تدقيق مستقل عن الصندوق، لكنه لا يفرض إفصاحًا علنيًا منتظمًا للجمهور عن البيانات المالية والأصول والقرارات الاستثمارية، ولا يبيّن آلية رقابة خارجية مستقلة واضحة على عمله، وفقًا للمحامية.

المخاطر القانونية

مع غياب الإفصاح العلني عن البيانات المالية والأصول، وفق المحامية يونس، تظهر مخاطر قانونية مباشرة تتمثل في صعوبة التحقق من مشروعية التصرف بالأموال العامة، وتعقيد تتبع مصادر التمويل والأصول المنقولة إلى الصندوق، وإضعاف القدرة على كشف تضارب المصالح أو إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بالغاية الاستثمارية.

ونوهت يونس إلى أن حصر التقارير داخل الرئاسة بدل نشرها على الملأ يحدّ من المساءلة العامة ويجعل أي مراجعة قانونية أو رقابية لاحقة أصعب، لأن المعلومات الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة لا تكون متاحة أصلًا.

وأوضحت أن غموض هيكل الإدارة وعدم تعيين قيادة واضحة يرفع احتمالات الفساد، لأن المرسوم يكتفي برسم بنية عامة لمجلس الإدارة والمدير العام، ويترك التسمية بمرسوم لاحق، ويمنح المجلس صلاحيات ومرونة واسعة، مع ترجيح جانب الرئيس عند تساوي الأصوات.

في هذا النوع من الهياكل، بحسب ما قالته يونس، يصبح من السهل "تمييع" المسؤولية القانونية بين من يقرر ومن ينفذ ومن يراقب، وتزداد مخاطر المحاباة والتدخل السياسي في القرارات الاستثمارية والتعاقدية، خاصة عندما لا تكون حدود الاختصاص وآليات المساءلة منشورة بوضوح ومفعّلة مؤسسيًا.

وذكرت المحامية آلاء يونس أن أول خطوة قانونية عاجلة لتعزيز الثقة العامة هي تعديل الإطار الناظم للصندوق فورًا بحيث يُلزم بنشر تقارير مالية دورية علنية، وكشف الأصول والالتزامات ومصادر التمويل، وتحديد جهة رقابة خارجية مستقلة على أعماله، مع ضبط قواعد التعيين وتعارض المصالح بوضوح.

هذه الخطوة هي الأقرب عمليًا لردم الفجوة بين الصندوق السوري ومبادئ "سانتياغو"، لأنها تنقل الحوكمة من الرقابة الداخلية المحدودة إلى الشفافية القابلة للتحقق والمساءلة الفعلية أمام الجمهور والجهات الرقابية.

مبنى الصندوق السيادي السوري في حي المزة بدمشق – 28 كانون الأول 2025 (عنب بلدي)

من أشكاله "الرثمة" و"المراود" و"السيالة"

"الدقّ".. يحكي ذاكرة نساء الجزيرة السورية

الوشم أو "الدقّ" تقليد متوارث لدى نساء الجزيرة السورية يحمل دلالات اجتماعية وثقافية – 2 أيلول 2025 (عنوار)

عنب بلدي – محمد جفال

لا تزال ذاكرة المجتمعات المحلية في الجزيرة السورية تحتفظ بعادات قديمة ارتبطت بحياة النساء والرجال لعقود طويلة، من بينها عادة الوشم التقليدي المعروف محليًا باسم "الدقّ"، وهي ممارسة كانت شائعة في أرياف محافظة الحسكة ومناطق الجزيرة عمومًا، قبل أن تتراجع تدريجيًا مع تغير أنماط الحياة وتبدل القيم الاجتماعية.

لم يكن "الدقّ" مجرد زينة جسدية لدى النساء، بل كان يحمل دلالات اجتماعية وثقافية وأحيانًا علاجية، إذ ارتبط بالهوية المحلية والعادات المتوارثة، كما شكّل جزءًا من صورة المرأة الريفية في المنطقة.

واليوم، يظل هذا التقليد حاضرًا في ذاكرة كبار السن، فيما يكاد يختفي بين الأجيال الجديدة التي استبدلت به أنواعًا حديثة من الوشوم المؤقتة أو الدائمة.

عادة قديمة ودلالات

يعد الوشم أو "الدقّ" من التقاليد التي توارثتها نساء الجزيرة السورية عبر أجيال متعاقبة، وكان ينتشر بشكل رئيس بين النساء، رغم أن بعض الرجال كانوا يضعون وشومًا على أذرعهم أو معاصمهم.

وتتنوع أشكال الوشم التقليدي بحسب المكان الذي يوضع فيه على الجسد، إضافة إلى الشكل أو الرمز المرسوم.

ومن أشهر هذه الأنواع ما يُعرف بـ"الرثمة"، وهي وشم يوضع عند طرف الشفة، و"زلف ونقطة" على الخد، و"كحلة القطا" قرب العين، إضافة إلى "الهلال" الذي يوضع بين الحاجبين، بينما يُعرف الخط الممتد من الشفة إلى أسفل الذقن باسم "السيالة".

الخطان المرسومان على جانبي الفم يُطلق عليهما "اللجام"، فيما تسمى الوشوم القريبة من العينين "المراود". كما تنتشر أنواع أخرى مثل "الحجول" في أسفل الساق، إلى جانب رسوم نباتية أو أشكال تشبه الورود توضع على الذراع، فيما قد تُرسم وشوم في أماكن أخرى مثل الرقبة أو الذقن أو الصدر.

وتشير هذه التسميات إلى حضور الوشم في الحياة اليومية للنساء، إذ أصبح جزءًا من الثقافة المحلية وله مفرداته الخاصة التي يتداولها الناس.

بعض أشكال الوشم كانت بسيطة في الغالب، مثل النقاط والخطوط المتقاطعة أو المتوازية، إضافة إلى مثلثات ورموز مستوحاة من الطبيعة، مثل الشمس أو الأشجار، وهي رموز تحمل دلالات ثقافية واجتماعية في المجتمعات الريفية.

"مباهاة بين الفتيات"

"كنا صغارًا عندما كنا نرى النساء اللواتي يضعن الوشم وهن يمررن في القرى، فكنا نطلب من أهالينا أن يسمحوا لنا بوضع الدقّ مثل باقي الفتيات"، قالت فوزة المحمود لعنب بلدي.

وأضافت السيدة السبعينية من ريف مدينة الحسكة، أن "الدقّ" كان جزءًا طبيعيًا من حياة الفتيات في الماضي، وكانت الفتيات ينتظرن قدوم النساء اللواتي يمارسن هذه الحرفة لوضع الوشوم.

الفتيات في الماضي كن يتنافسن على وضع الوشم، باعتباره نوعًا من الزينة والجمال، وكان يُنظر إليه بوصفه علامة أنوثة لدى المرأة.

"كان الأمر أشبه بالمباهاة بين الفتيات"، قالت فوزة، "فكل واحدة تحاول أن يكون لها وشم مميز أو أكثر من غيرها"، بحسب فوزة.

وذكرت أن بعض الفتيات كن يضعن أكثر من وشم في أماكن مختلفة من الجسم، مثل الذقن أو الجبين أو اليدين، ما يجعل مظهر الوشم جزءًا واضحًا من ملامح الوجه أو الجسد.

أدوات بدائية وتقنيات بسيطة

لم تكن عملية الوشم في الماضي تعتمد على أدوات طبية أو تقنيات حديثة، بل كانت تتم بوسائل بسيطة متوفرة في البيوت.

قالت ميثة العلي، وهي سيدة أخرى من ريف الحسكة، إن النساء اللواتي كن يقمن بعملية "الدقّ" كن يعتمدن على إبرتين ملتصقتين معًا، إضافة إلى مواد طبيعية تستخدم كصبغة.

وأضافت ميثة، لعنب بلدي، "كانت المرأة التي تقوم بالوشم ترسم الشكل أولًا على الجلد باستخدام عود صغير، ثم تضع الكحل أو الشحار فوق الرسم".

"الشحار" هو السواد المتشكل أسفل أواني الطهو مثل القدر أو الصاج، وكان يُجمع ويُخلط مع قليل من الماء ليصبح مادة صبغية.

وبعد رسم الشكل، تبدأ عملية الوخز بالإبرتين على طول الخطوط المرسومة، بحيث تدخل الصبغة تحت الجلد لتترك أثرًا دائمًا بلون أخضر مائل إلى الأزرق.

وفي بعض الحالات، كانت الصبغة تُخلط مع مواد أخرى مثل حليب الأم أو بعض الأعشاب المطحونة، بحسب ما كان شائعًا في المنطقة.

عملية الوشم لم تكن تخلو من الألم، لكنها كانت تُعد أمرًا طبيعيًا تتحمله الفتيات من أجل الزينة، أضافت ميثة.

بين الجمال والعلاج

إلى جانب دوره كزينة، استخدم الوشم في بعض الحالات لأغراض علاجية، بحسب ما ترويه نساء من المنطقة.

قالت ميثة العلي، إن الوشم كان يُوضع أحيانًا في أماكن الألم بالجسم، إذ كان يُعتقد أنه يساعد على تخفيف الألم.

"كانت النساء يضعن الدقّ في اليدين أو المعصمين لأن العمل كان شاقًا، مثل الاحتطاب أو إعداد الخبز"، أضافت ميثة .

وبحسب ميثة، فإن هذه الممارسة كانت شائعة بين النساء اللواتي يقمن بأعمال منزلية أو زراعية تتطلب جهدًا بدنيًا كبيرًا.

كما كان البعض يعتقد أن بعض الوشوم قد تجلب الحظ أو تحمي من الحسد، أو تشير إلى الانتماء العشائري.

رموز مستمدة من الطبيعة

تختلف أسماء الوشوم وأماكنها باختلاف الشكل والموقع على الجسد، كما لم يقتصر "الدقّ" على الجانب الجمالي فقط، بل ارتبط أحيانًا باعتقادات شعبية مختلفة.

بحسب مهتمين بالتراث الشعبي في الجزيرة السورية، فإن أشكال الوشم لم تكن عشوائية، بل استمدت الكثير من رموزها من البيئة الطبيعية والثقافية للمجتمع المحلي.

قال الطهو والمهتم بالتراث في المنطقة حسن العبد الله، إن الوشم التقليدي يعكس جانبًا من الهوية الثقافية للجزيرة السورية.

وأوضح، لعنب بلدي، أن الرموز المستخدمة في الوشوم غالبًا ما كانت بسيطة لكنها تحمل دلالات معينة. "نجد مثلًا رموز الشمس أو الأشجار أو الأشكال الهندسية مثل المثلثات والخطوط المتقاطعة، وهي رموز لها حضور في ثقافة المنطقة"، بحسب العبد الله.

وأضاف أن هذه الرموز كانت تُرسم في أماكن مختلفة من الجسم، مثل الذقن أو أطراف الأصابع أو أسفل الشفة .

وفي بعض الحالات، كانت الوشوم توضع خلف الأذن أو عند مفصل الركبة لأغراض علاجية، وفقًا للمعتقدات الشعبية السائدة آنذاك.

تراجع الظاهرة في الأجيال الجديدة

رغم الانتشار الواسع الذي عرفه "الدقّ" في الماضي، فإن هذه العادة بدأت تتراجع بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة.

ويعزو الباحث والمهتم بالتراث في المنطقة حسن العبد الله ذلك إلى عدة عوامل، منها تغير أنماط الحياة، وازدياد الوعي الصحي، إضافة إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المنطقة.

كما لعب التعليم وانتشار وسائل الإعلام دورًا في تغيير نظرة الأجيال الجديدة إلى هذه الممارسة.

اليوم، نادرًا ما تقبل الفتيات على وضع الوشم التقليدي الدائم، في حين تلجأ بعضهن إلى وشوم مؤقتة تُستخدم في بعض المناسبات قبل إزالتها لاحقًا.

ومع تراجع هذه العادة، لا تزال آثار الوشم التقليدي واضحة على وجوه وأيدي العديد من النساء المسنّات في أرياف الحسكة والجزيرة السورية.

قالت فوزة المحمود السيدة السبعينية من ريف مدينة الحسكة، إن الوشم أصبح اليوم جزءًا من الذاكرة أكثر مما هو عادة حية.

"بناتنا اليوم لا يضعن الدقّ مثلنا"، أضافت فوزة، "لكن عندما يرونه على وجوهنا يسألن عنه، فنحكي لهن كيف كانت حياتنا في الماضي".

بالنسبة لكثير من نساء الجيل القديم، لم يعد الوشم مجرد زينة، بل تحول إلى علامة على زمن مضى، يحمل قصصًا عن الحياة الريفية والعمل الشاق والعادات التي شكّلت هوية المجتمع المحلي.

وهكذا، يبقى "الدقّ" شاهدًا صغيرًا على صفحة الجلد، لكنه يختزن في طياته تاريخًا طويلًا من التقاليد والرموز التي طبعت حياة نساء الجزيرة السورية لعقود طويلة.

دولار أمريكي ▲ مبيع 12390 شراء 12330 | يورو ▲ مبيع 14130 شراء 14130 | ليرة تركية ▲ مبيع 379 شراء 275
الذهب 21 ▲ 131.59 $ الذهب 18 ▲ 112.80 $ المازوت = 0.75$ البنزين = 0.85$ الغاز = 10.5$ (للجرة) السكر (كغ) = 0.75$ الأرز (كغ) = 1.2$

بغياب الكاتب والنص

كوميديا سورية بلا ضحك في موسم رمضان

الفنانون محمد أوسو وريم كفارنة في مشهد من مسلسل "بنت النعمان" - 16 آذار 2026 (فيلة لالا)

عنب بلدي – أمير حقوق

شهد الموسم الدرامي في رمضان الماضي تراجعًا واضحًا في حضور الأعمال الكوميدية، مقابل تصدّر الأعمال الاجتماعية ودراما البيئة الشامية المشهد. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الكم، بل طال أيضًا طبيعة المحتوى، حيث بدت الكوميديا هذا العام أقل تأثيرًا، وأضعف من حيث قدرتها على استقطاب الجمهور أو تقديم طرح نقدي عميق كما عُرفت سابقًا.

وتضمن الموسم ثلاثة أعمال كوميدية، هي "بنت النعمان" بطولة محمد أوسو، و"ما اختلفنا 3" الذي قُدم بلوحات منفصلة، بالإضافة إلى الجزء الثاني من مسلسل "يا أنا يا هي" بطولة أمل عرفة.

كوميديا خالية من الضحك

يمكن توصيف الأعمال الكوميدية في الموسم الرمضاني الأخير بأنها محدودة العدد، ومتفاوتة المستوى، حيث لم تنجح معظمها في استعادة هوية الكوميديا السورية القائمة على النقد الذكي للواقع، ومالت في كثير من الأحيان إلى الطرح السطحي أو المباشر، مع غياب واضح لبنية "كوميديا الموقف".

وفي هذا السياق، يرى الكاتب والناقد الفني جورج درويش، أن هذه الأعمال لم تقدم الكوميديا التي اعتادها السوريون، كمسلسل "بنت النعمان" و"يا أنا يا هي"، باستثناء بعض الشيء لمسلسل "ما اختلفنا 3"، الذي تناول الواقع كما هو واشتغل على نقده، محاولًا تقديم نموذج قريب من الجمهور.

وقال درويش في حديث إلى عنب بلدي، إن هذا العمل نجح نسبيًا لأن الظروف السياسية والاجتماعية وفّرت مادة غنية، مكّنت الكتّاب من طرح قضايا لامست الجمهور، أما العملان الآخران فلم يحققا أي نسبة نجاح.

غياب دعم الكتّاب والاحتكار

تعرضت الأعمال الكوميدية هذا الموسم لانتقادات واسعة، بسبب تراجع جودة النصوص، وغياب الابتكار، وتكرار الأنماط، رغم أن الكوميديا السورية كانت سابقًا تحظى بجماهيرية عربية كبيرة، بفضل قدرتها على الجمع بين الترفيه والنقد الاجتماعي.

الكاتب والناقد الفني جورج درويش، عزا هذا التراجع إلى غياب الدعم الحقيقي للكاتب السوري، خاصة المواهب الجديدة، مقابل احتكار السوق من قبل أسماء محددة.

وأشار إلى أن هناك كتّابًا يمتلكون أفكارًا قوية، لكنهم لا يجدون فرصة، في ظل هيمنة المنتج الذي يفرض فكرة العمل على الكاتب.

كما انتقد الاتجاه نحو الابتذال، معتبرًا أن كثيرًا من الأعمال تخلّت عن القيمة الفنية، رغم أن الكوميديا تحتاج إلى جهد أكبر من الدراما، ولا يمكن أن تقوم على مشاهد مفككة أو نكات سطحية.

أما الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، فانتقد أعمال الكوميديا التي طُرحت، معتبرًا أنها فقدت دورها الإبداعي، فبعد أن كانت مصدرًا لـ"الإفيهات" التي تنتقل إلى الشارع، أصبحت اليوم تستمد مادتها من مواقع التواصل الاجتماعي، ما أفقدها أصالتها وجعلها تفتقر إلى الابتكار.

أوسو.. عودة لا ترقى لمسيرته

عودة محمد أوسو إلى الشاشة كانت حدثًا منتظرًا لدى الجمهور، نظرًا إلى تاريخه في الكوميديا، إلا أن العمل الذي قدمه هذا الموسم (بنت النعمان) لم يحقق التوقعات، وواجه انتقادات تتعلق بضعف النص والإخراج والطرح.

الكاتب والناقد الفني جورج درويش، يرى أن التجربة كانت مخيّبة للآمال، رغم مكانة أوسو كأحد أبرز نجوم الكوميديا السورية.

> يعود تراجع المسلسلات الكوميدية إلى غياب الدعم الحقيقي للكاتب السوري، خاصة المواهب الجديدة، مقابل احتكار السوق من قبل أسماء محددة.
>
> جورج درويش
> كاتب وناقد فني

وأشار إلى أن العمل لم يكن ناجحًا، بل على العكس، جاء ضعيفًا إلى درجة أنه "حتى النكات لا تُضحك"، مع وجود خلل واضح في الإخراج، وعدم القدرة على توظيف الممثلين بشكل صحيح، ما أفقد العمل عناصره الأساسية.

"بنت النعمان" يركّز على شخصية "النعمان" (سلوم حداد)، رجل أعمال ثري يعيش صراعًا داخليًا بين حبه العميق لابنته الوحيدة "أفروديت" (ريام كفارنة)، ورغبته بالتحكم في تفاصيل حياتها.

هذا التعلق المفرط يتحول إلى مصدر توتر وصراع يومي بين الأب وابنته التي تسعى جاهدة لكسر قيود الهيمنة الأبوية، والبحث عن شريك، ليقع اختيارها على "محظوظ" (محمد أوسو)، بمفارقات تتسم نوعًا ما بالكوميديا، إلا أنها لم تلقَ الصدى المطلوب.

> عودة الفنان محمد أوسو بمسلسل "بنت النعمان" مخيّبة للآمال، والعمل جاء ضعيفًا إلى درجة أنه حتى النكات لا تُضحك.
>
> جورج درويش
> كاتب وناقد فني

ماذا تحتاج الكوميديا السورية؟

في ضوء هذا التراجع، تبدو الحاجة ملحّة لإعادة النظر في آليات إنتاج الكوميديا السورية، من حيث تطوير النصوص، ودعم الكتّاب، وبناء أعمال قادرة على استعادة ثقة الجمهور.

الحل، بحسب الكاتب جورج درويش، يبدأ من الكاتب، مشددًا على ضرورة وجود نص قوي يدرك أن الكوميديا ليست عملًا مبتذلًا، بل فن يحتاج إلى جهد أكبر من الدراما.

كما أكد أهمية بناء شخصيات كوميدية حقيقية، بدلًا من الاكتفاء بمشاهد متفرقة تحاول إضحاك الجمهور.

ودعا إلى كسر احتكار السوق ومنح الفرص لكتّاب جدد، مع التركيز على القيمة الفنية للعمل، والابتعاد عن التكرار والسطحية.

الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، حث على ضرورة إحداث تغيير حقيقي بواقع الكوميديا السورية، من خلال رفع معايير الإنتاج والاختيار، ودعم النصوص الجيدة والمختلفة، وفتح المجال لشركات جديدة، بالإضافة إلى استقطاب استثمارات تعزز جودة الإنتاج.

ما أبرز الأعمال "الكوميدية" المقدمة في الموسم؟

"بنت النعمان":

تدور فكرة المسلسل حول هروب فتاة من تسلط أبيها الغني، لتبحث عن شريك، وتختار شابًا من بيئة شعبية، وتبدأ تناقضات تلك البيئة بمواقف كوميدية.

شارك في البطولة كل من محمد أوسو وسلافة عويشق وريام كفارنة، والنص يعود لأوسو، أما الإخراج فهو لسيف نجيب.

"يا أنا يا هي":

عادت أمل عرفة وأمل دباس في جزء ثانٍ من العمل الكوميدي الذي يعالج خلافات يومية بطابع ساخر.

العمل استند إلى مفارقات اجتماعية خفيفة. النص من تأليف أمل عرفة، وإخراج فادي وفائي.

"ما اختلفنا 3":

استكمل "ما اختلفنا" بجزئه الثالث تقديم لوحات كوميدية منفصلة، تعالج قضايا اجتماعية وسياسية بأسلوب نقدي ساخر.

وانضم عدد من الفنانين إلى فريق العمل، وهو من تأليف مجموعة من الكتّاب، وإخراج وائل أبو شعر.

في "مولانا" و"بنت النعمان".. سلافة عويشق تعود بثنائية متناقضة

شهد موسم رمضان 2026 عودة قوية للفنانة السورية سلافة عويشق إلى الدراما، بعد غياب امتد لسنوات طويلة إثر موقفها السياسي من النظام السابق، حيث أطلت في عملين مختلفين أظهرا تنوع قدراتها التمثيلية بشكل واضح.

فمن الأم الحزينة والخائفة على ولدها في مسلسل "مولانا"، إلى الجارة البخيلة صانعة المواقف الكوميدية في مسلسل "بنت النعمان".

الأم الحنون

في مسلسل "مولانا"، جسدت عويشق شخصية "أم منير"، الأم الحريصة على ولدها، الذي يمر بأزمة اختفاء واعتقال وتعرض للتعذيب، مما يجعلها تعيش لحظات مريرة، من ضمنها الوقوف على أبواب الثكنة العسكرية في انتظار الإفراج عنه.

لم يتطلب الدور حضورًا مكثفًا في الحلقات، لكنه كان مؤثرًا للغاية، إذ نجحت الفنانة في نقل ألم الأم والقلق النفسي العميق بأسلوب رقيق وبسيط، بعيدًا عن الصراخ أو المبالغة، مما جعل بعض مشاهدها من أبرز اللقطات التي تركت صدى عند المشاهدين، وعكست مأساة الأمهات في أوقات العنف والصراع.

تدور أحداث "مولانا" حول شخصية "جابر"، الذي يكون هاربًا من ماضيه ومن مجتمعه، ليتخفى داخل نسب مقدس، مشعلًا حيلة جريئة تعيد صياغة أمل قرية منسية تنتظر مولاها منذ عشرات السنين، ليحيي أملها وعزيمتها على البقاء والاستمرار، وهو من بطولة تيم حسن ومنى واصف ونور علي.

الجارة البخيلة

على النقيض من دورها في "مولانا"، ظهرت عويشق في مسلسل "بنت النعمان" بشخصية "أم سعيد"، الجارة البخيلة وصانعة المواقف الكوميدية التي جمعتها بعائلة "محظوظ" و"أفروديت".

في هذا الدور، أضافت عويشق لمسة مرحة وموفقًا فكاهيًا متقنًا، إذ استطاعت تحويل المواقف اليومية البسيطة إلى لحظات ضحك حقيقية، من خلال الإيقاع السريع للأداء، والانفعالات اللطيفة، والتلاعب بالكوميديا اللغوية والجسدية.

ينتمي "بنت النعمان" إلى فئة الكوميديا الاجتماعية ذات الملامح الإنسانية، ويركّز على شخصية "النعمان" (سلوم حداد)، وهو رجل أعمال ثري يعيش صراعًا داخليًا بين حبه العميق لابنته الوحيدة "أفروديت" (ريام كفارنة)، ورغبته بالتحكم في تفاصيل حياتها.

هذا التعلق المفرط يتحول إلى مصدر توتر وصراع يومي بين الأب وابنته التي تسعى جاهدة للبحث عن شريك، ليقع اختيارها على "محظوظ" (محمد أوسو)، بمفارقات تتسم نوعًا ما بالكوميديا.

تميز في الشخصيتين

التميز في أداء سلافة عويشق هذا الموسم يظهر جليًا في التباين الواضح بين الدورين، في "مولانا" كانت رمزًا للألم والمعاناة، بينما في "بنت النعمان" أظهرت روح الدعابة والقدرة على إضحاك الجمهور.

هذا التنوع أعاد تأكيد مكانتها كواحدة من أهم الممثلات القادرات على الانتقال بين المشاعر المختلفة ببراعة، حتى في أدوار قصيرة نسبيًا.

حضورها هذا الموسم لم يكن مجرد مشاركة عابرة، بل رسالة على استمرار قدرتها الفنية، واستجابتها لمتطلبات النصوص المختلفة، سواء في الدراما الإنسانية المكثفة أو في الكوميديا الشعبية.

ويبدو أن جمهور الدراما السورية لا يزال يترقب كل ظهور لها، إذ إن قوة أدائها تكمن في الدقة والصدق في التعبير عن المشاعر، وليس فقط في طول الدور أو كثافة الحلقات.

الفنانة سلافة عويشق من مسلسل "مولانا" - 14 آذار 2026 (منصة شاهد)

رعاية الأجداد..

دعم نفسي للطفل أم مصدر ارتباك تربوي؟

عنب بلدي – شعبان شاميه

مع تسارع الحياة وضغوط العمل، لم تعد رعاية الأطفال مسؤولية الوالدين وحدهم، بل بات الأجداد يشكّلون ركنًا أساسيًا في منظومة الرعاية داخل كثير من الأسر.

هذه الظاهرة تحمل وجهًا إيجابيًا يعزز الترابط العائلي، لكنها في الوقت نفسه قد تطرح تحديات تربوية تحتاج إلى وعي وتوازن في التعامل.

بين الدعم العاطفي وتضارب الأدوار

قالت الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن وجود الأجداد في حياة الطفل يمنحه شعورًا إضافيًا بالأمان والاحتواء، فهم غالبًا مصدر حب غير مشروط، ويمثلون امتدادًا للهوية العائلية والقيم الاجتماعية.

غير أن هذا الدور قد يتحول إلى مصدر إرباك أحيانًا، عندما تتداخل الأدوار بين الأجداد والوالدين.

فعندما يتلقى الطفل توجيهات متناقضة، كأن يجد تساهلًا من جهة وتشددًا من جهة أخرى، يفقد وضوح القواعد التي يحتاج إليها لينمو بشكل متوازن.

هذا التضارب، بحسب الاستشارية، قد يؤدي إلى ضعف الالتزام، أو إلى سلوكيات قائمة على اختبار الحدود واستغلال التباين بين الكبار.

التدليل الزائد وحدود الحب

من الطبيعي أن يميل الأجداد إلى تدليل الأحفاد، خاصة أن علاقتهم بهم تخلو من الضغوط اليومية التي يعيشها الوالدان.

لكن عندما يتحول التدليل إلى استجابة دائمة لكل طلب، قد يجد الطفل صعوبة في تقبل الرفض أو تأجيل الرغبات، وهي مهارات أساسية في بناء شخصية مستقلة ومتوازنة.

هنا لا يكون المطلوب الحد من عاطفة الأجداد، بحسب العرنوس، بل توجيهها ضمن إطار صحي يوازن بين الحب ووضع الحدود.

سلطة الوالدين تحت الاختبار

أحد التحديات الأكثر حساسية تظهر عندما يتدخل الأجداد في قرارات الوالدين أو يعارضونهم أمام الطفل.

في هذه الحالة، قد يفقد الطفل القدرة على تحديد المرجعية الأساسية، ما يضعف من التزامه بتوجيهات والديه ويخلق حالة من التشتت الداخلي.

الحل، وفق الاستشارية، لا يكمن في إقصاء دور الأجداد، بل في تنظيمه، بحيث يبقى الوالدان المرجع التربوي الأول، مع الحفاظ على دور الأجداد كداعم أساسي وليس بديلًا.

الوجه المشرق لرعاية الأجداد

رغم هذه التحديات، لا يمكن تجاهل القيمة الكبيرة التي يضيفها الأجداد إلى حياة الطفل، فهم لا يقدمون فقط الرعاية، بل ينقلون الخبرة والقصص والقيم التي تعزز الانتماء والاستقرار النفسي.

كما أن وجودهم، بحسب العرنوس، يشكّل شبكة دعم عاطفي مهمة، خاصة في الظروف الضاغطة، ويساعد الطفل على تطوير مهارات اجتماعية من خلال التفاعل مع جيل مختلف.

كيف نحقق التوازن داخل الأسرة؟

تحقيق التوازن، بحسب الاستشارية النفسية الأسرية، لا يحتاج إلى قواعد صارمة بقدر ما يحتاج إلى وعي وتواصل. ويمكن تلخيص ذلك في عدة نقاط أساسية:

- الاتفاق المسبق على القواعد التربوية الأساسية.
- توحيد الرسائل الموجهة للطفل قدر الإمكان.
- مناقشة أي خلاف بعيدًا عن الطفل.
- الحفاظ على الاحترام المتبادل بين الأجيال.
- منح الأجداد مساحة إيجابية للتفاعل دون المساس بالأساس التربوي.

تأثير رعاية الأجداد على العلاقة بين الطفل ووالديه

يشير تقرير للجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) إلى أن الاعتماد الكبير على الأجداد قد يؤدي في بعض الحالات إلى تقليل الوقت النوعي بين الطفل ووالديه، وهذا قد ينعكس على قوة الرابط العاطفي إذا لم يتم تعويضه بوعي.

في حين تؤكد دراسات أن هذا الأثر يمكن تجنبه بسهولة من خلال تخصيص وقت يومي أو أسبوعي ثابت بين الطفل ووالديه، إضافة إلى الحفاظ على طقوس خاصة لا يشارك فيها سوى الوالدين.

الأجداد مصدر لنقل القيم والاستقرار الاجتماعي

من منظور علم الاجتماع الأسري، أظهرت دراسة نشرت نتائجها في مجلة "العلاقات بين الأجيال"، أن الأجداد يلعبون دورًا مهمًا في نقل القيم الثقافية والعائلية، إذ إن الأطفال الذين لديهم علاقة قوية مع أجدادهم يظهرون مستويات أعلى من الشعور بالانتماء.

وترى الاستشارية النفسية الأسرية، في حديثها لعنب بلدي، أن هذا العامل مهم جدًا، خاصة في المجتمعات التي تشهد تغيّرات سريعة أو ضغوطًا ثقافية.

من دعم إلى عبء

تشير الأدبيات العلمية، بحسب العرنوس، إلى بعض المؤشرات التي تدل على خلل في التوازن:

- عندما يصبح الطفل أكثر استجابة للأجداد من والديه.
- عندما يتم تجاوز قرارات الوالدين بشكل متكرر.
- عندما تظهر سلوكيات متناقضة حسب الشخص الموجود.
- عندما يشعر أحد الأطراف (الأهل أو الأجداد) بالاستنزاف أو الضغط.

استراتيجيات عملية مدعومة بالبحث لوضع حدود واضحة

قالت الاستشارية إن الدراسات في مجال التربية الأسرية تقترح مجموعة من الممارسات الفعالة:

- الاتفاق على "القواعد غير القابلة للتفاوض": مثل السلامة والصحة والقيم الأساسية. هذه القواعد يجب أن تكون ثابتة بغض النظر عمن يرعى الطفل.
- استخدام أسلوب "المرونة المنظمة": السماح للأجداد ببعض الحرية في التفاصيل اليومية، مع الحفاظ على الإطار العام الذي يضعه الوالدان. هذا الأسلوب، وفق الاستشارية، أثبت فعاليته في تقليل التوتر بين الأجيال.
- التواصل المنتظم بين الوالدين والأجداد: مشاركة الملاحظات ومناقشة التحديات وتوحيد التوقعات. فالتواصل المستمر يقلل إلى حد كبير من التضارب التربوي.
- دعم الأجداد نفسيًا: بعض الدراسات تشير إلى أن الأجداد قد يشعرون بضغط أو مسؤولية زائدة، خاصة إذا كانت الرعاية شبه يومية. لذلك من المهم تقدير دورهم بشكل واضح، وعدم تحميلهم مسؤولية تفوق طاقتهم، وإشراكهم كشركاء لا كبديل.

فروق فردية يجب الانتباه إليها

ليس كل الأطفال يتأثرون بنفس الطريقة، فهناك عوامل تلعب دورًا، مثل عمر الطفل وطبيعته الشخصية ومدة الرعاية من قبل الأجداد وطبيعة العلاقة بين الكبار.

وبحسب الاستشارية، يكون الأطفال الأصغر سنًا أكثر تأثرًا بتضارب الأدوار، بينما الأطفال الأكبر يمكنهم التكيّف بشكل أفضل.

خلاصة تربوية

رعاية الأجداد للأحفاد ليست مشكلة بحد ذاتها، بل هي فرصة حقيقية لبناء بيئة غنية بالحب والدعم، إذا ما تم التعامل معها بوعي. التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود أكثر من طرف يشارك في التربية، بل في مدى وضوح الأدوار وتماسك الموقف التربوي.

فعندما يتعاون الكبار ويقدمون نموذجًا متماسكًا، ينمو الطفل بثقة وأمان، مستفيدًا من دفء العلاقة مع أجداده ومن استقرار العلاقة مع والديه في الوقت نفسه.

رعاية الأجداد للأحفاد، بحسب الأدلة العلمية، يمكن أن تكون من أقوى عوامل الدعم النفسي والاجتماعي للطفل، لكنها في الوقت نفسه قد تصبح مصدرًا للارتباك إذا غاب التنسيق بين الكبار.

المعادلة الأساسية، كلما زاد التعاون والوضوح بين الوالدين والأجداد، زادت الفائدة النفسية للطفل وقلّت المخاطر التربوية، وبالتالي، ليست المسألة في "من يربّي الطفل؟"، بل في كيف يعمل الجميع ضمن منظومة واحدة متماسكة تضع مصلحة الطفل في المركز.

رعاية الأجداد للأحفاد من أقوى عوامل الدعم النفسي والاجتماعي للطفل لكنها قد تصبح مصدرًا للإرباك إذا غاب التنسيق بين الكبار (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

توصيات غذائية لمرضى العلاج بالأشعة

علاج الأشعة هو أحد الأساليب المستخدمة في معالجة العديد من أنواع السرطان وبعض الأمراض الأخرى.

وبالرغم من فعاليته الكبيرة في تدمير الخلايا السرطانية، فإن العلاج بالأشعة قد يسبب بعض الآثار الجانبية التي تؤثر على الصحة العامة للمريض، مثل فقدان الشهية والتعب والغثيان.

لذلك، تلعب التغذية العلاجية دورًا مهمًا في دعم صحة المرضى خلال تلقيهم هذا النوع من العلاج.

ويحتاج المرضى الذين يتلقون علاجًا بالأشعة إلى اتباع نظام غذائي متوازن لدعم صحتهم العامة وزيادة قدرتهم على التحمل.

التغذية السليمة لا تقتصر فقط على توفير الطاقة والمواد الغذائية، بل تساعد أيضًا على تقوية الجهاز المناعي، والحد من فقدان الوزن الذي قد يحدث بسبب تأثيرات العلاج، وفق ما أكدته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي.

كما أن التغذية الجيدة تساعد في الحفاظ على مستوى البروتينات بالجسم، التي تعتبر أساسية للشفاء والنمو.

تقدم الاختصاصية مجموعة توصيات غذائية لمرضى العلاج بالأشعة، تشمل:

التركيز على البروتينات

البروتينات تعتبر أساسية في تعزيز قدرة الجسم على الشفاء، خصوصًا في مرحلة العلاج بالأشعة، إذ تساعد في تجديد الخلايا والأنسجة.

وبحسب قهوجي، يمكن للمرضى تناول الأطعمة الغنية بالبروتين، مثل الدواجن واللحوم قليلة الدهون والأسماك والبيض والعدس.

الحفاظ على الترطيب

من المهم الحفاظ على مستويات الترطيب المناسبة، خاصة إذا كانت الآثار الجانبية للعلاج تشمل القيء أو الإسهال.

تنصح الاختصاصية المرضى بشرب كميات كافية من الماء، إضافة إلى تناول العصائر الطازجة والحساء (الشوربات)، لتقليل الجفاف وتعويض السوائل المفقودة.

الاستفادة من الفواكه والخضراوات

تحتوي الفواكه والخضراوات على العديد من الفيتامينات والمعادن التي تقوي المناعة، مثل فيتامين "C" وفيتامين "A".

توصي قهوجي بتناول الفواكه والخضراوات الطازجة، مثل البرتقال والجزر والفراولة، باعتبار أنها تساعد في الحفاظ على صحة الجلد والشفاء.

الابتعاد عن الأطعمة الحارة والدهنية

الأطعمة الحارة أو ذات التوابل القوية قد تتسبب في تهيج الفم والحلق، وهو ما يمكن أن يكون مؤلمًا في حالة العلاج بالأشعة، خاصة إذا كان المريض يتلقى العلاج على منطقة الرأس والرقبة.

وتدعو الاختصاصية إلى تجنب الأطعمة الدهنية التي قد تزيد من الشعور بالغثيان أو عسر الهضم.

تقسيم الوجبات

من الأفضل تناول وجبات صغيرة ومتكررة بدلًا من تناول وجبات كبيرة، بحسب قهوجي، خاصة إذا كان المريض يعاني من فقدان الشهية أو الغثيان، إذ يساعد ذلك على تسهيل عملية الهضم وتوفير الطاقة بشكل مستمر طوال اليوم.

نصائح وتحذيرات

- تجنب الأطعمة التي تسبب التهيج: مثل الأطعمة الحمضية (كالبندورة والفاكهة الحمضية) والأطعمة المقلية والدهنية، التي يمكن أن تزيد من تهيج الجهاز الهضمي أو الفم، وهو ما قد يسبب الألم أو صعوبة في البلع. كما يُنصح بتجنب الأطعمة التي تحتوي على الكثير من التوابل.
- تجنب تناول الأطعمة الثقيلة قبل العلاج: لا يُنصح بتناول وجبات ثقيلة قبل جلسات العلاج بالأشعة مباشرة، إذ يمكن أن تزيد من الشعور بالغثيان والدوار. يفضل تناول وجبة خفيفة مثل الزبادي أو الفواكه قبل العلاج بفترة كافية.
- الحذر من الأطعمة التي يمكن أن تتسبب في زيادة الوزن: بعض المرضى قد يعانون من احتباس السوائل نتيجة للأدوية أو التغيرات الهرمونية في أثناء العلاج، لهذا يجب تجنب الأطعمة الغنية بالصوديوم، مثل المعلبات والوجبات السريعة، التي قد تسهم في احتباس السوائل وزيادة الوزن.

أمثلة غذائية مفيدة

- وجبة إفطار: يمكن للمريض تناول بيضة مسلوقة مع قطعة من خبز الحبوب الكاملة وشرائح من الأفوكادو. هذه الوجبة غنية بالبروتين والدهون الصحية.
- وجبة غداء: سمك مشوي مع صحن من الخضار المسلوقة (الجزر، البروكلي...) والأرز البني. هذا الخليط يحتوي على البروتين والألياف والفيتامينات الضرورية للمريض الذي يتلقى علاجًا بالأشعة.
- وجبة عشاء: شريحة من الدجاج المشوي مع البطاطا المشوية وطبق من السلطة الخضراء.

ملامح المنافسة تتضح قبل اكتمال مرحلة الذهاب..

من الصدارة إلى القاع.. ماذا تقول أرقام الدوري السوري؟

عنب بلدي – يزن قر

رغم إسدال الستار نظريًا على مرحلة الذهاب من الدوري السوري الممتاز لكرة القدم، فإن المشهد لا يزال مفتوحًا على احتمالات عدة، في ظل بقاء أربع مباريات مؤجلة، لكل منها ظروفها الخاصة التي أبعدتها عن موعدها الأصلي.

ومع ذلك، بدأت الأرقام تكشف ملامح المنافسة، من صراع الصدارة إلى معركة القاع، حيث تروي الإحصائيات قصة نصف موسم لم يكتمل بعد، لكنها تحمل ما يكفي من المؤشرات لقراءة ما جرى حتى الآن، وربما ما سيأتي لاحقًا.

غزارة تهديفية في القمة مقابل عجز بالقاع

على صعيد القوة الهجومية، فرض أهلي حلب نفسه كأقوى خطوط الهجوم في الدوري السوري حتى الآن، بعدما سجل 42 هدفًا، متبعتًا بفارق مريح عن أقرب منافسيه، في مؤشر واضح على الفعالية الكبيرة التي يتمتع بها الفريق في الثلث الأخير من الملعب.

ويعود هذا التفوق إلى العمل الفني للمدرب محمد هواش، الذي نجح في إيجاد توليفة هجومية متجانسة، برزت من خلال الشراكة الفعالة بين المحترف الكاميروني إيمانويل ماهوب وأحمد الأحمد، ما منح الفريق تنوعًا في الحلول وقدرة على الحسم في مختلف المباريات.

في المرتبة الثانية، يأتي نادي الوحدة بـ31 هدفًا، تحت قيادة المدرب رأفت محمد، الذي استفاد من عودة نجمه أسامة أومري إلى مستواه المعهود، إلى جانب الانسجام الواضح مع لاعب الوسط زيد غرير، الذي لفت الأنظار مؤخرًا باستدعائه إلى المنتخب في تصفيات كأس آسيا، ما انعكس إيجابًا على فعاليّة الوحدة هجوميًا.

أما المركز الثالث فكان من نصيب نادي حمص الفداء بـ24 هدفًا، بقيادة المدرب هيثم جطل، الذي يعتمد على أسلوب جماعي في بناء الهجمات دون الارتكاز على نجم تهديفي واحد، وهو ما يظهر من غياب أي لاعب من الفريق عن المراكز الأولى في قائمة الهدافين، حيث يأتي هدافه محمد مالطة في المرتبة العاشرة، في دلالة على توزيع الأدوار الهجومية داخل الفريق.

في المقابل، يعاني نادي الشعلة هجوميًا، ليُسجل أضعف خط هجوم في الدوري حتى الآن برصيد ثمانية أهداف فقط، في أرقام تعكس الصعوبات التي يواجهها الفريق في الوصول إلى الشباك.

ويليه كل من ناديي أمية والحرية، بعدما سجل كل منهما 11 هدفًا، في مؤشر على محدودية الفعالية الهجومية لدى فرق القاع خلال مرحلة الذهاب.

الدفاع في أرقام

يختلف ترتيب القوة الدفاعية في الدوري السوري عن الهجومية، إذ يتصدر نادي حمص الفداء قائمة أقوى خطوط الدفاع، بعدما تلقى هدفين فقط، في رقم يعكس صلابة المنظومة الدفاعية للفريق، إلى جانب تألق حارسه أحمد مدنية.

ورغم اهتزاز شباكه في الجولة الأخيرة أمام نادي خان شيخون، يواصل مدنية تصدر قائمة "الكلين شيت" برصيد عشر مباريات بشباك نظيفة، ليؤكد دوره المحوري في هذا التفوق الدفاعي.

في المرتبة الثانية، يأتي نادي الكرامة، مع امتلاكه مباراتين مؤجلتين من مرحلة الذهاب، حيث استقبلت شباكه عشرة أهداف.

وعلى الرغم من تغييرات المدربين خلال الموسم، بدءًا مع المدرب المغربي بدر الإدريسي ثم تولي مصطفى الرجب المهمة، حافظ الفريق على استقرار نسبي في الخط الخلفي.

وأسهم حارس الكرامة عبد اللطيف نعسان في هذا الأداء، بخروجه في أربع مباريات بشباك نظيفة من أصل 13 مباراة، في أرقام تعكس الانضباط الدفاعي للفريق.

أما المركز الثالث دفاعيًا فيحتله نادي الوحدة، الذي تلقى 11 هدفًا، مع تألق حارسه طه موسى، الذي سجل ثماني مباريات بشباك نظيفة، مقدمًا مستويات لافتة أسهمت في إبقاء فريقه ضمن دائرة المنافسة.

ويبرز أيضًا حارس تشرين ويليام غنام، الذي يواصل تقديم أداء مميز، بعدما خرج بثماني مباريات بشباك نظيفة، كان آخرها في ديربي اللاذقية أمام حطين، في وقت استقبلت شباك فريقه 12 هدفًا، ليؤكد حضوره ضمن أبرز حراس الدوري هذا الموسم.

في المقابل، عانى نادي خان شيخون دفاعيًا، ليكون الأضعف في الدوري حتى الآن، بعدما تلقت شباكه 35 هدفًا، يليه نادي الشعلة بـ29 هدفًا، في أرقام تعكس حجم الصعوبات التي تواجه فرق القاع خلال الموسم الحالي.

أرقام لافتة

حملت مرحلة الذهاب من الدوري السوري مجموعة من الأرقام اللافتة، التي تعكس تباين مستويات الفرق وحدّة المنافسة هذا الموسم.

صراع الأرقام الفردية

على صعيد الهدافين، يواصل المحترف الكاميروني إيمانويل ماهوب تألقه كأبرز نجوم الموسم، بعدما تصدّر قائمة هدافي الدوري برصيد 15 هدفًا، مقدمًا أداء لافتًا مع الاتحاد أهلي حلب جعله أحد أهم عناصر الفريق الهجومية.

ويأتي في المرتبة الثانية أحمد الأحمد، مهاجم الاتحاد أيضًا، برصيد ثمانية أهداف، في حين يتشارك المركز الثالث كل من عبد الرحمن الحسين مهاجم الفتوة، وسليمان رشو مهاجم الطليعة، برصيد سبعة أهداف لكل منهما، في ظل مهمة شبه مستحيلة للحاق بإيمانويل ماهوب.

وفي جانب صناعة اللعب، يتصدّر أحمد الأحمد قائمة أكثر اللاعبين تقديمًا للتمريرات الحاسمة بست "أسيست"، متصافحة مع مؤمن ناجي، متوسط ميدان الوحدة، ما يعكس تأثيرهما الكبير في المنظومة الهجومية لفريقيهما.

ويأتي خلفهما مصطفى الشيخ يوسف، متوسط ميدان تشرين، بخمس تمريرات حاسمة، يليه اللاعب الدولي وظهير نادي الكرامة مؤيد العجان بأربع تمريرات، في استمرار لحضورهما الفعال في صناعة اللعب.

ويعد أهلي حلب الفريق الوحيد الذي لم يتعرض لأي خسارة حتى الآن، في رقم يعكس استقراره الفني وقدرته على حصد النقاط بثبات، ما يفسر صدارته لجدول الترتيب.

في المقابل، لم يتمكن نادي أمية من تحقيق سوى انتصار وحيد، جاء على حساب دمشق الأهلي بهدف دون مقابل، في مؤشر على المعاناة الكبيرة التي يعيشها الفريق هذا الموسم.

شهد نادي جبلة هذا الموسم عدة تغييرات، إذ تولى قيادة الفريق خمسة مدربين خلال فترة التحضيرات والمباريات، ما يعكس حجم التقلبات والإشكالات الفنية التي واجهها خلال مرحلة الذهاب.

على صعيد الأرقام الفردية، ورغم تسجيل إيمانويل ماهوب ثلاثية (هاتريك) في مرمى تشرين، فإن مهاجم الفتوة عبد الرحمن الحسين يبقى اللاعب الوحيد الذي سجل "سوبر هاتريك" (أربعة أهداف في مباراة واحدة)، وذلك في شباك خان شيخون، في واحدة من أبرز اللحظات الهجومية في مرحلة الذهاب.

ومع إسدال الستار على مرحلة الذهاب، تبقى الأرقام وحدها غير كافية لرسم صورة نهائية للمنافسة، في ظل وجود مباريات مؤجلة قد تعيد خلط الأوراق في سباق الصدارة والقاع.

ومع اقتراب انطلاق مرحلة الإياب، تبدو كل الاحتمالات مفتوحة، سواء في صراع القمة أو معركة البقاء، في موسم يؤكد حتى الآن أنه من أكثر المواسم تقلبًا وإثارة في الدوري السوري.

لاعبو نادي تشرين يحتفون جماهيريهم قبل بداية اللقاء ضد نادي حطين في ديربي اللاذقية – 1 نيسان 2026 (نادي تشرين الرياضي)

عبر تطبيق رقمي متخصص.. شراكة جديدة لتطوير بيانات "السلة" السورية

وقّع الاتحاد السوري لكرة السلة، في 23 من آذار الماضي، اتفاقية تعاون مع شركة "Novberg Solutions" لنشر واستثمار إحصائيات الدوري السوري لمدة موسم كامل، عبر تطبيق "Swish Scores".

وذكر الاتحاد السوري لكرة السلة عبر صفحته على "فيسبوك" أن التطبيق يعد منصة رقمية متخصصة بمتابعة مباريات كرة السلة، حيث يوفر نتائج المباريات، وإحصائيات اللاعبين والفرق، وترتيبهم بشكل مباشر، وهو متوفر باللغتين العربية والإنجليزية.

وقال مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة السلة، مهند ملص، لعنب بلدي، إن الشراكة الجديدة التي أبرمها الاتحاد مع شركة "Novberg Solutions" تهدف إلى إرساء معايير احترافية في توفير البيانات.

وأشار إلى أن إطلاق تطبيق متخصص يأتي تلبية لاحتياجات المهتمين باللعبة، عبر منصة موثوقة تقدم إحصائيات دقيقة وشاملة للمباريات.

مرجع دقيق للقرار الفني والإعلامي

أوضح مدير المكتب الإعلامي في اتحاد السلة أن هذه الخطوة تستهدف ثلاث فئات رئيسة في منظومة كرة السلة هي :

- الكوادر الفنية: تمكين المدربين ومساعديهم من الوصول إلى أرقام دقيقة تساعدهم على تحليل الأداء، ورسم الخطط التكتيكية، وبناء استراتيجيات المباريات بناء على معطيات واقعية.

- الإعلام الرياضي: توفير مادة إحصائية دقيقة وموثوقة للإعلاميين المتخصصين، بما يضمن جودة المحتوى الإعلامي وصدقيته عند تناول تفاصيل اللعبة.

ضمان الجودة

مدير المكتب الإعلامي في اتحاد السلة، قال إن الاتحاد السوري لكرة السلة هو الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة هذا الملف، بدءًا من تسمية الكوادر الإحصائية المعتمدة في المباريات، وصولًا إلى تغطية جميع مستحقاتهم المالية، لضمان استقلالية وجودة العمل.

وحول آليات ضمان صحة البيانات، أكد ملص أن الاتحاد يتخذ إجراءات عدة تشمل:

- اعتماد أطقم إحصائية مدربة على أعلى المستويات.

- التأكد من إتقان الكوادر لاستخدام أحدث الأدوات والتقنيات المخصصة لعملية الإحصاء.

وأفاد بأن الهدف من هذه الشراكة هو أن يصبح هذا التطبيق المرجع الرئيس لكل من يبحث عن المعلومة الموثوقة في كرة السلة السورية.

فكرة المشروع

مدير شركة "Novberg Solutions" ومالك تطبيق "Swish Scores"، ميشيل غيث، قال لعنب بلدي، إن فكرة إطلاق التطبيق جاءت انطلاقًا من خبرته المزدوجة كمهندس معلوماتية ولاعب في منتخب كرة السلة السوري.

وأشار إلى وجود مشكلة واضحة في إدارة البيانات والإحصائيات داخل اتحاد كرة السلة والأندية، حيث تفتقر الساحة إلى أرشيف منظم ودقيق.

وأوضح أن هذا النقص شكّل الدافع الأساسي لتطوير تطبيق يلبّي احتياجات الدوري السوري، مستفيدًا من دراسته وخبرته الرياضية.

ونوه غيث إلى أنه في الخارج توجد أنظمة متكاملة لإدارة بيانات اللعبة، "لذلك سعيت لبناء نظام يتناسب مع واقع كرة السلة في سوريا، ويعالج أوجه القصور الحالية"، بحسب قوله.

كما أن الهدف لا يقتصر على توثيق البيانات، وفق غيث، بل يشمل بناء قاعدة بيانات شاملة لكرة السلة السورية، تسهم في رفع وعي الجمهور باللعبة وتعزيز التفاعل بين المشجعين والأندية واللاعبين، إلى جانب توفير منصة تجمع أخبار الدوري بشكل متكامل.

إدارة الإحصائيات والبيانات

التطبيق يقدّم حاليًا إحصائيات تفصيلية للاعبين على مستوى كل مباراة والموسم الكامل، بالإضافة إلى البطولات الجارية، مع خطط مستقبلية لإضافة أرشيف البطولات السابقة بهدف إنشاء سجل تاريخي متكامل للعبة في سوريا.

وقال غيث، إن العمل على التطبيق يجري بالتعاون مع اتحاد كرة السلة، حيث يتم الحصول على البيانات الرسمية للنتائج، ثم معالجتها وأتمتتها وإعادة تقديمها بشكل منظم للاتحاد، إضافة إلى إتاحتها مجانًا للجمهور.

وأضاف أن إدارة الإحصائيات تعتمد بشكل كامل على نظام أوتوماتيكي لتقليل الأخطاء، موضحًا أن البيانات المعروضة موثقة، إذ يتم جمعها ومعالجتها بدقة لتشمل أداء اللاعبين والفرق وسجلات البطولات.

كما لفت إلى نية إدراج خدمات إضافية مستقبلًا، مثل إمكانية حجز الملاعب عبر التطبيق.

وفي سياق متصل، كشف ميشيل غيث عن العمل على تفعيل قسم خاص بالأكاديميات الرياضية، يتيح لها الترويج لأنشطتها وزيادة انتشارها داخل سوريا.

آليات لـ"التجسس" تعمل في خلفية هاتفك

لم يعد مصطلح "تجسس التطبيقات" مجرد نظرية مؤامرة، بل تحول إلى بنية تحتية اقتصادية متكاملة تُعرف بـ"رأسمالية المراقبة". تشير أحدث بيانات مؤسسة "آي دي سي" الأمريكية لعام 2025، إلى أن حجم سوق "البيانات الضخمة" الناتجة عن تتبع المستخدمين تجاوز 350 مليار دولار، إذ تباع وتشترى تفضيلاتك الشخصية في "مزادات فورية" خلال أجزاء من الثانية من فتحك أي تطبيق.

وفقًا لتقرير الشفافية الصادر عن شركة "آبل" الأمريكية والمنصة التقنية الأمريكية "أب سنسور" المُحدَّث في شباط الماضي، فإن التطبيقات المجانية "ليست مجانية حقًا"، إذ وجد باحثون أن 82% من تطبيقات "أندرويد" و54% من تطبيقات نظام "آبل" (آي أو إس)، تحتوي على "أدوات تتبع" برمجية مخفية. الأخطر من ذلك، هو ما كشفت عنه دراسة جامعة "أكسفورد" البريطانية للمراقبة الرقمية، التي أكدت أن التطبيق المتوسط يشارك بياناتك مع ما لا يقل عن عشر شركات طرف ثالث بمجرد تثبيته، حتى قبل أن تقوم بإنشاء حساب.

وليس الحديث هنا فقط عن اسم المستخدم أو بريده الإلكتروني، بل عن "البصمة السلوكية الحيوية".

ففي تقرير مسرب من إحدى شركات تحليل البيانات الكبرى في "وادي السليكون"، تبيّن أن الخوارزميات الحالية قادرة على تحديد هوية المستخدم بدقة تصل إلى 96%، اعتمادًا فقط على "طريقة التفاعل مع الشاشة" ومستشعرات الحركة، مما يجعل "إيقاف التتبع" التقليدي تحديًا تقنيًا يتطلب استراتيجيات مواجهة جذرية.

آلية التفاف التطبيقات على "جدران الحماية"

لم يعد التجسس يعتمد على طلب الإذن المباشر بل انتقل إلى ما يسميه خبراء الأمن السيبراني في جامعة "ستانفورد" الأمريكية "الاستدلال الاستنتاجي"، فما أخطر الآليات التي تعمل في خلفية الهاتف؟

مستشعرات الحركة

أثبتت تقارير مختبرات "سيتيزن لاب" الكندية مطلع العام الحالي، أن التطبيقات لا تحتاج إلى إذن الميكروفون لتعرف أين أنت أو ماذا تفعل، وذلك من خلال الوصول إلى مقياس التسارع ومقياس الاتجاه والسرعة الزاوية (الجيروسكوب).

وهذه المستشعرات لا تتطلب إذنًا في معظم الأنظمة، لكنها تكشف عن نمط مشيتك، وسرعة تنقلك، وحتى اهتزازات صوتك القوية القريبة من الهاتف، مما يسمح للخوارزميات بتحديد نشاطك بدقة 85%.

"منارات الموجات فوق الصوتية"

تعد هذه التقنية "الجاسوس الصامت" في مراكز التسوق، إذ تقوم بعض التطبيقات بفتح الميكروفون لأجزاء من الثانية لالتقاط ترددات "فوق صوتية" غير مسموعة للبشر، تبثها أجهزة التلفاز أو مكبرات الصوت في المتاجر.

والهدف هو ربط هوية المستخدم الرقمية بموقعه الفيزيائي بدقة السنتمترات، لتعرف الشركات مثلًا أنه وقف أمام "رف محدد" في المتجر لمدة دقيقتين.

البصمة العميقة

وفقًا لمؤسسة الحدود الإلكترونية "إي إف إف" الأمريكية، تستخدم المواقع والتطبيقات تقنية "الرسم الخفي" على معالج الرسوميات (جي بي يو) الخاص بهاتفك.

ويطلب التطبيق من هاتف المستخدم رسم صورة معقدة جدًا في الخلفية ولا يراها، وبسبب الاختلافات الدقيقة في تصنيع الرقائق الإلكترونية، تخرج كل صورة بنمط "بكسلات" فريد لا يتكرر في أي هاتف آخر بالعالم، مما يخلق رقمًا تسلسليًا دقيقًا لك حتى لو قام المستخدم بـ"فرمتة" الجهاز.

حجم التوغل الذي تمارسه التطبيقات اليوم يضعنا أمام مفترق طرق أخلاقي، هل نتحول إلى مجرد "نقاط بيانات" في خوارزميات الشركات الكبرى، أم نستعيد سيادتنا على حيواتنا الرقمية؟ يقول مراقبون في هذا الأمر، إن المسؤولية لا تقع على عاتق المستخدم وحده، بل هي نداء عاجل لصنّاع القرار والمشرعين لتحديث القوانين لتواكب "الذكاء الاصطناعي التنبؤي" و"بصمات الأجهزة العميقة"، إذ لم يعد يكفي أن تطلب الشركات "الموافقة على الشروط"، بل يجب فرض "الخصوصية بالتصميم" كمعيار إلزامي لا يقبل التفاوض.

"اليتيم".. صراع الميراث والهوية الضائعة

"في أزقة دمشق القديمة، حيث تبدأ الحكاية بدم مسفوك وحق ضائع"، تتأسس مأساة مسلسل "اليتيم" على جريمة قتل غامضة تغير مصير عائلة كاملة.

يقدم مسلسل "اليتيم" نفسه كواحد من الأعمال التي خرجت عن النمط التقليدي لدراما البيئة الشامية، مع تركيز واضح على الجانب النفسي والاجتماعي، بدل الاكتفاء بالصراعات السطحية داخل الحارة.

تنطلق الأحداث من جريمة محورية، وهي مقتل والد "عرسان" في ظروف غامضة مرتبطة بخلافات عائلية على النفوذ والميراث، وهذه الحادثة تشكّل نقطة الانطلاق الأساسية، حيث يكبر الطفل وهو يحمل صفة "اليتيم" التي تتحول إلى عبء اجتماعي يلاحقه في كل تفاصيل حياته.

يظهر الفنان سامر إسماعيل في دور "عرسان" كشخصية محورية، شاب يعمل في الحدادة ويحاول فرض نفسه داخل مجتمع لا يمنحه فرصًا متكافئة، ومع تقدم الحلقات، ينتقل من حالة التكيّف مع واقعه إلى محاولة كشف الحقيقة، قبل معرفته عائلته.

في المقابل، تقدم الفنانة شكران مرتجي شخصية "ديبة"، التي تعد من أبرز مفاجآت العمل، وهي الشخصية التي تمر بتحولات واضحة، من امرأة تعيش حالة فقد، إلى طرف فاعل في كشف خيوط الصراع، ليتضح بأنها والدة "عرسان".

حضورها لا يعتمد فقط على الصمت والأداء الجسدي، بل أيضًا على الأداء النفسي والتعبير البصري، ما أعطاها ثقلًا داخل الأحداث، كعنصر صامت لكنه مؤثر، إذ تخفي أسرارًا تسهم في تعقيد المشهد بدل تبسيطه.

الشخصيات تعقّد الأحداث

تتوسع الحبكة مع شخصية "هايل"، التي يؤديها الفنان أيمن رضا، العم الذي يفرض سيطرته على العائلة والحارة، ليمثل نموذج الرجل الذي يستخدم التقاليد كغطاء للنفوذ، وتتحول علاقته مع "عرسان" تدريجيًا إلى صراع مفتوح مع اقتراب كشف الحقيقة، خاصة أنه تجمعه مع ابنته "عليا" قصة حب.

كما يلعب الأصدقاء والمحيط بالحي الدمشقي دورًا مهمًا، مما يضيف بعدًا من التوتر نتيجة ازدواجية المواقف بين الولاء والخوف.

أسلوب بصري يعكس الصراع النفسي

على مستوى السرد، يعتمد العمل على كشف تدريجي للأحداث، مع تصاعد واضح في التوتر، فكل حلقة تضيف معلومة جديدة، لكنها تفتح في الوقت نفسه بابًا لأسئلة أكبر، خصوصًا مع الإيحاء بأن الحقيقة ليست أحادية، وأن جميع الأطراف متورطة بدرجات مختلفة .

فنيًا، يتجه المسلسل إلى أجواء داكنة وإيقاع هادئ نسبيًا، مع التركيز على التفاصيل النفسية للشخصيات، إذ أسهم هذا الأسلوب في تقديم عمل أقرب إلى الدراما الاجتماعية المشوّقة، بدل الصورة التقليدية لأعمال الحارة.

أبطال العمل

المسلسل من تأليف قاسم الويس، وإخراج تامر إسحاق، ويشارك في بطولته سامر إسماعيل وشكران مرتجي وأيمن رضا وفادي صبيح ورهام القصار ونادين خوري وصفاء سلطان وفاديا خطاب.

في المحصلة، ينجح "اليتيم" في طرح قصة قائمة على الصراع العائلي، لكنه يذهب أبعد من ذلك، عبر تقديم شخصيات مركبة وأسئلة مفتوحة حول العدالة والسلطة والانتماء، ما يجعله من الأعمال التي تعتمد على التدرج والتراكم أكثر من المفاجآت المباشرة.

كتاب

"الحي الروسي".. حكاية غرائبية في دمشق

في رواية "الحي الروسي"، يختار الروائي السوري خليل الرز حيًا متخيلًا في أطراف دمشق ليكون مسرحًا للأحداث، حيًا يبدو معزولًا عن ضجيج الحرب، لكنه في الحقيقة يعيش آثارها النفسية والاجتماعية في تفاصيل يومه. الرواية لا تصف المعارك ولا الجبهات، وإنما تتجه نحو حياة البشر الهامشيين، حيث تتحول العزلة إلى حكاية، والناس إلى مرايا تعكس قلقًا عميقًا من مصير مجهول، ومن هذا الحي، يفتح الكاتب نافذة على مجتمع صغير يعيش داخل عالم مغلق، لكنه يحمل داخله صورة بلد كامل يتغير تحت ضغط الحرب.

تتمحور الأحداث حول مترجم يعيش داخل حديقة الحيوانات في الحي الروسي، وهو راوٍ يقود القارئ عبر شبكة من الشخصيات التي تبدو للوهلة الأولى هامشية، لكنها تشكل معًا نسيج الرواية.

في مقدمة هذه الشخصيات يظهر فيكتور إيفانيتش، الصحفي الروسي السابق ومدير حديقة الحيوانات، الذي يعيش في عزلة ويحتفظ بذاكرة طويلة عن المكان، إلى جانب "أبو علي سليمان"، أستاذ اللغة الفرنسية الذي يدير محلًا للألبسة، وغيرهما من الشخصيات التي تقدم صورة عن الحياة الشعبية، إضافة إلى أركادي كوزميتش، الكاتب الروسي المغمور، ونونا الفتاة التي تنسج الصوف وترافق الراوي في عزلته. هذه الشخصيات لا تتحرك في خط سردي تقليدي، بل تتجاور حكاياتها داخل الحي، لتصنع عالمًا من العلاقات التي تتأثر بالحرب دون أن تنخرط فيها مباشرة.

العالم الروائي أو ما يطلق عليه "العجائبية الواقعية" في "الحي الروسي" لا يقتصر على البشر فقط، إذ تدخل الحيوانات بوصفها جزءًا من البناء السردي، من الزرافة في الحديقة إلى الكلاب والعصافير المنسوجة من الصوف، في مشهد غرائبي يخلط الواقع بالخيال.

هذا المزج يمنح الرواية طابعًا رمزيًا، حيث يتحول المكان إلى مساحة تتداخل فيها الحكايات الإنسانية مع صور غرائبية تعكس القلق والضياع، ليبدو الحي بذلك كأنه خارج الزمن، لكن أخبار الحرب تتسلل إليه عبر الشائعات والنكريات والانقطاعات.

في مسار الأحداث، يبرز الحي نفسه كشخصية مركزية، إذ يحاول سكانه البقاء بعيدًا عن الحرب، وكأنهم يراهنون على الحكاية بدل السلاح، لتتحول الحكايات التي يرويها السكان إلى وسيلة لمواجهة الواقع القاسي، بينما يتغير العالم من حولهم.

العزلة التي يعيشها المترجم في حديقة الحيوانات تصبح صورة عن عزلة الإنسان في زمن الحرب، حيث تتراجع العلاقات، وتضعف الثقة، ويصبح التواصل الإنساني محاولة دائمة للحفاظ على ما تبقى من المعنى، ومن خلال هذه التفاصيل، يقدم خليل الرز رؤية مختلفة للحرب، تقوم على التحولات النفسية والاجتماعية أكثر من الأحداث العسكرية. الكاتب يترك المجال مفتوحًا لقراءة الرموز والدلالات، سواء في الشخصيات أو في الحي نفسه أو في الحيوانات التي تشارك البشر عزلتهم، ما يحتمل أكثر من قراءة، بين الواقع والخيال، وبين الحكاية والتأمل في مصير الإنسان.

من خليل الرز؟

روائي ومترجم سوري، ولد في مدينة الرقة عام 1956، قبل أن ينتقل إلى حلب لإكمال دراسته الجامعية، حيث نال إجازة في اللغة العربية من جامعة "حلب" عام 1980.

وفي عام 1993 سافر إلى روسيا لدراسة المسرح، في مسار مهني جمع بين الترجمة والكتابة الروائية، حيث رُشحت روايته "الحي الروسي" إلى القائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية عام 2020.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 5 نيسان/أبريل 2026
العـــدد 737 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

حين يكون التعايش أكثر من مجرد مثالية

مصياف.. وجوه سوريا المتعددة

عنب بلدي –آلاء شعبو

في مصيـاف، قـد تضـم العائلـة الواحـدة أكثر مـن انـتماء طائفـي، كما لا يلفـت الانتبـاه الزواج بين أبنـاء المكونـات المختلفـة في المدينـة، وهـذا النمـط مـن التعايـش لا يقـتصر على العلاقـات العائليـة، بـل يمتـد إلى تفاصيـل الحيـاة اليوميـة، من السـوق إلى المناسـبات الاجتماعيـة، حيث تتقاطـع الانـتماءات دون أن تتحول بـالضرورة إلى خطـوط فاصلة، بل تبقى ضمن حـدود التقبل والتعايش.

يشـكل الإسماعيليـون المكـون الأبـرز تاريخيًـا داخل مدينـة مصياف، وترتبـط بهـم القلعة كأحد أهم معـالم الهويـة المحلية.

في المقابـل، يظهـر تنـوع سـكاني أوسـع على مسـتوى المنطقـة، حيـث يعيـش إلى جانبهم أهل السـنة، فيما يشـكل العلويون النسـبة الـكبرى في ريـف مصياف، إضافـة إلى وجـود أقليات من المسـيحيين والكـرد، كما يعيـش تـركمان في بعض القـرى كقرية بيـت ناطر.

وبحسـب إحصائيـات أمانـات السـجل المدني نهاية عـام 2010، بلغ عدد سـكان مصيـاف 34,469 نسمة .

السوق.. مساحة التقاء يومية

يعـتبر سـوق مصيـاف أكثر مـن مجـرد مـكان للتجـارة، فهـو مسـاحة للتفاعـل الاجتماعـي اليومـي، حيـث يلتقـي أبنـاء المدينـة بالوافدين مـن الريـف بشـكل مسـتمر.

الإعلامي قاسـم الشـيخ علي، وهـو أيضًا صاحب محـل تجـاري في مدينـة مصيـاف، قـال لعنب بلـدي، إن "السـوق لا يعتمـد فقـط على أبنـاء المدينـة، بـل يعتمـد أساسًـا على أبنـاء الريـف. ابن الريـف بحاجة للسـوق لتصريـف منتجاته، وابـن المدينـة بحاجـة للزبائـن، وهـذا خلـق علاقـات جميلة جـدًا".

هـذا التعـاون الاقتصادي بين المدينـة والريف لم يقـتصر على تبـادل السـلع، بـل أسـهم في بناء شـبكة علاقـات اجتماعيـة متينـة، قائمـة على المنفعـة المتبادلـة، ما عـزز بدوره ثقافـة التفاهم بين مختلـف المكونـات، وخلق نوعًا مـن الاعتماد المتبـادل الـذي يحدّ مـن احـتمالات التصادم.

مناسبات تجمع لا تفرّق

لا تبقـى الأعيـاد والمناسـبات في مصيـاف ضمـن حـدود كل طائفـة، بـل تتحـول إلى مسـاحة لقـاء بين السـكان. قـال الإعلامـي قاسـم الشـيخ علي، إنـه توجه قبـل أيـام إلى قرية عين حلاقيـم، حيث شـارك أصدقـاءه المسـيحيين احتفالهـم بأحـد الشـعانين، في مشـهد يعكس طبيعة العلاقات بين أبنـاء المنطقة.

وأضـاف، "كل مكـوّن يمارس طقوسـه دون تدخل مـن أي طرف آخر، وهـم متقبلـون لبعضهم".

ولا تقـتصر المشـاركة على الحضـور، بـل تمتد إلى تبـادل التهـاني والزيـارات، مـا يعـزز الروابـط الاجتماعيـة ويجعـل مـن هـذه المناسـبات فرصـة لتجديـد العلاقـات بين السـكان، بعيـدًا عـن أي حساسـيات.

نشاط سياسي وثقافي متنوع

على الصعيـد السـياسي، عرفت مصيـاف حضورًا لافتًـا لتيارات متعـددة، من القوميـين والناصريين إلى الشـيوعيين والإسلاميـين، حيـث كانـت النقاشـات الفكريـة جـزءًا مـن الحيـاة اليوميـة، وأسـهمت في تعزيـز تقبـل الاخـتلاف وتبـادل الآراء. ورغـم تراجـع هذا النشـاط لاحقًـا، بقي أثره حـاضرًا في وعـي السـكان وثقافتهـم العامـة.

كما نشـط مثقفـون في المدينـة بـإطلاق فعاليات ثقافيـة، أسـهمت في تعزيـز الحـوار والانفتـاح، وجعلـت مـن مصيـاف مسـاحة تتجـاوز حدودها الجغرافيـة الصـغيرة، وتؤكد دور الثقافة كوسـيلة للتقـارب بين المكونـات المختلفـة.

وعي يجنّب المدينة الصراع

خلال فترات النزاع، أسـهم هـذا التداخل في حماية المدينة نسـبيًا مـن الانزلاق إلى صراعات واسـعة.

قـال محمـد خضور، مـن سـكان قرية ديـر ماما، "كان في وعـي كـبير بين النـاس إنـه نحنـا لازم نجنـب المنطقـة أي صراع ممكـن يـصير. العلاقة بين الـكل، سـواء بالمدينة أو الريـف، خلت الكل حريـص إنه مـا تتطـور الأمور".

هـذا الوعـي، المدعـوم بعلاقـات اجتماعية واقتصاديـة متشـابكة، لعـب دورًا في الحفاظ على اسـتقرار المنطقـة مقارنة بمناطـق أخـرى، وأظهـر قـدرة المجتمع المـحلي على إدارة اختلافاته دون الانـزلاق إلى مواجهـات مفتوحـة.

مشهد يلخص الحكاية

قلعـة مصيـاف، أهـم معـالم المدينـة، تقـف على صخـرة بيضاويـة بطـول يقـارب 170 مترًا وعـرض نحـو 60 مترًا، وتتألف مـن عدة طبقات بُنيت بشـكل هرمـي، حيث حُفرت الأجـزاء السـفلية في الصخـر لتُسـتخدم كخزانات للميـاه ومخـازن، فـيما ضمـت الطبقـات العليـا مرافـق الحيـاة مـن غـرف وسـاحات، مـا يعكـس نمـط حياة متـكاملًا داخل القلعـة عبر فترات زمنية مختلفة .

وقال المدير السـابق لقلعـة مصياف، نـزار عليقي، لعنـب بلـدي، إن أقـدم ذكـر للقلعـة في المصـادر التاريخيـة يعـود إلى عـام 999 ميلاديًـا، وتعاقبت عليهـا قوى متعـددة، قبـل أن تبلـغ ذروة أهميتها في القـرن الـ12، حين أصبحـت مركـزًا للدعـوة الإسماعيليـة في عهـد راشـد الدين سـنان.

لاحقًا، شـهدت القلعـة صراعات مع قـوى إقليمية، مـن بينهـا محاولات حصـار من قبـل صلاح الدين الأيـوبي، قبـل أن تنتقـل إلى الحكـم المملـوكي، ثم العـثماني، حيـث سـكنها الأهـالي لـفترات طويلة، وصـولًا إلى اسـتخدامها كثكنـة عسـكرية خلال فترة الانتـداب الفـرنسي، قبل أن تخضـع لعمليات ترميـم حديثة أعـادت إحيـاء حضورهـا التاريخي والسياحي.

مـن القلعـة، يمكن رؤية مسـاجد متعـددة المذاهب متقاربة، والكنيسـة على مسـافة قريبة، في صورة تعكـس واقـع المدينة باخـتلاف واضـح، لكنه غير منفصل .

في مصيـاف، لا يبـدو التعايـش مثاليًـا دائمًـا، لكنـه مسـتمر، مدفوعًـا بعلاقـات يوميـة، ومصالح مشتركة، ووعي جمعي تشـكل عبر سـنوات طويلة، مـا يجعل مـن هـذه المدينة الصـغيرة نموذجًـا حيًا لإمكانيـة التعايـش رغـم كل التباينـات.

لا يقتصر دور سوق مصياف على كونه مركزًا تجاريًا بل يشكّل نقطة يلتقي فيها أهالي المدينة مع الزوار القادمين من الريف – 11 أيلول 2025 (هيثم حسن/فيسبوك)

السوريون في أوروبا

خطيب بدلة

مشكلة اللاجئين ليست خاصة بالدولة الألمانية، بل بمختلف بلدان أوروبا، وهي نتاج طبيعي لما عُرف باسم "ثورات الربيع العربي"، وكانت سوريا أكثر هذه الثورات تصديرًا للاجئين، بسبب شراسة نظام الأسد في مواجهة المتظاهرين، فكان النظام الوحيد، تقريبًا، الذي استخدم الطيران الحربي، والمدفعية، والصواريخ، والبراميل، والكيماوي، في قمع الثورة، واستعان، كذلك، بميليشيات تابعة لإيران، وبالدولة الروسية.. هذه القوى، كلها، أضف إليها تدفق المجاهدين السنة، وتشكيل منظمات جهادية تمتلك قوة أقل من قوات النظام، ولكنها لا تقل عنه إجرامًا، وفتكًا بالمدنيين.

لم تقتصر عمليات الهجرة على الناس المهددين بالموت، فقد أغرت عملياتُ الاستقبال الرائعة للاجئين، من قبل الأوروبيين، الكثير من السوريين غير المتضررين، بالهجرة، بعد أن انتشر الاعتقاد أن العيش في تلك البلدان، حتى ولو توقفت الحرب الأهلية في سوريا، أحسن، وأضمن لمستقبل الأولاد، فتصور نفسك، في المستقبل، وأنت تحمل جواز السفر الهولندي، أو السويدي، أو الألماني، وحيثما ذهبت تُستقبل باحترام، وتفتح لك الأبواب، بينما حياتك في سوريا، ومع كل الاحترام، ينطبق عليها المثل الشعبي: عايشين من قلة الموت.

معظم الأنظمة الحاكمة، في الدول الأوروبية، تنتمي إلى اليسار، أو الوسط، والأنظمة المعمول بها علمانية، ديمقراطية، شديدة الحرص على حرية الفرد، وحقوق الإنسان، وهذه الأنظمة كانت، بالنسبة لجسد اللاجئ، ومزاجه، وأولاده، ومستقبله، أكثر من رائعة، ولكن هيهات أن تتلاءم مع عقليته المتخلفة، المشبعة بالأوهام، والأحقاد، والشعور بالتفوق حتى على الناس الذين آووه، واستضافوه، وأكرموه، ولذلك، وبمجرد ما أحس لاجئنا بالدفء، والأمان، وتأكد من طولة بال الشرطة، والأنظمة، والقوانين، أخذت عقليته المتخلفة "تنقف" عليه، وبدأ يرتكب الأخطاء، والمشاكل، بل والجرائم، واستطاعت العقلية الجمعية للاجئين، أن تتكتل في جماعات، تنتمي إلى مناطق في سوريا، أو قبائل، أو حارات، وصار المجتمع الغربي، الذي كان آمنًا ومستقرًا قبل تشريف اللاجئين، يرى العجائب، من مشاجرات جماعية، فيها تكسير، وتطبيش، وضرب مبرح، واضطرت قوى الأمن، في بعض الدول، لأن تقيم حواجز أمنية، في محطات القطارات، وعلى الطرقات العامة، لتمنع سوريين متجهين إلى منطقة فيها شجار، من إكمال طريقهم، وصار بعض ضباط الشرطة، في بعض مناطق الشجار، يصرح بأن ما رآه من عنف وكراهية متبادلة بين هؤلاء الناس، يجل عن الوصف.

السوريون الذين يعملون في دول الخليج، وللأمانة، يختلفون تمامًا عن اللاجئين في أوروبا، فهناك تراهم عاقلين، أوادم، القط يأكل عشاءهم، ولكن، ما هو السر في ذلك يا ترى؟ هل فكرت فيه؟ السر، وببساطة، أن الدولة الخليجية لا تحتمل، كما يقول الطباخون، غلوتين، فاللاجئ، أو الوافد الذي يعمل مشاكل، تمسكه أقرب دورية، توصله إلى أقرب مطار، وتصرفه بدون أي شوشرة، وأما الدول غير الديمقراطية، مثل روسيا، والصين، وإيران، وكوريا الشمالية، فهي لا تستقبل لاجئين أصلًا.

اليوم، اللاجئون في أوروبا، باستثناء الأشخاص المحترمين الذين اندمجوا في المجتمع، تحولوا إلى مشكلة تهدد أمن أوروبا كلها، ومشكلتهم الحقيقية لا تزال هي هي: يحبون العيش في هذه البلاد العلمانية الديمقراطية، ولكن بعقلية متخلفة، مستبدة!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper